

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2023-2024 : دورة أكتوبر 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
4- مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛	دورة أكتوبر 2023
5- مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا - غانا- في 25 أكتوبر 1965؛	صفحة
6- مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون فيميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع الرباط في 14 نوفمبر 2022؛	• محضر الجلسة رقم 146 ليوم الثلاثاء 5 رجب 1445 هـ (16 يناير 2024م) 13840
7- مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند - جمهورية أوزبكستان - في 18 و19 أكتوبر 2016.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
• محضر الجلسة رقم 148 ليوم الثلاثاء 12 رجب 1445 هـ (23 يناير 2024م) 13881	• محضر الجلسة رقم 147 ليوم الثلاثاء 5 رجب 1445 هـ (16 يناير 2024م) 13873
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
• محضر الجلسة رقم 149 ليوم الثلاثاء 19 رجب 1445 هـ (30 يناير 2024م) 13916	1- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بمونتريال في 28 سبتمبر 2023؛
جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة مخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023.	2- مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا - إثيوبيا- في 31 يناير 2016؛
	3- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والمركز لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

محضر الجلسة رقم 146

التاريخ: الثلاثاء 5 رجب 1445 هـ (16 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السي مصطفى مشارك.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 9 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 62 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 14 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 12 جواباً.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع الشؤون الخارجية

والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 16 يناير 2024:

- الطلب الأول تقدم به السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "ظروف وملايسات انطلاق العمل بنظام "أمو الشامل" كمرحلة جديدة في إطار تنزيل النظام الإجمالي الأساسي عن المرض"، وقد أعربت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛

- الطلب الثاني تقدم به السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "تدبير اللجنة المؤقتة المكلفة بتسيير شؤون قطاع الصحافة وحرمان فئة عريضة من الصحفيين من البطاقة المهنية"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب في جلسة لاحقة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين ترمي إلى الموافقة على 7 اتفاقيات دولية وهي:

- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بمونتريال في 28 سبتمبر 2023؛

- مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا - إثيوبيا - في 31 يناير 2016؛

- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والمركز لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

- مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛

- مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا - غانا - في 25 أكتوبر 1965؛

- مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون فيميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022؛

- ثالثا: الحقوق والقيم.

ففي هاذ الإطار، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، في إطار الالتقائية مع جميع القطاعات الحكومية الأخرى، قمنا بتحديد برامج خاصة للتمكين الاقتصادي للنساء، وزارة التضامن أطلقت برنامج "جسر التمكين والريادة" مع جميع الجهات، بما فيها طبعاً الأقاليم والجماعات القروية، وتم تسجيل حالياً 82.000 امرأة اللي تنواكبونها بالتكوين من أجل خلق نشاط اقتصادي.

ونبغي نضيف بأن هناك أيضاً شراكيتين تهتم العالم القروي، واحدة مع كرسيف بـ 10 مليون درهم وواحدة مع خنيفرة حول تئمين الصوف بـ 28 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سنة أمازيغية سعيدة.

منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس، نصره الله عرش أسلافه المنعمين، راكمت المرأة المغربية مجموعة من المكتسبات، تجسدت في صيانة مكانة النساء في المجتمع، من خلال الارتقاء الفعلي بقضايا المساواة بين الجنسين ومحاربة كافة أشكال التمييز وإدماجها في الدينامية الوطنية المرتبطة بحقوق الإنسان بالمغرب، وكذلك السياسات العمومية والبرامج الحكومية المعتمدة.

وإذا كان التمكين الاقتصادي رافعة أساسية لتحقيق التنمية، حيث أطلقت الحكومة في هذا الإطار برنامج التمكين والريادة للمرأة في إطار الخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، والذي حدد إجراءات عملية للرفع من نسبة نشاط النساء.

ونستثمر هذه المناسبة لنسائل على مستوى تقدم وتنزيل البرنامج الأول حول التمكين الاقتصادي والريادة الخاصة بكل قطاع ضمن البرمجة الميزانية لسنة 2024.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن برنامج التمكين الاقتصادي للنساء من الضروري أن يركز على المرأة في العالم القروي، لأننا عندما نقيس نجاعة الأثر نجد المرأة بالوسط القروي بعيدة عن دعم وتمويل المشاريع المدرة للدخل وبعيدة عن التتبع والمواكبة، حيث تعترض المشاريع النسائية في العالم القروي مجموعة من المعوقات، تجعل

- مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند - جمهورية أوزبكستان- في 18 و19 أكتوبر 2016.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة، ونستهله بسؤال آني موجه لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وموضوعه "دعم المشاريع النسائية بالعالم لقروي".

أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم هاذ السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن عن التدابير المتخذة لدعم وتمويل المشاريع النسائية بالعالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب، تفضلوا.

السيدة عواطف حيار وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة عضوات المجلس الموقر،

أتمنى أولاً أن أتقدم لكم بكافة التهاني بمناسبة السنة الجديدة، أولاً سنة 2024 وأسكاس أمازيغ إيغودان 2974.

ففيما يخص السؤال المتعلق بالنساء، فتنفيذا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قامت الحكومة بالاشتغال على الخطة الحكومية الثالثة، لأن كان عندنا في البرنامج الحكومي وضعت الحكومة من أهم الأولويات هو التمكين الاقتصادي، فاشتغلنا على الخطة الحكومية الثالثة اللي عندها 3 محاور:

- أولاً: التمكين الاقتصادي والريادة؛

- ثانيا: الحماية والرفاه؛

غير يعني تكملة لما قاله السيد المستشار المحترم، لأشكره على الإشادة والإشارة لبرنامج التمكين والريادة، اللي هو برنامج في إطار الخطة الحكومية الثالثة، واللي وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نزلتو عبر "جسر التمكين والريادة".

ونبغني نأكد لكم، السيد المستشار المحترم، بأن جميع القطاعات الحكومية برمجت فقانون المالية 2024 ميزانية مخصصة للتمكين الاقتصادي للنساء، وحددت (des indicateurs de performance)، يعني مؤشرات النجاعة اللي غادي نتبعوها بطريقة رقمية باش نشوفو كل قطاع أشنودار فالتنزيل ديال الالتزامات المالية ديالو، فيما يخص التمكين الاقتصادي للنساء، وهذا تيجي في إطار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللي تترأسها السيد رئيس الحكومة واللي في إطارها تنشغلو على التمكين الاقتصادي، تنفيذاً للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة، نصره الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال الثاني حول "تشغيل الأطفال".

وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد صبيحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول التدابير التي ستخذها الوزارة لحل إشكالية تشغيل الأطفال ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكن السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

كنشكركم السيد المستشار المحترم.

فيما يخص موضوع الطفولة هو موضوع بالغ الأهمية في بلادنا، وتتعطيه بلادنا تحت القيادة الرشيدة ديال صاحب الجلالة أهمية كبرى.

وفي إطار التزامات الحكومة، اشتغلت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على: أولاً، بلورة برنامج تنفيذي ثاني للسياسة

من الصعب إنجاح مجموعة من المشاريع، سواء من حيث محدودية الفرص الاقتصادية وصعوبة الولوج إلى مصادر التمويل، إذ نجدتها في أغلب الأحيان مرتبطة بالفلاحة أو الصناعة التقليدية، دون أن ننسى إشكالية التقائية البرامج الموجهة لدعم المشاريع النسائية، والتي تبقى بعيدة عن الاستهداف الملموس الأثر بتزليلها كجزر متفرقة دون التقائية بين القطاعات المعنية.

وهناك مشكل آخر عمق أزمة المشاريع النسائية، وهو الجفاف الذي عرفه المغرب خلال السنوات الأخيرة، نتج عنه توقف نشاط مجموعة من التعاونيات النسائية.

كما نقف أيضا عند إشكالية خدمات التمويل، فالتعاونيات النسائية، كمقاولات اجتماعية، تشكل مصدر دخل لأعضائها وتساهم بامتياز في التمكين الاقتصادي للناس وتشجيع المرأة على الابتكار الجماعي.

فإذا مرت جائحة كوفيد ومجموعة من التعاونيات نسائية، وخاصة في قطاع الصناعة التقليدية، لازالت تحصي خسائر نتيجة هذه الأزمة العالمية، فإن الجفاف زاد من تعميق صعوبات المقاولات المشتغلة في المجال الفلاحي.

وهذا يدعونا للتفكير بشكل جماعي في خارطة وطنية واضحة المعالم حول المبادرة الوطنية للتمكين الاقتصادي بالعالم القروي، خارطة وطنية لرصد المعوقات والإكراهات الحقيقية من أجل الوصول إلى الاستهداف الصحيح عبر برامج ذات جودة ومصداقية وذات أثر ناجع، يكون واضحا وملموسا، ويدعونا أيضا إلى التفكير الجدي من أجل إحداث صندوق أمان مخصص لدعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تديرها النساء في العالم القروي للمساعدة على مواجهة الصدمات المستقبلية، وضمان استمرارية واستدامة مجموعة من المشاريع النسائية بالعالم القروي، التي تعترضها صعوبات في التمويل والتسويق.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم الحصيلة الإيجابية التي حققتها الحكومة في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، فإن تعزيز..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزيرة إذا كان هناك رد.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

ما كاينش رد.

لهذه الفئة العمرية.

وقد شكلت الفلاحة والغابة والصيد أهم القطاعات المشغلة لهذه الشريحة من الأطفال، بقرابة 93.6% من الأطفال بالوسط القروي، أما بالوسط الحضري فإن قطاع الخدمات شكل 54.3% والصناعة التقليدية 26.5%، وقد شكل الفتيان ما يزيد عن 90% مقابل أقل من 10% من الفتيات، هذا وإن حوالي 25% من هذه الفئة يشتغلون بالموازاة مع مدرستهم، ونحو 54% غادروا المدرسة، بينما أزيد من 21% منهم لم يلجؤوا إلى المدارس.

وقد حد تطبيق مدونة الشغل، خصوصا المادة 143 منها، من هذه الظاهرة التي لاتزال بعض الوحدات الإنتاجية المغربية تستقطب الأطفال دون 15، سعيا منها للريح السريع وبأقل تكلفة، خصوصا القطاع الفلاحي وصناعة التعليب والمهن اليدوية، إضافة للبيوت التي تشغل الطفلات كخدمات بأقل سعر وبدون أي حقوق أو ضمانات، ناهيك عن ظاهرة أخطر وأشنع والمتعلقة بالاستثمار في الفقر، وهي العاهة الاجتماعية، من خلال استغلال الأطفال وذوي الحاجات في التسول.

وإذا كان تحقيق العدالة الاجتماعية في المغرب يقضي التخلص من آفة تشغيل الأطفال من خلال رد الاعتبار للأسر الفقيرة التي تقود أبناءها نحو التشغيل، وهنا لابد من التنويه بالعمل الحكومي الجاد في أعمال البرامج الاجتماعية المختلفة التي ستضع المغرب في مسار الدول الاجتماعية، والتي رسم طريقها جلاله الملك محمد السادس أعزه الله.

فلا بد من لفت انتباه الحكومة إلى ضرورة التنسيق مع وزارة الصناعة التقليدية وغرف الصناعة التقليدية للملاءمة الدراسة مع تعلم بعض الحرف التقليدية، خصوصا في المدن العريقة والعتيقة المهتدة بالانهيار.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة هل هناك رغبة في الرد، في بضع ثواني؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

نبغي نشر فقط للمشروع الملكي للحماية الاجتماعية للدعم الاجتماعي المباشر الذي مكن مليون أسرة باش تستافد من الدعم الاجتماعي المباشر، الذي غادي تساعد الأسر باش ما يمشيوش الوليدات يشتغلوا، وهاد مليون أسرة هي 3.5 د المليون ديال المواطنين.

فإذن يعني هذا غادي يساعد كثير باش الأسر تكون عندها أكثر صمود، وأيضا غادي تشجع الأسر باش يمشيو لوليدات يقرأوا عوض ما يمشيو يشتغلوا، لأن غيتمكنو من الاستفادة من الدعم الاجتماعي

العمومية المندمجة لحماية الطفولة، قمنا بالتقييم ديال البرنامج الأول وبلورنا البرنامج الثاني، اللي ما وقفناش فيه فقط على المسألة ديال التشغيل ولا الاستغلال، خدمنا أولا على الوقاية وعلى الحماية وعلى الرفاه.

ففيما يخص يعني تشغيل الأطفال، طبعا هاد الشي، تشغيل الأطفال هو يعني يمنعه القانون، ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، في إطار الاختصاصات ديالها، أولا قمنا بتفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة اللي فيها الآلية ديال الإشعار، إيلا كان شي طفل يستغل، يعني فين ما كان، بما فيه التشغيل، وقمنا أيضا.. ما كانتش هاد الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، ما كانتش مفعلة، فعلناها وعززناها، بحيث حاليا تم خلق 79 لجنة تحت إشراف السادة العمال، وقمنا أيضا بتمويل وحدات حماية الطفولة، اللي كتعرفو هي كتقوم بالرصد وبالإشعار، اللي كتشتغل معنا عبر التعاون الوطني، وكنشتغلوم مع النيابة العامة اللي كتقوم أيضا بمجهود جبار فهاد الإطار، فإذن عززنا الالتقائية، عززنا المكونات، حاليا المداراه كيشتغل.

نبغي نوه أيضا بالعمل اللي كتقوم به الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات اللي قامت ببلورة خطة العمل الوطنية للقضاء على اشتغال الأطفال، وكاين عدد من القوانين، طبعا اللي تتعرفو، كتمنع اشتغال الأطفال أقل من 18 سنة، بما فيها القوانين اللي كتهم العاملين المنزليين اللي كتأطرها، بما فيها طبعا، يعني، أيضا الانخراط في أهداف خطة التنمية المستدامة.

لكن، أنا كنتفق معكم، خص الصرامة فيما يخص في تشغيل الأطفال، واحنا هاد الشي علاش قمنا بتفعيل الأجهزة الترابية المندمجة، باش فين ما يكون شي إشعار احنا غندخلو يعني كقطاع، وطبعا في إطار الالتقائية مع وزارة الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبيح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

صحيح، أن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال التي كانت منتشرة بشكل كبير في السابق، حيث إلى حدود سنة 2011 بلغ عدد الأطفال المشتغلين التي تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و15 سنة 123.000 طفلاً، بمعدل 2.5% من مجموع الأطفال المنتميين

كما قمنا في 19 دجنبر بتوقيع اتفاقية تفاهم مع القطاع الخاص من أجل تفعيل القانون 97.13 والاشتغال على الإطار التعاقدى ما بين الدولة والقطاع الخاص.

نبغي ننوه أيضا بالشراكة التي عندنا مع وزارة الصناعة والتجارة، بحيث تم تخصيص 200 يعني منصب فالقطاع الخاص التي تيشغلو فيه حاليا، يعني حاليا تم توظيف أزيد من 30، لأن كنتوصلو ب (les CV¹) وتندرسوهم، فحاليا 30 ديال الأشخاص تيشغلو فالقطاع الخاص، خاصة في قطاع التوزيع، ولكن هناك 200 منصب التي هي كنتنظر يعني التشغيل وتشتغلو عليها.

إذن تنبغي هاذ المجهودات كلها التي قامت بها بلادنا تتجي في إطار تفعيل هاذ الدعم ديال 500 درهم.

نبغي ننوه بالمجهودات التي كتقوم بها بلادنا تحت القيادة الرشيدة ديال صاحب الجلالة نصره الله، بحيث جا فالدعم الاجتماعى المباشر وبمبادرة ملكية سامية إدماج الأطفال في وضعية إعاقة التي باش يستافدو الأسر ديالهم من الدعم الاجتماعى المباشر.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أولا تشكروك السيدة الوزيرة على هاذ الزخم فالمعلومات والمعطيات، والتي كيبين بأن هناك استراتيجية وكاين هناك وضوح.

كما كتلاحظو، السيدة الوزيرة، ومعكم الرأي العام وكذلك خصوصا الأسر ديال الأشخاص في وضعية إعاقة التي تينظرو الكثير من الحكومة ديانا، فاحنا منذ بداية هاذ الولاية التشريعية، لا فالفرق ديال التجمع الوطنى للأحرار وكذلك فالمجلس بكامله، أن هناك واحد الاهتمام، وهناك ترفع مستمر بدون كلام من أجل الدفاع عن الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذ الفئة التي تبرعها جلاله الملك، والتي الحكومة خصصت لها دعم.

بالفعل، احنا اليوم على اعتبار أن هاذ الفئة كتعاني من الهشاشة، واحنا فإطار الدولة الاجتماعية يعني الهدف ديانا بالدرجة الأولى هو محاربة الهشاشة، ناهيك عن كون هاذ الفئة محرومة من مجموعة من الحقوق ديالها، التي اليوم تنقولو بأن الدستور تياهلها لها من باب حقوق الإنسان وليس من باب ينال الإحسان.

¹ Curriculum Vitae

المباشر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتقل إلى السؤال الثالث حول "الإجراءات المتعلقة بجيل جديد من الخدمات الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة".

وأعطي الكلمة للسيدة المستشارة من فريق التجمع الوطنى للأحرار.

تفضلوا السيدة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيدة الوزيرة،

عن "الإجراءات المواقبة التي تم اتخاذها من طرف الوزارة ديالكم لتزليل جيل جديد من الخدمات الاجتماعية، بموجب الاستراتيجية ديالكم التي علنتو عليه في أبريل 2022، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعى والأسرة:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نبغي أولا ننوه بالعمل التي قمتو به كرئيسة للجنة المؤقتة للنهوض بأوضاع الأشخاص فوضعية إعاقة لهاذ المجلس الموقر، والتي كثنمو المخرجات ديالكم وكتغني طبعا التصور والاستراتيجية التي كنتشغل عليها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعى والأسرة.

فيما يخص 500 مليون درهم التي خصصتها الحكومة في 2022، وأيضا في 2023، فوزارة التضامن والإدماج الاجتماعى والأسرة يعني قسمتها على عدد من الخدمات منها:

- أولا، تشجيع التمدرس أو ما يسمى بالتأهيل المدرسى للأطفال في وضعية إعاقة، فبفضل هذا الدعم المهم التي خصصتو الحكومة، تمكنا من الرفع ديال تمدرس الأطفال من 16.000 طفل في 2021 لـ 26.000 طفل هاذ السنة، يعني في 2023، تنتكلم على الموسم الدراسى أو التأهيل التربوى.

أيضا، فيما يخص الأنشطة المدرة للدخل، بفضل هاذ الدعم التي تيجي تنفيذا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله وتفعيل الحكومة للالتزامات ديالها، فمرينا من 400 مشروع ديال الدعم للأنشطة المدرة للدخل إلى 1830 مشروع سنة 2023، فهذا أيضا مهم جدا في رفع يعني الأنشطة المدرة للدخل للأشخاص في وضعية إعاقة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:**السيد الرئيس،**

نبغي نقولكم، السيدة المستشارة المحترمة، بأن الحكومة اشتغلت بجدية كبيرة على إخراج بطاقة الإعاقة، هاذ البطاقة اللي تتعرفو تيتسناوها الأشخاص فوضعية الإعاقة والأسر ديالهم منذ أكثر من 30 سنة.

فالحكومة فأقل من سنتين قامت ببلورة مشروع مرسوم إصدار بطاقة الإعاقة اللي حضرناه ووجدناه، وجدنا حتى المنظومة المعلوماتية للإخراج ديالو، اشتغلنا على الخدمات الصحية والاجتماعية اللي عادة تكون مضمنة فهاذ البطاقة، وتتشكر جميع القطاعات اللي اشتغلنا جميع، فغير الأسبوع الفارط كان عندنا لقاء مع رئاسة الحكومة باش يعني آخر التدابير اللي، إن شاء الله، نتمناو البرمجة ديال مشروع المرسوم فالمجلس الحكومي قريبا، إن شاء الله، باش نقدر ونخرجو بطاقة الإعاقة.

فيما يخص العدالة المجالية، نقول لكم بأن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة هاذ السنة اشتغلت على إخراج 17 مركزا للتكفل بأشخاص فوضعية إعاقة، هذا بالإضافة اللي اشتغلنا عليه السنة الفارطة، قمنا برقمنا جميع (les COAPH²) جميع مراكز الاستقبال لتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة، المركبات مع وزارة الصحة، المركبات الصحية الاجتماعية اللي أيضا فجميع الجهات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن أيضا ننتقل إلى السؤال الرابع حول "الحوار الاجتماعي القطاعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

عن الحوار الاجتماعي القطاعي، نسائلكن السيدة الوزيرة؟

إذن هاذ الاهتمام، كما قلت فالكلمة ديالكم، تجسد فالاهتمام ديال البرلمان، وأننا نشكل لجنة موضوعاتية اللي كانت انكبت على البحث فهاذ الإشكالية وخرجات بواحد المقررات.

فالإلحاح ديالنا هولطرح هاذ الموضوع هو من خلال واحد الرزنامة ديال الأسئلة، هو أولا يعني في إطار مواصلة تتبع وتنفيذ هاذ المقررات ديال هاذ اللجنة، ولكن أيضا من أجل.. سعيًا إلى أجراة، كما جاء فالسؤال ديالنا، أجراة استراتيجية التي أعلنتم عليها في أبريل 2022.

أيضا، احنا هاذ التدابير مرتبطة أيضا ببطاقة المعاق، هاذ بطاقة المعاق عندي علاقة، علاش؟ لأن هي خص تنطالبو بالتسريع بالإخراج ديالها، لأن مرتبطة بهاذ الخدمات الاجتماعية الصحية والدعم المباشر، خصوصا بالدعم المباشر، لأن واحد المجموعة د الأسر الآن اصبحنا اليوم تنصرفو على الدعم، ولكن عندنا واحد المجموعة د الاستفسارات وشوية ديال الشك اللي دابا يعني تبيخيم على الأسر، أن هاذ الدعم ديال هاذ الأسر اللي فوضعية إعاقة، شوف عندهم وليدات معاقين ولكن لم يتلقوا الدعم بعد، لأن مرتبطين بهاذ البطاقة اللي تنطالبو بالتعجيل بالإخراج ديالها.

أيضا، احنا هنا علاقة بالإعاقة تنطالبو بالعدالة المجالية، احنا لا ننفك بالمطالبة بالعدالة المجالية في شتى المجالات، في الاستثمارات، في المشاريع، فالتراب وفكل، ولكن حتى فالإعاقة بين العالم القروي والعالم الحضري، ومن خلال إحداث مثلا.. علاش ما تكونش فكرة ديال مركبات ديال هاذ المركبات الجهوية دابا الآن، كما مثلا ديال مركب محمد السادس للأشخاص في وضعية إعاقة، باعتبارو تيوفر واحد الخدمات، فضاءات للاستقبال والإيواء، عوض التوكل، كذلك تيعطي واحد الفضاء خاص بالأشخاص فوضعية إعاقة، وفمختلف الإعاقات كذلك حتى اللي كاين فورزات.

إذن في انتظار هاذ التدابير هادي وهاذ الإمكانية اللي كانت تحقق، كذلك تنطالبو منكم أن الملتمس هو التسريع بإصدار بطاقة هاذ الشخص ذات إعاقة، لما له من علاقة يعني، يعني عندو واحد المجموعة ديال الخدمات غادي تتوفر للأشخاص فوضعية إعاقة، بعدما نحددو النوعية ديالهم، العدد ديالهم، لأن حتى فالقانون المالي حاولنا ننزلو بعض التدابير وبعض التمييزات وبعض الإعفاءات، ولكن ضروري أن هاذ الشي كله تيردنا أننا نرجعو للبطاقة ديال الشخص المعاق، حتى نعرف نوع الإعاقة، شحال العدد ديالهم، لحتى تكون يعني (le ciblage)، يعني الاستهداف.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلوا.

² Centres d'Orientation et d'Assistance des Personnes en Situation de Handicap

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فاللي نبغي نقولكم هو: تنفيذنا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل طبعاً يعني تعزيز منظومة الحوار الاجتماعي ومأسستها كألية للديموقراطية التشاركية.

فالحكومة اشتغلت على الحوار الاجتماعي فجميع القطاعات، ونحن في قطاع التضامن أيضاً اشتغلنا على الحوار الاجتماعي، وهاذ السنة باش يعني قمنا أولاً، بعدا نسبق نقول بأننا اشتغلنا على استراتيجية الوزارة، باش يكون تموقع صائب لمكونات القطاع، بما فهم التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي.

فيما يخص التعاون الوطني، يعني خرجنا قراراً لمجلس ديال السنة الفارطة، ديال (le conseil d'administration)، يعني مجلس الإدارة، باش كلفنا السيد المدير باش يقوم بالتواصل مع النقابات من أجل بلورة تصورا للارتقاء بالوضعية الاجتماعية للعاملين بقطاع التعاون الوطني، والأمور كنتجري يعني في ظروف جيدة جداً، وراه غادي نلتقي بهم قريباً باش يقدموا لي التصور اللي غنشتغلو عليه، باش يكون هناك يعني طبعاً التفاعل والاشتغال مع وزارة المالية، من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية ديال العاملين بقطاع التعاون الوطني.

فيما يخص وكالة التنمية الاجتماعية، يعني حتى هي راه عندها ظروف يعني الحمد لله جيدة، واحنا كنشتغلو مع الجميع والباب ديال الوزارة مفتوح، ونقدر نقولك فأكتوبر 2021، قمت باستقبال النقابات ديال القطاع، بدبت كنتقبلهم يعني منذ الأسابيع.. بغينا نقولو الأيام الأولى، يعني على رأس وزارة التضامن، فنحن منفتحين، والمقاربة التشاركية هي كتعتمدها الحكومة يعني مع الشركاء الاجتماعيين، اللي هوما شركاء يعني هاذي هي الديمقراطية، يعني النقابات هوما شريك أساسي، وخصنا نشتغلو معهم، ويكونو مشروكين فجميع المقاربات، وخاصة طبعاً فيما بهم تحسين وضعية العاملين بالقطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

نسجل بإيجابية مجهوداتكم المبذولة تجاه العديد من النقابات الاجتماعية الهشة، وخاصة تلك التي تعيش حياة صعبة مطبوعة

بالتهميش والإقصاء، التي ما فتئت وزارتكم تعمل جاهدة على تحسين أوضاعها عبر مختلف البرامج الاجتماعية الموجهة إليها، بما يضمن تعزيز التضامن والتكافل وحماية حقوق هذه الفئة التي تعتبر في أمس الحاجة إلى الدعم والعناية، وذلك ترسيخاً لمبادئ الدولة الاجتماعية التي نطمح إليها.

كما نثمن أيضاً، العمل الكبير الذي قمتم به على مستوى تطوير الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون الوزارة، بما فهم الذين يوجدون في وضعية "رهن الإشارة" لدى مؤسسة التعاون الوطني، والذين أصبحوا بإمكانهم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها جمعية الأعمال الاجتماعية.

ولابد من الإشارة بهذه المناسبة، إلى أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف هذه الثلة من الموظفين الموضوعين رهن إشارة مؤسسة التعاون الوطني، والمشهود لهم بأدائهم الجيد وانخراطهم الفعال في وسطهم المهني، إلا أن هذه الفئة لازالت تعاني كثيراً من التهميش والإقصاء، خاصة وأن عدداً منهم يعاني من إعاقة بصرية.

فلقد آن الأوان لتسوية وضعية هؤلاء الموظفين الذين يؤدون مهامهم بمؤسسة التعاون الوطني منذ توظيفهم، ولا يتوفرون إلى حد الآن على قرارات الوضع رهن الإشارة، كما أنهم محرومون من بعض الحقوق الممنوحة لموظفي هذه المؤسسة بسبب وضعيتهم الإدارية.

وفي هذا الإطار، ورغم أن وزارتكم سبق لها وأن وضعت يدها على هذا الملف، رغبة منها في إيجاد حلول لوضعية هذه الفئة من الموظفين أثناء الاجتماع المنعقد مع أعضاء مكتب النقابة الوطنية لموظفي وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بتاريخ 2023/02/03، إلا أن هذا الملف لم يجد بعد طريقه إلى التسوية.

وإيماناً منا بأن الحوار البناء والحقيقي آلية لمعالجة كل المشاكل، ندعوكم السيدة الوزيرة إلى مواصلة مبادرتكم في هذا الاتجاه والتجاوب مع النقابة الوطنية لموظفي وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة التي تؤكد تشبثها بفضيلة الحوار الجاد والبناء وبتنفيذ مخرجات الاجتماع المنعقد بتاريخ 2023/02/03، وذلك عبر عقد اجتماعات أخرى التي ما فتئت النقابة الوطنية لموظفي وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تطالب بها، وذلك قصد تسوية وضعية الموظفين الموضوعين رهن إشارة التعاون الوطني والعمل على تحسين أوضاعهم المادية والمهنية والاستجابة لمطالبهم الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفهم الاستثنائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل هناك رد؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

فكما قلت هاذا الأشخاص الموضوعين رهن الإشارة راه اجتمعنا بهم، ما كانوا كيستافدو من الخدمات الاجتماعية ديال الوزارة، فعملنا لقاء مع النقابة ديال الوزارة، وقررنا باش حتى هما يبدأو يستافدو من الخدمات الاجتماعية، فهذا كان واحد العمل أساسي ومهم جدا بالنسبة لهم.

أیضا قمنا بالتواصل مع السيد المدير ديال التعاون الوطني، لأن هاذا الناس، غير باش نشرحو، هوما اللي طلبو ميثوقيا للتعاون الوطني، لأن قريب على الأماكن ديال السكن ديالهم، خاصة الأشخاص اللي هوما فوضعية إعاقة، فكان استجبنا للربغة ديالهم واستجبت الوزارة للربغة ديالهم، لكن ما كانوا كيستافدو من الخدمات الاجتماعية وما كيستافدوش من التعويضات، فاشتغلنا أيضا مع السيد المدير باش يكون هناك واحد الإنصاف ديالهم إن شاء الله باش يبدأو يستافدو حتى هوما من التعويضات مثلهم مثل جميع الموظفين.

وطبعا، في إطار الحوار الاجتماعي، اللي حاليا كايين فالقطاع ديال التعاون الوطني، هاذا الموضوع حتى هو راه داخل فالنقط اللي هي كندشتغلو عليها مع النقابات، كما قلت لكم في إطار الحوار الاجتماعي للقطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل معك السيدة الوزيرة إلى السؤال الخامس وهو آخر سؤال موجه إليك في هذه الجلسة حول "وضعية الأطفال في القرى والمناطق الجبلية النائية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة، الأخت شيماء الزماي.

المستشارة السيدة شيماء الزماي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستقومون بها من أجل إعداد خطة وطنية لإنقاذ الطفولة بصفة عامة، وخاصة بالمناطق وعرة الولوج، وكذا تمكينهم من جميع الخدمات التي يتم توفيرها لأقرانهم بالمدن انسجاما مع مبدأ تكافؤ الفرص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذا السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

يعني راه تتعرفو بلي كاينة خطة، ماشي فوقاش غنبلورو خطة، راه هناك سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة، والوزارة قامت بتقييم البرنامج الأول وبلورت البرنامج الثاني اللي هو 2022-2026، اللي عندو 3 دالمحاور كانت غير الحماية، كنتكلمو غير على الحماية، قلنا لا، هناك الوقاية أولا، لأن منذ الولادة خصنا نتكلمو بالأطفال، ماشي حتى يوقع لهم مشكل، فحطينا المحور ديال الوقاية، المحور ديال الحماية والرفاه، الأطفال لهم الحق في الرفاه لأن التنشئة الاجتماعية أساسية، ولهذا قمنا بإخراج برنامج "جسر" للأسرة، لمواكبة الأسر اللي كان تمويل ديال 120 جمعية فهاذا 2023، لمواكبة الأسرة فيما يخص التربية الوالدية، الوساطة الأسرية، الإرشاد الأسري باش نعملو الوقاية.

الحماية، تكلمت على تفعيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة ما كانتش وحدات حماية الطفولة مفعلة، قمنا بتمويلها، قمنا بتفعيل 79 لجنة إقليمية لحماية الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، قمنا بخلق 82 (CAPE³)، مركزا لمواكبة وحماية الطفولة.

إذن هاذا مجهودات مهمة جدا اللي قمنا بها، تقريبا في ظرف ديال سنة ونصف من أجل حماية الطفولة، طبعا هناك العديد اللي مازال خصنا نشغلو عليه، ولكن راه احنا الخطة كاينة اللي هي سميتها (PNMO⁴) يعني البرنامج الوطني التنفيذي لحماية الطفولة، اللي كما قلت لك ما بقيناش مركزين غير على الحماية مشينا للوقاية والرفاه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة شيماء الزماي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

واقع صعب تعيشه الطفولة بالقرى والجبال والمداشر النائية، خاصة تلك التي تتميز بوعورة التضاريس وغياب الشبكة الطرقية وأبسط ضروريات الحياة اليومية، حيث تكابد الحرمان والفقر

³ Centres d'Accompagnement pour la Protection de l'Enfance.

⁴ Programme National de Mise en Œuvre.

والاستغلال في بعض الأنشطة الفلاحية أو غيرها.

ومن هنا أعود لإثارة إشكال العدالة المجالية التي يظل أحد التحديات الكبرى التي تستوجب مقاربة عملية ناجعة، فلا يعقل أن يظل جزء ليس بالهين من أبنائنا يعاني من ضعف الفرص نظير أقرانهم بالوسط الحضري.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن المستقبل المشرق لوطننا العزيز رهين بحماية طفولتنا من أي ترامي أو إجهاد على حقوقهم، وما دسترة حقوق الطفل إلا دليل قاطع على ضرورة أجراءهم بتشريعات صارمة ضد أي مساس بها، بل يتوجب أن تظل مصلحة الطفل أولوية الأولويات، وهو ما تسعى له هذه الحكومة بتضافر كبير لجهودها، من جهة لتوفير سبل الارتقاء بالطفولة وتوفير بيئة تربوية كفيلة بتأهيل كامل وشامل للطفولة، فمعاناة الطفولة بالعالم القروي والجبلي والنائي لا تقتصر على الفقر والحرمان فقط، بل تعاني أيضا من بعد المؤسسات الصحية والتعليمية، وكذا أبسط الضروريات التي يمكن أن تسهل التواصل بينهم وبين العالم الخارجي، من شبكة طرقية ووسائل تنقل وشبكات الهاتف والانترنت.

ينضاف إليها تشغيل الأطفال لما دون السن القانوني، وهي مسؤولية لا يمكن تحميلها للدولة بمفردها، بل هناك نصيب منها تتحمله جمعيات المجتمع المدني والأسر ورجل الفقاء، بل الوضع يفرض علينا جميعا القيام بدورنا الوطني والإنساني تجاه أطفالنا لحمايتهم وضمان استفادتهم من فرص التطور والتأهيل المناسب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة..

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نبغي نضيف أن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة كتمول 900 مؤسسة ديال دار الطالبة ودار الطالب اللي هي فالعالم القروي وكنخصصو 160 مليون درهم سنويا من أجل التكفل بتقريبا 80.000 طفل فالعالم القروي اللي كتمولها وزارة التضامن.

نبغي نضيف أيضا بأننا وقعنا اتفاقية شراكة في إطار "جسر الأسرة" مع جمعيات فالجوز لمحاربة تزويج القاصر، كما وقعنا اتفاقية شراكة في يناير 2023 مع وزارة التربية الوطنية من أجل تعزيز محاربة الهدر المدرسي بالنسبة للفتيان والفتيات، وطبعا اللي كيترتب عليه تزويج القاصر، فباش نحاربو هاذ الظاهرة أيضا يعني عززنا الشراكة ديالنا مع وزارة التضامن ومع النيابة العامة للقضاء على هاذ الظاهرة ديال

التزويج القاصرات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم إذن السيدة الوزيرة على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموالية.

نشكر كذلك السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة الحاضرة معنا.

إذن نستهل الأسئلة الموجهة إليك السيدة الوزيرة، بسؤالين تجمعهما وحدة الموضوع حول "تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية".

وأعطي الكلمة في البداية لأحد المستشارين أو مستشارات من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضلوا السي كمال آيت ميك

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أسكاس أمباركي، أسكاس اغودان.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نا تزماري اتيك تانواستت النون، حمات تاغولت تامازيغت توتلايت تونصيبت؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل لديكم سماعات ديال الترجمة؟ الترجمة الفورية.

هل هناك رغبة في إعادة السؤال؟

مازال ما عملتش... لا بأس، لا بأس، إذن (la régie)، عودو احتساب التوقيت للسيد المستشار المحترم حتى يتمكن من إعادة سؤاله، ويكون الأعضاء المستشارين المحترمين على جاهزية للاستماع إلى الترجمة، ترجمة هذا السؤال بالأمازيغية إلى العربية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

نعاود السؤال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نا تزماري اتيك تانواسنت النون، حمات تاغولت تامزيغت توتلايت

تونصيبت؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن في إطار.. ما يمكنش لاراه عندك غيرورك على.. ما يمكنش، هو
تقول: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تفعيل الطابع
الرسمي للأمازيغية؟

هذا هو الترجمة أنا نبت عليه.

إذن ننقل إلى السؤال الثاني في إطار دائما وحدة الموضوع، أعطي
الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

التزمت الحكومة في برنامجها بتسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية
لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، على الحصيلة المنجزة في
إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على السؤالين معا.

تفضلي، عندك 6 دقائق.

السيدة غبته مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة**بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا تشكركم على هاذ السؤال حول تكريس الطابع الرسمي للغة
الأمازيغية، احنا كنا نتعرفو على أنه الأمازيغية عندها واحد الأهمية
كبيرة باعتبارها مكون أساسي للثقافة المغربية وجذورها تتمند في
أعماق تاريخ الشعب المغربي.

أولا، بهاذ المناسبة نتمنى لكم سنة سعيدة بالصحة والعافية،
اسكاس امباركي.

ونبغي نعبر على اعتزاز الحكومة بالقرار التاريخي ديال صاحب
الجلالة الله ينصره اللي دار أنه رأس السنة الأمازيغية يولي عطلة رسمية
مؤدى عنها، واحنا شفنا على أنه المغاربة كلهم اعتزوا بهاذ القرار وكانو
احتفالات جميلة في مختلف مناطق المملكة المغربية.

هاذي سنة كنا في مدينة الخميسات مع رئيس الحكومة مع عدد
ديال وزراء ووقعنا على اتفاقيات مهمة من أجل تكريس الطابع
الرسمي للغة الأمازيغية.

تنزيلا لهاذ الاتفاقيات، فتم اليوم كاين أكثر من 460 عون فمختلف
جهات المملكة اللي تيتكلمو باللغة الأمازيغية بالاختلافات اللغوية
الثلاث، كاينين اليوم فقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، قطاع
الثقافة وقطاع العدل، تيفرو معلومات للمرتفقين باللغة الأمازيغية
بالتنويعات الثلاثة ديالها.

كما كاين أكثر من 60 عونا اللي هوما اليوم في مراكز الاتصال
فمختلف الإدارات العمومية، باش يوفرو إرشادات للمواطنين باللغة
ديالهم.

كاين أيضا خدمنا مع مجلس المستشارين باش تتم الترجمة الفورية
للجلسات فالإذاعة بالترجمة الفورية للجلسات باللغة الأمازيغية، كما
كاين توفير الترجمة ديال الندوات الأسبوعية ديال الناطق الرسمي
باسم الحكومة.

اشتغلنا أيضا على الترجمة لعلامات التشوير فمقرات الإدارات
بالغة الأمازيغية، أكثر من 3000 علامة تشوير اللي تم الترجمة ديالها
وإدراج اللغة الأمازيغية فيها.

كان اتفاقية مهمة مع وزارة الثقافة والشباب، لأن مجال الثقافة
الأمازيغية هو مهم، كما قمنا بدعم عدد ديال المهرجانات المحلية
الأمازيغية، وهاذ الشي من أجل إحياء وإغناء هاذ الثقافة الأمازيغية
فمختلف جهات المملكة.

قمنا أيضا على مراجعة الإطار القانوني، المرسوم اللي تيتحدث
صندوق تحديث الإدارة ودعم الأمازيغية، ودعم الأمازيغية لاش درناه؟
باش قمنا بتبسيط المساطر ديالو باش نقدر نسرعو من تنزيل هاذ
الورش، هاذ الشي كان داز فالأشهر اللي فاتت، وفي الأسبوع المنصرم كنا
رجعنا أيضا لمدينة الخميسات ووقعنا على اتفاقيات مهمة، بموجب
هاذ الاتفاقيات غادي يتم أيضا أكثر من 1600 عون اللي غادي يكونو

الإشكاليات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عندنا كائن القانون التنظيمي 24.16 والمادة 5 من الدستور، هادو كلهم آليات كتمكنا من الاشتغال.

وقبل ما نختم، إيلا كان سمح ليا، السيد الرئيس، نجاب السيد المستشار من الاتحاد الاشتراكي اللي قال لك خصني نتكلم بالعربية وتكون الترجمة بالأمازيغية.. وخليني نتكلم الله يخليك، ما توريش لينا الدستور وراك غالط.

وكنشرك السيد الرئيس وما غاديش نشوش لك على الجلسة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

ما اعطيتكش الكلمة، الله يخليك، حتى تاخذ الكلمة وتكلم، رجاء، ما اعطيتكش الكلمة، السيد المستشار.

يعقب في إطار الحصة الزمنية المخصصة له ولا حق لأي أحد أن يقاطعه، وإذا رغب أي مستشار في التفاعل يمكن يطلب الكلمة فإطار نقطة نظام.

السيد المستشار، رجاء السيد المستشار، راه رديت، صافي أنهينا الموضوع الله يخليكم.

إذن إيلا اسمحتوليا غادي نشوفو التعقيب ديال أحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيدة الوزيرة على المعطيات التي تفضلتم بعرضها والتي توضح حجم المجهودات الحكومية المبذولة من أجل مواصلة تنزيل وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهي مناسبة لتتوجه إلى المغاربة والأمازيغ في كل بقاع العالم بأحر التهاني بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة، مع أطيب المتمنيات بالمزيد من الرفاهية والتقدم والأفراح، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

إننا اليوم في الفريق الاستقلالي، ونحن نستحضر حجم النضالات التي بذلت والتضحيات التي قدمت من طرف كل القوى الحية ببلادنا، لننظر بعين الرضى إلى هذا المسار النضالي الطويل الذي قطعه بلادنا، سعيا إلى تثبيت المكون الأمازيغي منذ الخطاب الملكي التاريخي في أجدير، مروراً بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وصدور القانون التنظيمي المتعلق

فالإدارات، فمختلف مناطق المملكة، أيضا باش يوفرو للمرتفقين توجهات باللغات ديالهم، بالتنوع اللغوية الثلاث ديال الأمازيغية فمختلف الإدارات وفي مختلف جهات المملكة.

إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية ديال شي 10 ديال القطاعات الوزارية.

أيضا، توسيع اعتماد اللغة الأمازيغية فاللوحات وعلامات التشوير المتواجدة بمقرات عدد من الإدارات، وكان واحد.. هذا مهم، وغنديرو إدراج الأمازيغية فبرامج التكوين، لا سيما فمؤسسات التكوين المهني الفلاحي، حيث غيكون لا المكونين ولا الطلاب، غادي يكون تقوية ديال التكوين ديالهم فاللغة الأمازيغية.

وأيضا برامج محو الأمية، حتى هي غتدرج اللغة الأمازيغية.

واحنا مازالين خدامين على اتفاقيات أخرى إن شاء الله فمختلف.. أيضا توسيع هاد المجال دالتشوير، الأعوان، المواقع الإلكترونية، وأيضا خدامين على واحد الاتفاقية مهمة تتشمل أنها تدعم القناة التلفزيونية الأمازيغية باش تقدر تعطي برامج أقوى وأحسن وتكرس الثقافة الأمازيغية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نعود إلى التعقيب، وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السبي كمال.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا، أحر التهاني وأسمى التبريكات لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وكنشكروه على هاد اللي أعطى باش تولي السنة الأمازيغية تولي عطلة مؤدى عنها وتنشكروه، وتنشوفو بأن المغاربة فرحو وكيفاش احتفلو بهاد السنة الأمازيغية وكذلك رئيس الحكومة اللي دارها من الأولويات وكانت فالبرنامج الحكومي.

ولكن باش الفرحة تكمل خصنا، السيدة الوزيرة، ما نلقاوش أغلاط ملي تتكون واخذ الطريق السيار وتتلقى بأن الترجمة غالطة، هذا فيه واحد المس بهاد الثقافة وهي ثقافة المغاربة وثقافة أصيلة، (aujourd'hui) ملي كنتجيو نديرو الترجمة بلا معنى وفيها أغلاط، إذن عندنا واحد الورش مؤسساتي مهم كنمسوبه، هادي وحدة.

ثانيا، كائن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية اللي هو عندو دور استشاري اللي خصنا نفعلوه، وهو هنا باش نتفاداو بحال هاد

بالسنة الأمازيغية الجديدة.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات المعتمدة لدعم وتشجيع المقاولات الناشئة للانخراط في ورش الرقمنة؟

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤال الثاني لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن استراتيجية وزارتك لدعم المقاولات الناشئة في مجال الرقمنة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذين السؤالين دفعة واحدة.

تفضلوا للمنصة إذا رغبتكم في ذلك.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نبغي نشكركم على طرح هاذ الأسئلة التي كتهتم بالشركات الناشئة الرقمية (les Start-ups)، فكيفما كتعرفو الشركات الناشئة الرقمية كتلعب دورا كبيرا، بأنها تعطينا ابتكار، تعطينا حلول رقمية مغربية للاحتياجات المغربية الداخلية ديالنا، وأيضا للأسواق العالمية، يمكن لها تخلقنا فرص الشغل، يمكن لها تخلقنا قيمة مضافة كبيرة.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، كتوضع مواكبة ودعم الشركات الناشئة في صلب الأولويات ديالها، فمؤخرا وقعنا على اتفاقية مهمة مع صندوق الإيداع والتدبير (CDG⁵) التي فيه واحد الشراكة مبتكرة باش يكون واحد الدعم مالي شامل ومواكبة شاملة للشركات الناشئة خلال جميع مراحل الحياة ديالها.

بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مختلف المجالات.

واسمحوا لي أن أجدد اعتزازنا في الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بالقرار الملكي السامي القاضي بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، والذي نعتبره لبنة أساسية في مسار توطيد الإنسانية المغربية والهوية الوطنية الموحدة بمختلف مكوناتها وروافدها.

ونتمنى أن تسهم هذه في تنزيل جميع الإجراءات المتضمنة في خارطة الطريق وإبراز الخصوصيات الثقافية الوطنية والأمازيغية، والتي ينتظرها مستقبل إيجابي ورحب في ظل العناية السامية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس لهذا الورش الوطني.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نستمع الآن إلى رد السيدة الوزيرة على هاذين التعقيبين.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد المستشار،

بالنسبة للترجمة ديال علامات التشوير التي شرفت عليها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، فكانت بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واعتمدنا مترجمين اللي هوما اللي اعطاهم لنا وخدمنا معهم للترجمة لعلامات التشوير اللي خدمنا عليهم، وفجميع البرامج ديال تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية اللي خدامين عليهم، جميع البرامج اللي ذكرتهم والتي كندكرهم، فالمعهد الملكي هو شريك ضروري ديالنا فهاذ الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السؤالان المواليان كذلك لهما وحدة الموضوع، يتعلقان "برقمنة المقاولات"، سنعرضهما دفعة واحدة، السيدة الوزيرة.

في البداية، نعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا بدوري لا بد أن أهني صاحب الجلالة وأهني الشعب المغربي

⁵ Caisse de Dépôt et de Gestion.

نجلبو حاضنات أجنبية ذات قيمة مضافة أكثر.

بغينا أيضا نساعدهم باش أنهم يولجوا للأسواق الوطنية والأسواق العالمية، حيث هاذ الشئ اللي يقدر يسمح لهم يكبرو، وأيضا تمويل شامل فمختلف مراحل الحياة.

وكما قلت لكم هاذ الموضوع ديال الشركات الناشئة هو فصلب الأولويات ديالنا، لأن هو محرك كبير ديالنا، فالمغرب الشركات الناشئة دارو إنجازات، ولكن احنا تنأمنو على أنه يمكن لهم يحققوا أكثر، بزاف، 10 الدورات أكثر، واحنا إن شاء الله غادي نديرو كاع اللي فوسعنا باش يقدر يوصلوا لأشئو خصهم يقدر يديروه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد شيخ أحمدو أديدا:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على التوضيحات التي تفضلتم بعرضها، والتي تؤكد الجهود المبذولة في سبيل حماية وتطوير الإمكان الرقمي للمقاولات الناشئة، التي تحظى بعناية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

بهذه المناسبة نسجل في فريقنا بازتياح كبير البوادرا الإيجابية لحصيلة وأداء وزاراتكم، ونثمن الجهود المبذولة لتنزيل الرؤية الملكية التي تعتبر بمثابة خارطة طريق من أجل استدامة نشاط المقاولات الناشئة، (les startups)، ببلادنا وفق الأجندة المحددة، لاسيما أنها تشكل ثورة اجتماعية حقيقية لما لها من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف اشتغال مقاولات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ليس مهما التشجيع على إنشاء المقاولات فقط، بل الأهم هو مواكبتها وتبنيها، بل وحتى حمايتها من المنافسة غير المشروعة، وتثمينها وفتح المجال الدولي أمامها، وهذا لن يتأتى إلا بالتكوين وإعداد منظومة التكوين متكاملة خاصة على المستوى الجهوي.

من جهة أخرى، نحن بحاجة اليوم إلى تطوير الترسنة القانونية المتعلقة بالشركات للسماح للمقاولات الناشئة المغربية بالاستفادة من خطوط التمويل الذي توفره مجموعة من الصناديق الاستثمارية داخل وخارج المغرب من أجل تطوير مشاريعها وتوسيعها.

أيضا، الدعم الحكومي لريادة الأعمال والابتكار يعد عاملا رئيسيا

نعطيكم واحد المستجد اللي غيكون، إن شاء الله، غيخرج من هاذ الشراكة، هو أنه منحة الحياة (la bourse de vie) هو اليوم كايين الناس اللي خدامين، اللي عندهم (une carrière) عندهم تجربة مهنية، عندهم قدرات كبيرة، واليوم هوما خدامين فشي وظيفة، ولكن بغاو يتفرغو ويخلقوا شركة ناشئة، باش حتى احنا غنعطيهم واحد الدعم مادي لواحد العدد ديال الأشهر، باش نسمحو لهم على أنهم يتفرغو باش يخلقوا شركة ناشئة، وإن شاء الله تقدر تتطور، كيما غادي يكون دعم ديال مختلف مراحل الحياة إن شاء الله، أشياء كبيرة وجديدة إن شاء الله اللي غتخرج عبر هاذ الشراكة المهمة.

كايين أيضا، كتعطى علامة (Jeune Entreprise Innovante)، "شركة ناشئة مبتكرة" اللي تتسمح لها الشركات الناشئة على أنها يكون عندها سقف تعامل بالعملات الأجنبية فحدود مليون درهم، وهاذ التعاملات تسمح لها على أنها تعامل مع الشركاء فالخارج ديالها، لأن هاذ الشركات الناشئة ديالها ما بغيناهاش تبقى تخدم فقط فالأسواق الوطنية، (mais) أيضا فالأسواق العالمية.

قمنا أيضا بتدشين تكنوبارك الصويرة، اللي هو تيعطي فضاءات عمل ملائمة ومناسبة لـ 70 شركة ناشئة فهاذ المنطقة، وهاذ الشئ جا باش أنه الشركات الناشئة، احنا بغينا ندعموهم فجميع جهات المملكة، وما يبقاوش فقط فشي مدن متخصصة، هاذ تكنوبارك الصويرة هو خامس تكنوبارك من بعد تكنوبارك الدار البيضاء، الرباط، طنجة وأكادير، نعرفو هاذ الشركة تكنوبارك عندها 20 سنة، وقدرت تدعم أكثر من 3000 شركة ناشئة وخلق أكثر من 15.000 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة.

وبالموازاة مع هاذ التدشين، قمنا بتوقيع واحد الاتفاقية مهمة مع هاذ الشركة ديال تكنوبارك اللي الهدف ديالها هو أنه نرفعو فالمواكبة اللي تيعطيهم هاذ (les Technopark)، نعمتمو على خبراء وطنيين وعالميين، باش نعاونو هاذ الشركات الناشئة كيفاش يكبرو وكيفاش ينتجو وكيفاش يولجوا للأسواق العالمية.

أيضا بغينا هاذ الشركات ديال (les Technopark) يقدر يتواجدو فعلى الأقل 10 ديال المدن المغربية من هنا لـ 2026.

هاذو عدد ديال الإجراءات اللي قمنا بها، ولكن التصور ديالنا ديال الشركات الناشئة للمواكبة ديالهم فهو تصور أكبر وشامل، فأولا خص يكون مراجعة ديال الإطار القانوني للشركة الناشئة، أشئو هو تعريف الشركة الناشئة؟ خص إطار قانوني لتعريف الشركة الناشئة، وأشئو الأشياء اللي يمكن لها تستافدو منها.

عندنا أيضا بغينا نحسنو من المواكبة اللي تيعطيهم منها اليوم الشركات الناشئة، تكلمت لكم على الاتفاقية اللي كايين مع (les Technopark)، ولكن بغينا نخدمو مع جميع (les incubateurs)، الحاضنات اللي كايين اليوم باش نرفعو المواكبة اللي تيديروها، ويمكن

يأتي طرحنا لهذا السؤال في سياق الطموح القوي الذي أداره النموذج التنموي الجديد، عبر زيادة حصة الرقمنة إلى 5% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2030، مقابل أقل من 0.5% حاليا، مع احتمال توفير مئات آلاف مناصب شغل.

غير أن القطاع، قطاع الشركات الناشئة ببلادنا لازال يصنف في المرتبة 70 من بين 132 دولة، حسب مؤشر (Global Innovation)، وذلك بسبب عدد من العراقيل التي تحول دون تطور هذه الشركات، أهمها:

- أولا: الحصول على التمويل، حيث في سنة 2023 حصلت المقاولات الناشئة في إفريقيا على أكثر من 2.9 مليار دولار من التمويل، بينما في المغرب فلم تحصل هذه المقاولات سوى على 17 مليون دولار، أي 0.5% من إجمالي التمويلات في إفريقيا، وهو ما لا يتناسب مع ثقل المغرب في الاقتصاد الإفريقي (5%)؛

- ثانيا: عدم تخصيص حصة للمقاولات الناشئة في المرسوم الجديد للصفقات العمومية؛

- ثالثا: هجرة الكفاءات، إذ لا يخفى عليكم أن 600 مهندسا من ذوي الكفاءات العالية يغادرون المملكة كل سنة، أي ما يعادل خريجي أربع كليات هندسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

في مواجهة هذه المشاكل، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعوكم إلى:

- العمل على وضع تعريف، كما جاء في كلمتكم، واضح يميز المقاولات الناشئة وتقديم إطار جبائي مبسط وملئم؛

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالصرف بالنظر لطبيعة القطاع بما يسمح بشراء خدمات بالعملة الصعبة وفواتيرها بطريقة مرنة؛

- تفعيل القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛

- تسريع نشر النصوص التنظيمية لقانون التمويل الجماعي (crowdfunding).

في الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل العمل على تدارك تأخر الدعم المقدم للمقاولات الناشئة في المجال الرقمي، بما يمكن من تطويرها وترتيب المغرب ضمن قائمة الدول الرائدة في هذا المجال على المستوى القاري.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيدة الوزيرة، هل لديكم رغبة في الرد؟

لنمو هذا القطاع مستقبلا، لاشك في أن الأفاق مفتوحة أمام الشركات الناشئة بالمغرب، جد إيجابية بفضل:

- السياسات التحفيزية الموجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتوفير إطارا ضريبيا ملائما ويد عاملة مؤهلة يتيح للمغرب بيئة مواتية لتطور المقاولات الشابة؛

- فتح المجال أمام هذه الشركات للمشاركة في طلبات العروض المتعلقة بالصفقات العمومية والطلبات، عن طريق المنصة الرقمية، يعد إنجازا مهما ويساعد هاته المقاولات على ربح الوقت ومصاريف التنقل.

وعليه، فإننا نلتبس منكم، السيدة الوزيرة المحترمة:

- أولا: تبني هندسة مخططات تشجع على النهوض بالمقاولات الناشئة ومواكبة القطاعات الواعدة مع تضافر جهود مختلف الفاعلين من أجل رفع العراقيل، خصوصا أمام المقاولات الفتية التي لاتزال تحول دون تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي؛

- ثانيا: تحسين مناخ الأعمال ومراجعة منظومة التشريع المعلوماتي؛

- ثالثا: تحسين الولوج الجغرافي للخدمات الرقمية وتطويرها والعمل على تبسيط المساطر الإدارية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصا أننا نعتبر بوابة احتضان وتسريع ونقل للمعرفة بالفضاء الإفريقي، وهو ما أكدته احتضان بلادنا لـ"جيتكس إفريقيا"؛

- رابعا: مواكبة التطور الرقمي لتقليص الهوة الرقمية للاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي، عبر تقييم النضج الرقمي والاستثمار لمقاولات وفق عدة تبعات تستحضر خصوصا التكنولوجيا المعتمدة ومنظومة الأمن؛

- خامسا: تمكين المقاولات من مزايا على مستوى سلسلة القيمة، مع الاستفادة من الخدمات السحابية على أساس أن الغاية هي الحفاظ على النسيج الاقتصادي..

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة لكم السيد الرئيس، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

أشرك السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم.

تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا على التدخلات ديالكم.

فالاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي اللي إن شاء الله اللي غتعرض فالمجلس الحكومي المقبل، إن شاء الله، من أجل الإغناء ديالها، ماشي المصادقة، الإغناء ديالها، فموضوع الشركات الناشئة عندو حيز مهم، وهاذ الشيء كله اللي تكلمتو عليه كايين.

أولا هضرتي على التعريف، التعريف ضروري، علاش مرسوم الصفقات العمومية ما قدرناش نعطيوفيه امتيازات للشركات الناشئة؟ حيث ما كايينش تعريف، إذن ضروري خصنا نخدمو على التعريف باش نديرو لهم امتيازات ونديرو (startup acts) هاذ الشيء كايين إن شاء الله ف (la stratégie) اللي خدامين عليها.

المواكبة ذاك الشيء علاش درنا اتفاقية مع (les Technoparks) باش يحسنو المواكبة ويزيدو فعدد الشركات الناشئة اللي يواكبوها، فعطيناهم دعم، وأيضا غنواكبوا الحاضنات اللي كايين باش يقدرو يعطيو تكوين أكثر ومواكبة أحسن وتكوين أكثر.

هضرتي على مجال الصرف، مجال الصرف كايين اليوم فحدود مليون ديال الدرهم، ولكن مازال تيخصنا نزيدو نكبروه (GITEX AFRICA)، قمنا بدعم حتى لـ 100 شركة ناشئة اللي قامت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بدعمها باش تحضر (GITEX AFRICA).

خلق الشركات بطريقة إلكترونية، راه المرسوم إن شاء الله، قريبا غيدوز فالمجلس الحكومي، واحنا واعييين فالحكومة بالأهمية ديالو، كان عمل جبار باش نحصلو على اتفاق باش يتم المصادقة عليه فالمستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن ننتقل معكم إلى السؤال الخامس حول "الوظيفة العمومية"، وأعطي الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد رئيس المجموعة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تعاني الإدارة المغربية من مجموعة من التحديات، أهمها المرتبط بتحفيظ وتحسين وضعية الموارد البشرية.

وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة ارتفاع منسوب وثيرة الاحتجاج في فئات

مختلفة من الموظفين، وما يطرحه من إشكاليات تشريعية قانونية وتنظيمية وإجراءات مالية.

لذلك نتساءل معكم اليوم عن مجهودات الحكومة لتدبير الوظيفة العمومية وإصلاح الإدارة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب، تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نبغي نشكر السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

فتدبير الوظيفة العمومية والاهتمام بالعنصر البشري هو في صلب الأولويات ديالنا، لأن الموظفين راه هوما اللي تينجحو هاذ الأوراش الكبيرة ديال المملكة وهوما اللي تيقومو.. راه بلا بهم الوزير ما يمكنلوش يمشي بعيد، هوما اللي تيخدموهم، هوما اللي تينجزو هاذ المشاريع الكبيرة اللي تنجيو نتحدثو لكم عليها، وبالتالي تنعطيوهم عناية خاصة.

من أهم الإجراءات اللي قامت بها الحكومة هي أنها بادرت فالحوار الاجتماعي الوطني اللي تتوج بالتوقيع ديال 30 أبريل، واللي تحققت معه مكاسب مهمة لفئات الموظفين. وما كانتش فقط وعود، فتم تنزيل الحوار الوطني بقوانين، بمراسيم فواحد الوقت قياسي اللي الالتزامات اللي كانوا فالحوار الوطني تم احترامها.

كانت تمت أيضا مأسسة الحوار الاجتماعي، لأن حتى الحكومة التزمت باش تلتقي بالنقابات الأكثر تمثيلية بشكل مستمر، وحتى هذا راه إنجاز مهم، حيث المأسسة ديال الحوار الاجتماعي جات مهمة.

من بعد، كان أيضا حوارات قطاعية فمختلف القطاعات، كانوا اهتمام بقطاعات حيوية، التربية الوطنية، التعليم العالي، الصحة، علاش هاذ الحوارات؟ لأن المغاربة كلهم تهتمو بهاذ القطاعات، وأيضا نموذج التنموي جديد أكد على الأهمية ديال هاذ القطاعات فترسيخ الدولة الاجتماعية.

فهاذ الحوارات اللي كانوا فيها فهم تغيير وتحسين كبير للأوضاع المادية والتدبيرية والمهنية والاجتماعية للموارد البشرية فهاذ القطاعات اللي هوما 70%، هاذ القطاعات بثلاثة (3) تيمثلو 70% من مجموع الموظفين.

الحكومة واعية بأن هاذ الشيء مازال تيخصو يستمر، وبالحوار الاجتماعي هو حاجة مستمرة وبالي كايين تراكمات وكايين إنجازات، ومازال حوايج آخرين، مازال تيخصنا نخدمو عليهم، فالحوار مستمر

ودائم والحكومة واعية بضرورة مواصلة الحوار ومواصلة الإصلاحات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننتقل إلى التعقيب تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

لقد عرف المغرب مؤخرا مجموعة من الأشكال الاحتجاجية المختلفة للموظفين التي تجمع ما بين حمل الشارات وتنظيم الوقفات وخوض الإضرابات على شكل إطارات نقابية أو تنسيقيات لقطاعات وزارية مختلفة وجماعات ترابية، وذلك دفاعا عن ملفاتها المطلوبة والمرتبطة أساسا بمراجعة أنظمتها الأساسية أو الزيادة في الأجور، بداية بملف الأساتذة، مروراً بموظفي وزارة الصحة وصولاً إلى موظفي الجماعات الترابية.

السيدة الوزيرة:

فعلا، أن المغرب منفتح على عدة أورش كبرى ومقبل على تظاهرات عالمية، بل إنه عرف طفرة نوعية على جميع المستويات، وكل هذا وجب أن تواكبه التفاتة للموظف العمومي لأنه في صلب هذه الإنجازات، كما أن استمرار هذه النجاحات رهين بالعنصر البشري.

وهنا أستحضر معكم خطاب صاحب جلالة الملك بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لاعتلاء جلالته العرش، والذي اعتبر فيه أن الرأسمال البشري غير المادي من أحدث المعايير المعتمدة دوليا لقياس القيمة الإجمالية للدول.

السيدة الوزيرة:

إن العديد من الموظفين يواجهون اليوم صعوبات اجتماعية ومادية، ويعزى جزء كبير منها إلى ارتفاع تكلفة المعيشة والأسعار، حيث أن الكثير منهم لا يستطع الوفاء بالتزاماته المالية وأداء الفواتير الشهرية لبعض الخدمات الأساسية، كما أن تكلفة رعاية الأطفال أصبحت تتجاوز رواتب العديد من الآباء، عكس سابقا الذي كان فيه الموظف يدخر بعض المال شهريا قصد التطبيب أو بهدف توفير مستقبل أبنائه لمساعدتهم للالتحاق بالجامعات بعد البكالوريا والتغلب على المصاريف المرتبطة بذلك.

كيف لنا اليوم أن نطلب من الموظف المزيد من العطاء والإتقان والتفاني في عمله، في حين أن باله كله مشغول بالإجابة عن عدة تساؤلات، كيف سيتمكن من إنهاء الشهر دون اللجوء إلى الاقتراض؟ وكيف سيتمكن من أداء كافة التزاماته المرتبطة بمعيشه اليومي؟

صحيح أن الحكومة الحالية وتوجهات من صاحب الجلالة ماضية في تحقيق اقلاع اقتصادي واجتماعي غير مسبوق، والدليل على البرامج التي تم إطلاقها مؤخرا كالدعم المباشر للسكن والدعم الاجتماعي

المباشر.

صحيح أيضا أن الموظف المغربي يعي كل هذا، ويمكنه أن يتفهم الوضع الحالي، لكن بالمقابل وجب المبادرة إلى فتح حوار حقيقي، ومراجعة كافة الأنظمة الأساسية للموظفين وفق منظور شمولي يراعي كافة الجوانب، وذلك وفق مقاربة تشاركية وبجدولة زمنية منطقية ومقبولة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

عما قبل الموظفين فصلب الاهتمام ديالنا، لأن هوما تينجحولنا الأوراش الكبرى، والحكومة واعية بهاذ الشيء، الحكومة اخذات واحد العدد للإجراءات غير مسبوقة، اللي كلفت ملايين ديال الدراهم، وكلها إجراءات كانت في إطار حوار اجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين وفتزليل هاذ الشيء.

والحوار مستمر والعمل مستمر، كانوا إنجازات مهمة فقطاع الصحة، زيادات مهمة فإطار الحوار الوطني أيضا، زيادات الحد الأدنى للأجور، الحد فالسلم 7، الأطباء زادوهم 3800 درهم، الحوارات مستمرة وكابينة وكل أسبوع كاين حوارات قطاعية اللي هي كاينين لأن هذا ورش كبير وكلنا خدامين عليه، وكلشي خدام عليه بطريقة تشاركية.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال السادس حول "الاستراتيجية الوطنية الرقمية".

أعطي الكلمة لواضعي هذا السؤال من الفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس، السي الدريسي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيدة الوزيرة، نسائلكم في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية الرقمية، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول التدابير المتخذة لإقرار عدالة رقمية اجتماعية ومجالية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هذا السؤال، تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

تشكر السيد المستشار على الاهتمام ديالو بموضوع الاستراتيجية الوطنية الرقمية.

فكما نتعرفو، سيدنا الله ينصرو، تكلم على أهمية رقمنة الخدمات الإدارية فعدد من الخطابات ديالو، باش يكونو خدمات رقمية لصالح المواطنين، كما تكلم على ضرورة دعم الشباب باش يقدرو يديرو لنا حلول رقمية.

فهذا الإطار، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة خدمت على بلورة استراتيجية وطنية رقمية عبر دورات جهوية، استشارة مع المواطنين وأيضا مع مختلف الفاعلين، لا العموميين، لا الخصوصيين.

أشنو هو ما المحاور الكبار ديال هاذ الاستراتيجية؟

أهم ورش، هو الورش الأول هو رقمنة الخدمات الإدارية باش تكون سهلة، بسيطة، شفافة بالنسبة للمواطنين وبالنسبة للمقاولات.

الورش الثاني، هو بغينا أنه المغرب يكون بلد منتج للرقمنة، هاذ الشي عبر دعم قطاع ترحيل الخدمات، الشركات الناشئة اللي تكلمنا عليهم، وأيضا رقمنة النسيج الاقتصادي المغربي من الشركات الصغرى والمتوسطة.

أهم الدعامات لهاذ الشيء هو أنه العنصر البشري، خص العنصر البشري فمجال الرقمنة يكون متوفر ومتوفر بالعدد و (la qualité) اللي خصنا وأيضا البنية التحتية فحدود المواصلات.

تكلت على العدالة المجالية، العدالة المجالية هذا هم ديالنا فجميع مشاريع الرقمنة اللي عندنا، ففي التكوين مثلا، خدمنا على التكوين مع 12 جامعة مغربية باش يتشملو جميع جهات المملكة، فاش تكلمنا أيضا مشينا درنا مدارس البرمجة فشي مدن، بني ملال مدن صغيرة، درنا (Technopark) في الصويرة.

فمجال البنية التحتية ديال الأنترنت، كايين برنامج اللي غادي يتطلق، إن شاء الله، فسنة 2024 باش يتم تغطية أكثر من 1000 منطقة، اللي وإما ما عندهاش التغطية الأنترنت ميزانة أولا الأنترنت نهائيا، اللي غادي يتم الدعم ديال باش يتم عندها تغطية ديال هاذ المناطق، لأن المغرب كله خصوصيا يستفيد من الرقمنة.

فالعدالة المجالية هي في صلب الأولويات ديالنا، لأن المغاربة كلهم وجميع الجهات خصهم يستفيدو من هاذ الطفرة الرقمية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الديرسي:

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع جوابكم، نسجل السيدة الوزيرة، كفريق حركي ملاحظات كالتالي:

أولا: السيدة الوزيرة، رغم اعتماد بلادنا "الاستراتيجية الوطنية الرقمية" من سنة 2013 و"مخطط المغرب الرقمي" سنة 2020 وإطلاق الحكومة الحالية لاستراتيجيات الانتقال الرقمي، لازال تحقيق رهان التحول الرقمي بعيد المنال، ويتضح ذلك جليا من خلال استمرار الفجوة الرقمية بين الجهات وبين المدن والقرى بشكل أكبر، مع المناطق الجبلية، مما يستلزم مزيدا من الجهود لإرساء أسس عدالة مجالية رقمية وسد الخصاص في البنيات التحتية ذات الصلة في القرى كما في الجبال، خاصة وأن ورش الرقمنة يشكل رافعة أساسية لإصلاح الإدارة المغربية ودعمها رئيسية لازدهار مناخ الأعمال ببلادنا.

ثانيا: السيدة الوزيرة، معالم هذه الفجوة الرقمية نلمسها من خلال الصعوبات والإكراهات المرتبطة بتزليل وأجراة الأوراش الاجتماعية الكبرى التي أطلقتها بلادنا، خاصة ورش الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن، إذ سجلنا صعوبة ولوج ساكنة المناطق القروية والجبلية إلى المنصات الرقمية التي أطلقتها الحكومة المخصصة لتلقي طلبات التسجيل للاستفادة من هذه المشاريع الاستراتيجية، جراء الإشكاليات والصعوبات التقنية والبنوية في هذا المجال.

ونتمنى صادقين أن تتدارك الحكومة هذه الإكراهات الرقمية مستقبلا لتصحيح الوضعية القائمة.

ثالثا: السيدة الوزيرة، من باب الواقعية والموضوعية، نسجل مساهمة الاستراتيجيات الرقمية المعتمدة في مواكبة الإدارة المغربية، لخيار الرقمنة من خلال ترقى الخدمات الإدارية للمواطنين وتبسيط المساطر الإدارية، وقد نجحت العديد من المؤسسات العمومية الوطنية في الانخراط في ورش الرقمنة، خدماتها الإدارية على غرار المديرية العامة للضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية، في انتظار أن تلتحق باقي المؤسسات بركب الرقمنة.

أما فيما يخص الجماعات الترابية، نسجل تفاوت مجالي رقمي بين الجماعات الحضرية والقروية، وهو واقع يتطلب، السيدة الوزيرة، مضاعفة الجهود من أجل معالجة هذه الإشكاليات وتحقيق

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معاك إلى السؤال السابع حول "التدابير المتخذة لإنصاف فئة التقنيين المشتركة بين الوزارات".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط هذا السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

نسألكم عن التدابير المتخذة لإنصاف فئة التقنيين المشتركة بين الوزارات؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هذا السؤال.

تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال

الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نبغي شكر السيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

فئة التقنيين هي واحد الفئة كتقوم بواحد الأدوار مهمة فمختلف الإدارات، وتحتاجهم في إنجاز عدد ديال المشاريع، هاذ الفئة ابتداء من سنة 2005 ولات كتخضع لنظام أساسي خاص بموجب مرسوم رقم 2.05.72 الصادر في 2 دجنبر 2005.

لاش جا هاذ النظام الأساسي؟ جا باش تحصين هاذ الفئة، فاليوم ما يمكن شي واحد يدخل هاذ الفئة غير إيلان عند دبلوم ديال تقني أو دبلوم ديال تقني متخصص، وهاذ الفئة فيها 4 ديال الدرجات من السلم "8" إلى السلم "11".

على غرار كافة الموظفين، ففئة التقنيين حتى هي استافدت من الإجراءات التي جاو فإطار الحوار الوطني، فحتى هوما استافدو من أنه:

- رفع نسبة الحصيصة من 33% لـ 36% وهاذ الشيء تيزيد فعدد الموظفين التي تيسافدو من الترقية؛

- الرفع من قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس؛

مصالحة مجالية حقيقية، منصفة للمجال القروي للمناطق الجبلية الذين يشكلون 90% من المجموع، حيث 1282 جماعة قروية راه ماشي هوما الجماعات الحضرية التي كتهضرو عليهم السيدة الوزيرة.

كنتمنى أن هاذوك المناطق الجبلية تكون عندهم حتى هوما أولوية، لأن الوليدات والناس اللي بغاو يتقيدو فهاذ المنصات كيلقاو إشكاليات كبيرة جدا، كايين بلايص اللي ما فيهموش الأترنيت، السيدة الوزيرة، وكتهضر على الجنوب الشرقي دائما، مجموعة ديال المناطق ما فيهموش الأترنيت، كيفاش بغاو يوصلو هاذ الناس يتقيدو، كيفاش بغاو هاذ الوليدات في حالة حتى ذاك القراءة عن بعد عندهم إشكاليات فيها.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، ملي كتهضرو على العدالة المجالية كايين صعوبات ما زالين الناس كتعيشها، كنتمنى يكون فيها تدارك، ما كنعقولوش كلشي، ما كنعقولوش كلشي خايب، ولكن بزاف ديال الحوايج مزيانين، ما فيها باس حتى هاذوك الناس يحسو بأنكم دايرينهم في المخطط ديالكم، السيدة الوزيرة.

وكنتمنى التوفيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال

الرقمي وإصلاح الإدارة:

كما قلت، العدالة المجالية هي في صلب الاهتمام ديالنا فالاستراتيجية الوطنية الرقمية، اللي احنا الآن فالنهاية ديال نوجدوها قبل ما نخرجوها.

فالمناطق الجبلية كما قلت لكم، كايين مشروع باش يتم التغطية، لأكثر من 1000 منطقة بالصبيب العالي.

صعوبة الولوج إلى المنصات الرقمية، احنا خدامين على مراكز القرب، على كيفاش هاذ مراكز القرب اللي يقدرو بشراكة مع مختلف الفاعلين باش يقدرو هاذ المواطنين يقدرو يعاونوهم فالولوج للخدمات الرقمية.

الإدارات عندهم تفاوت، كايين الإدارات التي مشاو بعيد، كايين الإدارات التي مازال، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة خدامة باش تواكب مختلف الإدارات، باش يواكبوا ركب الرقمنة ديال الخدمات ديالهم.

التحول الرقمي، هوراه ماشي شي حاجة ساهلة، شي حاجة صعبة باش توصل لجميع جهات المملكة، راه احنا خدامين ومازال خدامين إن شاء الله.

- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية.

أحنا واعييين بلي فئة التقنيين عندها مطالب مشتركة أخرى مع عدد ديال الفئات الأخرى، بحال مراجعة نظام التعويضات والترقي، وتسوية وضعية حاملي الشهادات غير المرتبين في السلايم المناسبة، هاذ المطالب تتسم بالطابع الأفقي ديالها، والحكومة واعية بهاذ الشئ والدراسة ديال مختلف الفئات ومختلف الموظفين غادي تستمر فإطار الحوار الاجتماعي، اللي هو اليوم ممأسس وغادي يستمر لدراسة مختلف القضايا اللي تهتم الموظفين والموظفات.

ومأسسة الحوار الاجتماعي تيبقى الفضاء الأمثل والمناسب لإيجاد الصيغ الملائمة لمعالجة مختلف مطالب الموظفين، مما يضمن ترسيخ نهج التشاور والحوار مع الشركاء الاجتماعيين من جهة، وبلورة حلول شمولية كتأخذ بعين الاعتبار مختلف مكونات منظومة الوظيفة العمومية من جهة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

فقط في غياب الحوار اللي هو موقف غير مستمر للأسف، من الدورة ديال شتنبر احنا مازال تنتسناو الحوار.

ونحن نتحدث على رقمنة الإدارة، نحن نتحدث على الاستراتيجية الرقمية للإدارة، نتحدث عن ورش كبير للرقمنة واللي تيلعبو فيه التقنيات والتقنيين واحد الدور كبير، ولكن للأسف هاذ التقنيين والتقنيات هوما دخلو بشروط محددة واختصاصات، يعني الإدارة محتاجة لمهنيهم، محتاجة لاختصاصاتهم ولكن يتعامل معهم كأنهم موظفات وموظفين من الدرجة الثانية، وهم محرومون من واحد المجموعة ديال الحقوق، منها:

- أولا على مستوى الترقية، الترقية المجمعدين فالسلم "11"، التقنيين ما يمكنش يفوتو السلم "11" كيبقاو فيه حتى كيخرجو للتقاعد، هذا ضرب في صميم العدالة والمساواة؛

- كذلك، شروط الترقى، وخصوصا القانون الأساسي ديال 2005 فيه تراجع كبير فالترقية، كانوا تيترقوا أو تيتسجلو فلوائح الترقية على، كنظن 4 سنوات، الآن 6 سنوات، كذلك اللوائح ديال الامتحانات كانوا فيهم 5 سنوات، الآن ولاو 7 سنوات، هذا تراجع، والترقية تنعرفوها هي اللي كتكفل أنها تضمن المستوى المعيشي ديال الموظفة والموظف؛

- كذلك الولوج إلى مناصب المسؤولية محرومين منو هاذ الفئة، بل ضئيل حقهم إلى منعدم ورغم المنشور ديال 2019 اللي كيبحث على تحملهم لمناصب المسؤولية وهذا ضرب في مبدأ تكافؤ الفرص.

السيدة الوزيرة،

كذلك، كايين مشكل أن هاذ التقنيين اجتاهدو ودارو تحصيل علمي، ولكن للأسف كايين حواجز اللي كتوقف أمام طموحهم رغم الشواهد اللي حصلو عليها، كايين عندنا دكاترة ولكن باقيين في فئة التقنيين.

السيدة الوزيرة،

أحنا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل ندعو دائما إلى تلبية جميع المطالب ديال الموظفين والموظفين، وتحديدنا بطبيعة الحال منهم فئة التقنيين اللي تيعرفو احتقان الآن في جميع القطاعات، سواء الجماعات الترابية، سواء المؤسسات العمومية، سواء الوزارات بجميع أشكالها، وبالتالي ضرورة أنها نلبولهم المطالب وعلى رأسها:

- أولا، ترقية درجة خارج السلم؛

- ثانيا، الترقية بالشواهد؛

- ثالثا، مناصب المسؤولية حتى لا يعتبروا أنهم فئة مهمشة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على هاذ التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة:

الحوار الاجتماعي الوطني إن شاء الله دابا يسترسل ماشي بعيد، إن شاء الله غادي يتم فيه دراسات جميع المطالب، وأنتوما راكم شركاء أساسيين في الحوار الوطني، اللي إن شاء الله نقدرو ندارسو فيه هاذ المواضيع، حيث هاذ هو الفضاء الأمثل لدراسة المطالب والاحتياجات ديال الموظفين والموظفات.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننقل معكم، السيدة الوزيرة، إلى السؤال ما قبل الأخير الموجه إليكم في هذه الجلسة ويتعلق "بالعدالة الأجرية بالوظيفة العمومية".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لبسط السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تأثيرت السيد الرئيس.

أسكاس إيفوداس، سالما دلينا تصاحت لكل مغربي.

السيدة الوزيرة،

تعترى منظومة الأجور بالوظيفة العمومية اختلالات عميقة، تتجلى

قياسي لتنزيل هاذ الالتزامات المهمة، وهاذ الشي وعيا بالأهمية ديال الموظفين والارتقاء بالحالة ديالهم.

وهاذ الإجراءات ساهمت، بغينا نشوفو هاذ الشي كيف كان عبر الزمن، فالحد الأدنى من الوظيفة العمومية 2012، كانت 2800 درهم، اليوم هو 3500 درهم، المتوسط الشهري الصافي للأجرة بالوظيفة العمومية في 2012 كان 7200 درهم، اليوم وصل أكثر 8280 درهم، يعني كايين تحسن كبير فالأجور فالوظيفة العمومية.

أيضا، في إطار تنزيل الالتزامات ديالها الرامية لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، لتنزيل النموذج التنموي الجديد اللي اعطى أهمية كبيرة كجميع مكونات المجتمع للصحة والتربية الوطنية والتعليم العالي، فكانو حوارات قطاعية فهاذ الموضوع، وكانو إصلاحات مهمة فهاذ القطاعات اللي هوما تيمثلو 70%، راه هاذ القطاعات بثلاثة هوما 70% من مجموع الموظفين اللي عندنا فالمغرب، اللي كلهم استافدو من إجراءات مهمة وتحسينات مهمة، وإن شاء الله هاذ الموضوع ديال الأجرة للموظفين وهذا، هذا موضوع مستمر، ففي غضون سنتين، الحكومة خدمات على تحسين الأوضاع ديال 70% ديال الموظفين، ومازال الوقت إن شاء الله اللي غادي ندارسو فيه بقية الموظفين، والحوار غادي يستمر إن شاء الله ودراسة باقي الفئات وباش تكون عدالة على جميع الفئات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة زكّاغ:

شكرا السيدة الوزيرة.

عرفت منظومة الأجور بالوظيفة العمومية ولازالت تعرف اختلالات عميقة أقرتها الدولة نفسها من خلال الدراسة التشخيصية، التي أعدتها مكتب دراسات دولي مختص تحت إشراف قطاعي المالية والوظيفة العمومية.

فعلاوة عن خلو النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية من مقتضيات تكفل الإنصاف والعدالة الأجرية وترتبط الأجر بالعمل المنجز ودرجة تعقيد المهام والاختلال في توزيع مكونات الأجر بين الراتب الأساسي والتعويضات التي تشكل 80% من الأجر، فإن المقاربة التجزيئية والتمييزية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، ولازالت تعتمدها الحكومة الحالية ساهمت في تعميق أزمة المنظومة الأجرية المختلفة أصلا وغير المنصفة والمكرسة للتفاوتات الصارخة بين فئات الموظفين كمثال: المتصرفين والتقنيين، ولا يظهر في الأفق المنظور أي توجه لتصحيح هذا الوضع المختل.

السيدة الوزيرة،

لقد راهنت الحكومة السابقة إصلاح منظومة الأجور في أفق تحقيق

بالخصوص في التفاوت الحاصل في رواتب الموظفين العموميين بحسب القطاعات، تكرسه أنظمة أساسية فئوية غير منسجمة، ترفع من حدة الاحتقان الاجتماعي بالإدارات العمومية.

لذا، نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول أسباب الحياد السلبي الذي تلتمزه الوزارة إزاء هذه الوضعية المختلة، التي تعيق كل مبادرة هادفة إلى تعزيز نجاعة المرافق العمومية ورفع من جودة الخدمة العمومية؟ علما أن مقتضيات المرسوم رقم 2.23.404 الصادر في 8 يونيو 2023، المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع إصلاح الإدارة في مادته الأولى، تنص على أن من بين مهام الوزارة هي السهر على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وعلى انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية وبالأجور والتعويضات وبالاحتياطات الاجتماعي لموظفي إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيدة المستشارة المحترمة على الاهتمام ديالها بموضوع العدالة المجالية في الوظيفة العمومية.

كيما قلت لكم عما قبل، الحكومة واعية بالدور المهم اللي تيقومو به الموظفين بالاهتمام ديالهم، باش ينفذو لنا السياسات العمومية، هوما اللي تيديرو لنا إدارة فعالة، قادرة على الإرتقاء بمستوى الخدمات العمومية والاستجابة لمتطلبات المواطنين والمواطنات.

فهاذ الموضوع لايد من التذكير، أنه الحكومة دارت إجراءات مهمة، فالحوار الوطني ديال 30 أبريل، كانو فيه إجراءات مهمة:

- الرفع من الحد الأدنى للوظيفة العمومية لـ 3500 درهم؛

- الرفع من حصيص الترتي السنوي من 33 لـ 36%؛

- حذف السلم 7 بالنسبة للموظفين المنتميين للمهيتين المساعدين الإداريين والتقنيين؛

- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية؛

- الزيادة في التعويضات العائلية.

وهاذ الشي من بعد الاتفاق فأشهر فقط تم، كانو عدد ديال القوانين وعدد ديال المراسيم اللي تم المصادقة عليها فواحد الوقت

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة،

ننتقل معكم إلى آخر سؤال موجه إليكم في هذه الجلسة، يتعلق "بحماية الفئات الناشئة من محتويات الأنترنت الضارة".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكن عن الإستراتيجية المعتمدة لحماية الناشئة من أضرار ومحتويات الأنترنت غير اللائقة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب على هاذ السؤال، تفضلوا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

نشكر السيدة المستشارة على طرح هاذ السؤال.

كما تعرفو الرقمنة والأنترنت ولت اليوم أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الاستعمال غير المعقلن اللي ماشي ميزان ديال هاذ الأداة يقدر يكون عندو آثار سلبية على الناشئة ديانا، آثار صحية، نفسية، اجتماعية وأخلاقية.

فكان من الضروري على أننا نقوم بعدد من الإجراءات باش نحميو الأطفال الناشئة من هاذ المخاطر، فمثلا قمنا بإطلاق المنصة الوطنية للحماية الالكترونية (e-Himaya) هي منصة تفاعلية فيها دلائل مبسطة للناشئة والأطفال اللي تشرح لهم كيفاش يستافدو من الأنترنت بلا ما يضرهم.

اليوم، المنصة عرفت أكثر من 24.000 زائر، كيما درنا دورات تحسيسية بشكل حضوري، اللي حضرو فيه الأطفال، حضرو فيه الآباء، حضرو فيه المكونين، أكثر من 4000 شخص على الصعيد المركزي واللامركز اللي استافدو من هاذ الدورات.

الوزارة أيضا قامت على المستوى التحسيسي والتوعوي على دعم ورعاية عدد ديال المبادرات اللي كهدف لحماية الأطفال داخل الفضاء الرقمي، تم دعم تنظيم 3 ديال النسخ للحملة الوطنية للتوعية ضد العنف الرقمي والتحرش السيبراني، كهدف لتوعية هاذ الفئة من

العدالة الأجرية بالمراجعة الشاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، إلا أن إصلاح المنظومة القانونية للوظيفة العمومية ظلت عالقة ومؤجلة إلى وقت غير مسمى، في الوقت الذي تم فيه اللجوء إلى التعديل التعسفي للفصل 4 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، تكريسا للمقاربة التجزيئية وتعميق الفوارق بين فئات الموظفين، والتفكيك الممنهج لقطاع العام لفتح على الخصوصية، وهو ما جعل قطاع الوظيفة العمومية يعيش اليوم على إيقاع احتقان اجتماعي، شمل مرافق عمومية، حيوية، كالمدرسة العمومية وقطاع التشغيل وقطاع الجماعات الترابية ومجموعة من الإدارات العمومية، التقت مطالب شغيلتها عند مطلب تمكين موظفيهم من نظام أساسي خاص منصف ومحفز.

إزاء هذه الوضعية، تتخلى الوزارة عن المهام المسندة إليها وتتجه نحو تعطيل وإخراج الإصلاح الشمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعدم تفعيل القانون المتعلق بميثاق المرافق العمومية وتجميد عمل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

السيدة الوزيرة،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نرى أن المدخل الأساسي للإصلاح الجاد للإدارة، يمر عبر رد الاعتبار للوظيفة العمومية كإطار قانوني ومؤسسي، وندعوكم السيدة الوزيرة لاستعادة الدور الاستراتيجي للقطاع، الذي تشرفين عليه، من خلال تفعيل لجنة القطاع العام بالحوار الاجتماعي المركزي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الوزارة ما تخلاتش على المهام ديالها، فهي مهام الوظيفة العمومية متبعهاها بشكل كبير، فالحوار الوطني احنا كنا شرفنا عليه، الوزارة هي اللي شرفات على الحوار الوطني اللي تتوج بـ 30 أبريل، واللي أنا جيت قدامكم بقوانين مهمة اللي دازت بواحد الوقت قياسي، ودوزنا مراسيم فوقت قياسي للقطاع، اللي الموظفين ديالو اللي دابا نعتزو بهم، هوما اللي خدمو عليه، هوما اللي دايرين به.

القطاعات، الحوارات القطاعية احنا متبعينها كاملين، كلشي متبعينو، وكلشي كنديره، ودائما المراسلات، ومتبعين نقطة بنقطة، وبعض المرات موظف بموظف، واش العقوبات ديالو واش ماشي هذا ديال هاذ الموضوع.

العديدة التي تتيحها هذه الرقمنة.

على المستوى العالمي لدينا إحصاءات 70% من الأطفال رأوا محتوى غير لائق وهم في صدد حل واجباتهم المدرسية عبر الأنترنت، و 7 من 10 نتاج الشباب تعرضوا للتنمر عبر الأنترنت.

من المفروض، السيدة الوزيرة، يكون عندنا إحصائيات اللي يمكن لها وتساعدنا فتشخيص هاذ الوضعية وإيجاد حلول ناجحة، رغم المنصات التفاعلية اللي جات فالتعقيب ديالكم، السيدة الوزيرة (e-Himaya)، وفي ظل التعريف بها واستعمالها جد المحدود كما جا قلت لنا 24.000 زائر، هاذ النسبة جد ضعيفة مقارنة مع نسبة الأسر التي تلج الأنترنت والتي وصلت 74.2% سنة 2018 حسب التقارير الرسمية، وهاذ النسبة تقدر تتجاوز الآن وحدة في 2024.

بالمناسبة ندعوكم من هاذ المنبر، السيدة الوزيرة، لحضور اللجنة المختصة للاستماع وتدارس الموضوع وإعطائه الأهمية المنوطة بها.

السيدة الوزيرة،

نحن أمام عدو يضرب القيم المغربية، لذا ندعوكم لإيجاد حلول جذرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على هذا التعقيب، فيما تبقى لكم من الوقت.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنقول أنا هذا بحال الطريق، غتقطع الطريق كاي فوائد، نتحتاجو الطريق وكنحتاجو الشانطيات، ولكن إذا ما عرفتيش تقطع الشانطي يمكن تموت، بحال هاذك الأنترنت، كاي عندو فوائد كبيرة ومحتاجينو فالإقتصاد، لكن خصنا نعلمو وليداتنا كيفاش يخدموه.

كاي أدوات، الآباء كلهم مسؤولين، كاي أدوات ديال المراقبة الأبوية، كاي التوعية، كاي التحسيس، كلشي احنا كوزارة نديرو جهندا، والآباء كلهم والمجتمع كلو خصو يقوم بهاذ الدور ديال يحسس الناشئة كيفاش يستافدو.

كاي آفاق شغل مهمة، يغيثي غير 300.000 درهم، راه كاي آفاق شغل مهمة فالرقمنة، يقدر يخلق شركات ناشئة بملايير الدولارات اللي تنجزات، يكون هاذو هما القدوة ديالهم، ماشي هما اللايفات، خاصنا كلنا كمجتمع نوعيو الوليدات بأنه هاذ الأنترنت هي الوسيلة باش ينميو راسهم باش يوصلو كبير، ونعلموهم كيفاش يستعلموه.

كاي هادي أدوات، يمكن خاصنا نزيدو نوعيو، يمكن خاصنا

خلال تسليط الضوء على الأشكال المتعددة لظاهرة العنف الموجودة في الفضاء الافتراضي ونشر ممارسات جيدة وتبني مناخ من الثقافة السيبرانية.

بمناسبة اليوم العالمي للأنترنت الآمن، الوزارة كتدعم أيضا عدد من المبادرات لزيادة الوعي للأطفال والشباب وأولياء الأمور والمعلمين، مخاطر وتهديدات الأنترنت وإنشاء ثقافة آمنة ومسؤولة للاستخدام الإيجابي لتكنولوجيات المعلومات واتصالات.

هذا موضوع كبير ومهم، احنا مستمرين فيه وخدامين فيه، لأن بغينا نجنو الثمرة ديال الطفرة الرقمية، بلا ما نتضررو من المخاطر ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيدة المستشارة للتعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيدة الوزيرة،

مؤسف هاذ المستوى من الإنحلال الأخلاقي اللي تتعرفو بعض مواقع التواصل الاجتماعي، فما نشاهده اليوم على بعض هاذ المواقع تيخلينا كآباء وأمهات نشعرو بالقلق على مستقبل ناشئتنا، وفي مقدمتهم المراهقات والمراهقين، بحيث أصبح أصحاب اللايفات قدوة لهم، هاذ الفئة اللي تتضرب عرض الحائط كل المبادئ والقيم.

اليوم، المراهقين والمراهقات تيشوفو هاذ المنصات طوق النجاة من الفقر، ووسيلة للريح السريع، خاصة عند تصريح بعض هاذ أصحاب اللايفات، أصحاب المحتوى غير اللائق والتافه أنه فلايف المدة نتاعو تقل عن ساعتين يمكن لهم يربحو أكثر من 30 مليون.

رجال ونساء المستقبل اللي من المفروض الاستثمار فيهم، للأسف على أعينهم غشاوة، تيسمعو هاذ الأرقام الخيالية اللي فيها أكثر من 6 د الأصفار، الشيء اللي تيخلي بعضهم يتغلى على القرابة، طمعا منه أن يقلبها تكبيس بحال القدوة ديالهم، هاذ الإغراءات تتجعل من فلذات أكبادنا عرضة سهلة للابزاز، التحرش، التنمر الإلكتروني، سرقة واستغلال المعلومات الشخصية، وكذلك عرضة لشبكات تبيض الأموال والعصابات الإجرامية والتجار بالبشر.

السيدة الوزيرة،

ونحن على أيام قليلة من اليوم العالمي للأنترنت الآمن الذي يصادف 8 فبراير من كل سنة، وهي مناسبة تحذر من خلالها منظمة اليونيسف المعنية بحقوق الأطفال، للعديد من المخاطر والأضرار الصحية والنفسية وأبعادها الاجتماعية، رغم الفرص والفوائد

والإجراءات التي تتخذونها لتجويد وتسهيل الولوج إلى الخدمات القنصلية المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني، الفريق الحركي.
تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتطوير الخدمات القنصلية وتوفير أفضل الشروط لتمكين مغاربة العالم من حقوقهم الدستورية؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي الحسنوي لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

السيد الرئيس المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتجويد الخدمات القنصلية المقدمة لفائدة الجالية المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا، السيد الرئيس، لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

نستعملو التلفاز ما تكفيش هاذ المنصة الرقمية، كايئة لجنة ديال التنسيق الوطنية، خاصنا يمكن نديرو مجهود أكثر، ولكن هادي راه مسؤولية مجتمعية كبيرة والوزارة ما غتقومش بها بوحدها، خاص الآباء كلهم والمجتمع كلهم، خاص وليداتنا يقرأو الرقمنة، يستافدو من الرقمنة، ويمكن يتعلمو كيفاش يحميو راسهم بحال اللي قلت لك فالطريق، غتعلمهم كيفاش يقطعو الطريق، يتعلمو كيفاش يخدمو الانترنت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، وبهذه المناسبة نرحب بالسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي يحضر معنا وسيتولى الجواب بالنيابة على السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج إذن شكرا، السيد الوزير، على حضوركم معنا.

نستهل هذه الأسئلة بمجموعة من الأسئلة تجمعها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بالخدمات القنصلية.

إذن ستقدم هذه الأسئلة دفعة واحدة، وسيكون لها جواب واحد من السيد الوزير.

نستهل هذه الأسئلة—كما قلت—بالسؤال الأول للفريق الاشتراكي—المعارضة الاتحادية.

أعطي الكلمة لأحد المستشارين لبسط هذا السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل بسط السؤال، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي—المعارضة الاتحادية بتقديم أحر التهاني لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله أمره، بالسنة الأمازيغية الجديدة وعلى انتخاب بلادنا لرئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهي مناسبة للوقوف على المجهودات الكبيرة لوزارة الخارجية التي تعكس التفاعل بين الخطاب وممارسات بلادنا على المستوى الوطني، إضافة إلى التزاماتها الدولية التي جعلتها نموذجا يحتذى به ويحظى بثقة باقي الشعوب.

بالنسبة للسؤال، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس، نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل توفير الخدمات القنصلية المناسبة للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج وتقوية دور المملكة المغربية في العالم وتعزيز علاقاتها الدولية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للحكومة.

تفضلوا، السيد الوزير، للجواب.

تفضلوا للمنصة.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قبل أن أقدم الجواب، نيابة عن السيد وزير الخارجية والتعاون الإفريقي ومغاربة العالم، يطيب لي أن أتقدم إليكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بخالص التهاني بمناسبة السنة الأمازيغية الجديدة، راجيا من المولى عزوجل أن تدخل على جلالة الملك وعلى بلادنا وعليكم باليمن والبركات.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أن أقدم أو أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين من الفرق البرلمانية المحترمة، لطرحتهم هذه الأسئلة الوجيهة، المتعلقة بالإجراءات المتبعة من أجل تجويد الخدمات

القنصلية.

حري بالتذكير بأن الاهتمام بمغاربة العالم وأوضاعهم يجد مرجعيته في الخطب الملكية السامية، التي ومن أهمها الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2022، والذي رسم المعالم والمركبات التي يجب اعتمادها من أجل سياسة عمومية ناجعة لتدبير شؤون مغاربة العالم وتوطيد تمسكهم بهويتهم وترسيخ دورهم في المساهمة في تنمية المملكة.

وتزيلا للتعليمات الملكية السامية، بادرت الوزارة إلى وضع خطة عمل مندمجة بتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية، تروم عصنة العمل القنصلي وتحسينه، كما باشرت مجموعة من الإصلاحات، وذلك من خلال تنزيل وتنفيذ عدة أورش، هذه الأورش تتمثل في ثلاثة جوانب أساسية، تتمثل في تحسين ظروف الاستقبال، عبر رفع عدد القنصليات وتوزيعها بشكل جيد وإطلاق القنصليات المتنقلة والسرعة والجودة في الخدمات، عبر تطوير خدمة الاتصال عن بعد وتسهيل عملية تمكين المواطنين من الوثائق والرقمنة وتدبير المواعيد، ثم الشفافية والقرب من مغاربة العالم، عبر العمل بشكل متواصل وإطلاق القنصليات المتنقلة وعملية "مرحبا".

أما بالنسبة لتحسين ظروف الاستقبال وفي إطار تعزيز الشبكة القنصلية، رفعت الوزارة عدد المراكز القنصلية المغربية بالخارج إلى 59 مركزا، وذلك بالتركيز على فتح قنصليات جديدة في مدن وجهات تعرف تواجدا مهما للجالية المغربية في إطار تقرب الإدارة من المواطنين المقيمين بالخارج، وكذا تخفيف العبء على المراكز القنصلية بغرض تجويد كفي لخدماتها.

كما أنه من بين الآليات التي سيتم اعتمادها لتحقيق سياسة القرب، إعادة النظر في التقطيع القنصلي، حيث تم حل مشكل الضاحية الفرنسية بعد فتح قنصلية عامة بـ (Villemomble) أو في إسبانيا بعد إحداث قنصلية عامة بـ "مورسيا" وبكندا بعد فتح قنصلية عامة بـ "تورونتو" وفي الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحداث قنصلية عامة "بيامي"، إضافة إلى إعادة فتح القنصليات العامتين بكل من بنغازي وطرابلس.

كما نهجت الوزارة سياسة لتجويد مقراتها وترشيد النفقات المترتبة عن تسييرها.

وفي مجال تطور جودة الخدمات المقدمة لأفراد الجالية، تجب الإشارة إلى قيام الوزارة بإطلاق خدمة السجل الإلكتروني القنصلي المركزي منذ 23 أكتوبر 2023، والذي يمكن المواطنين المغاربة من القيام بمعاملاتهم الإدارية: جواز السفر والبطاقة الوطنية إلى غيره وطلب مواعيدهم، بغض النظر عن المركز القنصلي التابعين له من حيث مكان إقامتهم الدائم، وذلك لدى كافة البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية المغربية.

عبور أفراد الجالية العائدين لقضاء عطلتهم بأرض الوطن إلى نهايتها، لتقديم خدمات إدارية بشكل مستمر 24/24 ساعة و 7/7 أيام.

كما تقوم مراكزنا القنصلية بالخارج بتنظيم قنصليات متنقلة لتقريب الخدمات من أفراد الجالية الذين يصعب عليهم التنقل إلى مقر القنصلية وتنظيم الأبواب المفتوحة خلال عطلة نهاية الأسبوع وأيام العطل لبلدان الاستقبال، وذلك لتيسير الحصول على الخدمات القنصلية لفائدة أفراد الجالية والمرتفقين، الذين يتعذر عليهم زيارة المصالح القنصلية خلال أيام العمل.

على جانب آخر، تم العمل على تأهيل المصالح الاجتماعية وجعلها أكثر فعالية، بمتابعة القضايا ذات الصبغة الاجتماعية المحضة، كزيارة السجن والمستشفيات ومراكز الإيواء للقاصرين وغير القاصرين ومراكز احتجاز المهاجرين غير الشرعيين وترحيل الجنائمين وإجلاء المواطنين المغاربة الذين يوجدون في وضعية صعبة، وتتبع الملفات المتعلقة بتركات المغاربة بالخارج، والقيام بإصلاح ذات البين في الخلافات، خاصة الزوجية، ناهيك عن القيام بالتوثيق والعقود وغيرها من الخدمات ذات الطابع الاجتماعي.

كما يحظى موضوع تأهيل العنصر البشري بأهمية بالغة في برنامج الوزارة، عبر التكوين والدورات التكوينية في التواصل واستعمال التقنيات الحديثة وتحفيزها على العطاء واستقبال المرتفقين في أحسن الظروف.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

وأعطي الكلمة في إطار التعقيب للسادة المستشارين، بداية بالفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير على عرضكم.

السيد الوزير المحترم،

من الضروري اليوم، العمل على تحيين الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بمغاربة العالم، قصد تكييفها مع الإشكاليات الحالية والتطورات التي عرفها النظام القنصلي ومستجدات قوانين الهجرة في العالم، ومن خلال تحديث الخدمات القنصلية، انطلاقا من تكوين مواردها البشرية، خاصة المكلفة بالاستقبال وعقلنة توزيعها، استنادا إلى التوزيع الجغرافي وضمان تيسير الولوج إلى جميع الخدمات بشكل

كما عملت الوزارة على مواصلة رقمنة الخدمات القنصلية من خلال إنجاز "الدليل القنصلي الموحد متعدد اللغات" كمرجع وحيد لتوحيد مساطر العمل القنصلي، والذي يمكن الاطلاع عليه عبر وولوج البوابة الإلكترونية القنصلية للوزارة، التي تتيح للزائرين الإطلاع على شروط الولوج إلى مختلف الخدمات القنصلية.

كما تم أيضا إنشاء مركز نداء قنصلي متعدد اللغات (7 لغات) في نونبر 2018 للإجابة عن طلب المعلومات وتساؤلات أفراد الجالية، بالإضافة إلى وضع منظومة إلكترونية للحالة المدنية "ازدياد" لضمان قاعدة بيانات موحدة وتسهيل استغلالها للاستجابة للطلبات المتزايدة للمرتفقين على وثائق الحالة المدنية.

هذه المنظومة ستساعد على إطلاق خدمة عقود الازدياد عن بعد لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، بعد أن تمت رقمنة أكثر من 2.400.000 رسم.

كما تم أيضا وضع منظومة إلكترونية خاصة بتحديد المواعيد والطلب المسبق للخدمة عن بعد، إذ شرعت الوزارة ابتداء من فاتح مارس 2021 في اعتماد تطبيق إلكتروني للخدمات عن طريق طلب موعد، وهو الإجراء الذي تم تعميمه على مجموع المراكز القنصلية بالخارج، ابتداء من السنة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، عملت الوزارة على إطلاق عملية الاعتماد الإلكتروني (e-timbre) الخاص بأداء الرسوم القنصلية إلكترونيا، وقد بدأ العمل بهذه التقنية في 10 مراكز قنصلية إلى جانب وضع منظومة إلكترونية لتدبير طلبات التأشيرة (e-visa) الذي تم بدأ العمل به في 10 يوليوز 2022، وتهدف إلى تسهيل منح التأشيرة الإلكترونية لطالبيها من الأجانب المقيمين ببعض الدول، كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة، أو الحاملين لتأشيراتها غير الإلكترونية.

وفي سياق حماية حقوق أفراد جاليتنا وتعزيز آليات التواصل معهم، قامت الوزارة بإحداث بوابة تحت مسمى "شكايتي" لتلقي تظلمات وشكايات المواطنين المقيمين بالخارج، حيث يتم البت في هذه الشكايات في وقت قياسي، سواء تعلق الأمر بالجانب الإجرائي والإداري أو في ارتباط بعمل القنصليات، في حين تحال المواضيع الأخرى إلى المؤسسات المعنية بالمغرب، كما هو الشأن في بعض القضايا المرتبطة بالقضاء أو الاستثمار أو الإدارات والمؤسسات العمومية.

كما أنه بنفس هاجس التطوير، تقوم الوزارة حاليا بوضع اللمسات الأخيرة لتفعيل الاستفادة من خدمات البوابة الإلكترونية (watiqa.ma) لفائدة المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج بشراكة مع "بريد المغرب" الذي سيتكفل بإيصال الوثيقة إلى طالبيها بعد الإنجاز.

وفي سياق الجهد المبذول لتطوير خدمات القرب، يتم بشكل مستمر، فتح وكالات قنصلية متنقلة في موانئ العبور من بداية عملية

القنصلية المقدمة لفائدة مغاربة العالم، من خلال إطلاق خدمات القرب القنصلية، التي تستجيب لتطلعات المرتفقين ومتطلبات تحديث وتقريب ورقمنة الخدمات القنصلية، مما يمكن من تبسيط الإجراءات الإدارية القنصلية من خلال اعتماد طلب المواعيد إلكترونيا للاستفادة من مختلف الخدمات والمعاملات القنصلية ذات الصلة بالحصول على الوثائق الرسمية من جواز سفر وبطاقة تعريف، دون تحمل عناء التنقل نحو القنصليات.

وهي مناسبة، السيد الوزير المحترم، للتنويه على سبيل المثال بالمجهودات الجبارة التي تبذلها سفارة المملكة المغربية بموريتانيا الشقيقة.

وفي نفس الإطار، نتمنى ترجمة هذه المنهجية على مستوى الخدمات المتعلقة بالحالة المدنية لتسجيل الولادات والوفيات ومنح عقود الزيادة وشهادات الوفاة والدفاتر العائلية، فضلا عن الوثائق ذات الطبيعة القضائية، وفي صدارتها وثائق الزواج والطلاق وتذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية.

نتطلع كذلك، السيد الوزير المحترم، إلى العمل مع القطاعات الحكومية المعنية على تبسيط المساطر المتعلقة بالتعشير والعقار والاستثمار والسكن والمعاملات الفلاحية وتحسين خدمات النقل الجوي.

ثالثا، في ظل الأهمية المتزايدة لأدوار مغاربة العالم في بلدان الإقامة أودا داخل الوطن، نتطلع كذلك إلى بذل مزيد من الجهود لأجراً..

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

.. بطبيعة الحال كما هو معهود فيكم.

وأود في البداية أن أتقدم بأخلص التهاني لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وللشعب المغربي قاطبة بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة، أعادها الله على مولانا المفدى وكافة المغاربة بالخير واليمن والبركات، كما لا تفوتني الفرصة لأعبر عن اعتزازنا في فريق الأصالة والمعاصرة بانتخاب المملكة المغربية لرئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو ما يجسد تنويجا للمسار الحقوقي والديمقراطي ببلادنا واعترافا من قبل المنتظم الدولي للحضور الدبلوماسي الوازن والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة في مجال صيانة

مستدام.

كما نجدد الدعوة إلى تبسيط إجراءات الحالة المدنية للمغاربة المقيمين بالخارج، عبر تحديث القانون 37.99، وتعزيز استخدام منصات رقمية لإصدار الوثائق الإدارية والعدلية وتحسين جودة منصات طلب المواعيد بالقنصليات، ومنها خلق آليات تواصلية للاستفسار المباشر والآني والدفع بالعمل بالتوقيعات الرقمية، وذلك في إطار متابعة تفعيل ورش الرقمنة، إضافة إلى تعميم المصادقة الخارجية عن طريق السفراء والقنصلين، دون الحاجة إلى مصادقة المحاكم المغربية.

نقطة أخيرة، السيد الوزير، وهي ضرورة تعميم وتطوير خدمات القرب عبر توسيع شبكة القنصليات المتنقلة، خصوصا أيام العطل المعمول بها بديار المهجر أو عطل نهاية الأسبوع، حيث أن العديد من المغاربة يجدون صعوبة التنقل، نتيجة الالتزامات المهنية وأحيانا الأسرية، وبالتالي يتعذر عليهم الاستفادة من الخدمات القنصلية داخل المؤسسات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نتقل إلى الفريق الحركي.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم، للتعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم القيم.

وتفاعلا مع التوضيحات الواردة فيه، نؤكد في الفريق الحركي على ما يلي:

أولا، السيد الوزير، لا بد في البداية أن نسجل بكل فخر واعتزاز الدينامية الإيجابية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية، تحت القيادة الحكيمة والرشيده لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، دينامية تعكس بجلاء الانتصارات المتتالية والحاسمة التي حققتها بلادنا في قضية الوحدة الترابية، والتي تبرز التقدير والاحترام والثقة التي يحظى بها المغرب لدى المجتمع الدولي، وهو واقع عززه الفوز التاريخي للمغرب عن جدارة واستحقاق برئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم 10 يناير الجاري بجنيف، مما يؤكد وجاهة الإصلاحات والطفرة الحقوقية التي تعرفها بلادنا بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك نصره الله.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، نثمن عاليا الجهود المبذولة في الوزارة من أجل تحسين خدمات البعثات الدبلوماسية والمراكز

وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بإمعان إلى ما تفضلتم به من شروحات وتوضيحات لامست أهم المنجزات والإجراءات، سواء المعتمدة أو تلك التي تعززون مباشرة للارتقاء بالخدمات القنصلية الموجهة إلى أفراد الجالية بالمهجر، وهو ما يعكس العطف الذي يسبغه جلالته على هذه الفئة العزيزة على قلوبنا، فئة تستحق منا بذل كل الجهود، خدمة لقضاياهم وانتظاراتهم.

السيد الوزير المحترم،

من المؤكد أن بلادنا راكمت تجارب متميزة ومتفردة على مستوى وضع سياسة خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، مما أسهم ومكن من إرساء مواكبة وتتبع لقضايا وانشغالات مغاربة العالم، سواء على المستوى الوطني أو ببلدان الإقامة، لكننا نتوق دائما إلى الأحسن وإلى التطوير المنجز، وبذل المزيد من الرعاية والاهتمام بقضايا وشؤون هذه الفئة، وهو ما يستشف من خلال إلحاحهم الدائم على الارتقاء بالخدمات القنصلية وتبسيط المساطر الإدارية وتعزيز الانخراط في ورش الرقمنة وتوفير فضاءات قنصلية لائقة، والعمل على توفير قنصليات متنقلة لمواجهة الخصائص الذي تعرفه الخدمات في العديد من دول العالم، والعمل كذلك على تقريب المواعيد استجابة للمطالب الملحة لأفراد الجالية.

ختاما، إننا نثمن عاليا الجهود الجبارة التي تقوم بها الوزارة خدمة لمغاربة العالم، خاصة وأن هذه الفئة تستحق الدعم والاهتمام، لأنها تقوم بأدوار جليلة لفائدة بلدنا، إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الدبلوماسي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد، أولا ما نثمنو الجهود المبذولة في هاذ الإطار من خلال تنوع وتوزيع العمل ديال القنصليات، وخاصة العمل المتنقل وكذلك تطوير الأداء داخل القنصليات، إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن ننكر أن هناك

إشكالية تعاني منها القنصليات، هو سوء تدبير أو سوء توزيع الموارد البشرية، وبالتالي ما كايش تناسب بين الجاليات والأداء القنصلي، الشيء اللي تيخص إعادة النظر في هاذ الأمر، بالإضافة للاهتمام بالموارد البشرية ديال القنصليات، وعد السيد الوزير على أنه هناك إعداد لنظام أساسي يراعي خصوصيات العمل داخل القنصليات، باعتبار أن العمل القنصلي هو دعامة للعمل الدبلوماسي وكذلك هو دعامة لصورة المغرب أمام الجالية المغربية، خصوصا الناس اللي ما تزاودوش في المغرب واللي ما عرفوشاي الإدارة المغربية، فالصورة الأساسية في العمل القنصلي.

لهذا، أعتقد أنه نظام أساسي خص الإسراع في الإخراج ديال هاذ النظام الأساسي اللي تيمكن له يحفز كفاءات وأطرباش تشتغل في هاذ العمل، لأنه عمل غير عادي وغير طبيعي، الناس ما تتكونش مستقرة، تتحرك من قنصلية لقنصلية، إضافة لأنه—كيف ما قلت—نثمنو الجهود وخاصة في مجال الرقمنة والمنصة الرقمية، لكن هناك شكايات لأنه صعوبات مسطرية في الولوج إلى هاذ المنصة، ضعف التكوين المستمر لدى بعض الأطر في هاذ العمل، غياب التشبيك بين المنصة المتعلقة بالقنصليات وباقي المنصات الوطنية اللي تيخصها تكون عملية ميسرة باش ما يكونش عندنا صعوبة ديال الولوج إلى بعض الأعمال اللي تدارت هنا في بعض العدد من القطاعات الحكومية، ما كايش واحد النوع من التشبيك في هذا الإطار.

إضافة إلى وضعية الأعوان المحليين اللي تيقومو بعمل، سواء على المستوى الدبلوماسي أو القنصلي، وهاذ الوضعية اللي هما واحد 43% من الناس اللي تيشغلو في هاذ القنصليات، إذن خص كذلك العناية بالأوضاع ديالهم، وخصوصا أنهم في علاقة مباشرة مع الجالية مباشرة داخل القنصليات، وهذا يتطلب أنه هاذ الفئة، لأنه كاين أعوان اللي هوما قنصل وكاين أعوان خارج النظام ديال هاذ المؤسسة ولكن تيخص بشكل عام هاذ الفئة حتى هي تكون عندها قيمة.

لهذا، أعتقد أن العناية بالعنصر البشري في العمل القنصلي هي عناية بالصورة ديال العمل القنصلي، وهي عناية بالجانب الدبلوماسي، لأن—كما قلت—أن العمل القنصلي هو دعامة للدبلوماسية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الاتحاد العامل للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نعبر بهذه المناسبة عن اعتزازنا بالانتصارات المتتالية التي تواصلت الدبلوماسية المغربية تحقيقها والنجاحات التي مكنت بلادنا من تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، والتي توجت مؤخرا بانتخاب المملكة المغربية على رأس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ولا يسعنا، ونحن بصدد الحديث بأوضاع مغاربة العالم، إلا أننا نشيد بالعناية المولوية السامية التي يولها جلالته الملك، نصره الله، إلى مغاربة العالم من خلال دعواته المتكررة للاهتمام بشؤونهم والتجاوب مع انشغالهم وانتظاراتهم، نظرا لمكانتهم المتميزة وتشبثهم ببلدهم وارتباطهم بوطنهم الأم، ثقافيا وروحيا، كان آخرها الخطاب السامي بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب.

فرغم الجهود المبذولة من طرف مصالح وزارة الخارجية، التي نعززها من أجل النهوض بقضايا مغاربة العالم، وخاصة على مستوى تطوير الخدمات الإدارية والقنصلية المقدمة لهم بفضل الاستراتيجيات التي وضعت لتحسين أداء مختلف المصالح الإدارية والقنصلية للمملكة بالخارج، التي اعتمدت على التحول الرقمي التدريجي للخدمات وتعزيز التواصل مع الجالية ومواكبتها، إلا أنه آن الأوان للارتقاء بالسياسة العمومية الموجهة لهم، من أجل تديبير ناجح لشؤونهم وتقوية ارتباطهم بوطنهم الأم ومساهماتهم في تنمية بلدهم.

وفي هذا الإطار، نتابع بارتياح كبير الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها وزارتكم قصد الرفع من جودة الخدمات القنصلية لفائدة الجالية المغربية بالخارج، عبر تبسيط المساطر الإدارية وأيضا ما تم إنجازه على مستوى اعتماد الرقمنة ونظام المواعيد وكذا تقريب الإدارة من المواطنين وإعطاء الانطلاقة لخدمات القرب القنصلية وتنظيم قنصليات متنقلة في بعض الدول الأجنبية، وذلك من أجل خدمة مغاربة العالم.

وعطفا على ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ندعو إلى المزيد من الاعتناء بأوضاع مغاربة العالم، باعتبارهم يشكلون نسبة مهمة من ساكنة المغرب، جزءا لا يتجزأ من المجتمع المغربي، على جميع الأصعدة، وخاصة على مستوى المواكبة القانونية من أجل تبسيط المساطر، ولاسيما ما يتعلق بالحالة المدنية ودراسة ومعالجة إشكاليات مغاربة العالم، ناهيك عن النهوض بالجوانب الثقافية والترابوية والاجتماعية لهذه الفئة من المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

آخر متدخل في إطار التعقيب، فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من خلال جوابكم يتبين بالملاموس المجهودات المقدره التي بذلتها المملكة لتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف القنصليات المغربية بالخارج، علما أن ظروف إقامة جالياتنا تختلف مشاكلها من دولة لأخرى ومن قارة لأخرى.

فبالرغم من كل هذه المجهودات، إلا أن أفراد جاليتنا لازال يشتكون من إشكالية المقيمين بالخارج، والمرتبطة بمجالات تبسيط وتحديث المساطر ورقمتها، وتحسين ظروف الاستقبال وتقريب الخدمات القنصلية ومعالجة شكايات قنصليات محتاجة إلى التوسعة وإلى تجديد بنياتها وتقريبها كذلك.

لهذا نطلب منكم، السيد الوزير، التدخل من أجل توفير الإمكانيات اللازمة للقنصليات، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلدان وممارسة مهامها لتجاوز كل الاختلالات، وفق خطة عمل تراعي التدرج والتراكم لتحسين جودة الخدمات المقدمة والاستجابة لتطلعات أبناء الجالية.

وهنا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى مواصلة إشراك أفراد الجالية وتوسيع قاعدة التفاعل معها، لأننا نعتبر أن المقاربة التشاركية هي الوسيلة الوحيدة التي ستتيح إفراز المناهج الضامنة لنجاح أي مبادرة في هذا الاتجاه.

ولا يسعنا بهذه المناسبة في فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن نشيد بالعناية السامية التي يولها جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، للجالية المغربية المقيمين بالخارج، حيث لا تكاد تخلو خطبه السامية من الإشارة إلى قضايا مغاربة العالم والدعوة إلى الاهتمام بشؤونهم والتجاوب مع انشغالهم وانتظاراتهم، على اعتبار الأدوار الهامة التي تقوم بها داخل الوطن وفي بلدان الإقامة بروح وطنية عالية تبين بالملاموس مدى تشبثهم ببلادهم وحبهم لها، والذي يجسد ارتباطهم القوي بالوطن الأم ثقافيا وروحيا، وهو ما يشكل مبعث افتخار واعتزاز لنا جميعا.

السيد الوزير المحترم،

ننوه بالعمل المميز الذي تقومون به على رأس وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج للرقى بالدبلوماسية المغربية والارتقاء بأداء وأدوار مغاربة العالم، استجابة للرؤية الملكية السامية في هذا الإطار.

ومساهمة منا جميعا في رد الاعتبار للمكانة التي يجب أن تحظى

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات الاستباقية التي ستتخذها الوزارة من أجل إعادة النظر في سياسة التعامل مع الكفاءات المغربية النشيطة بالخارج لتمكينها من المساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية للمملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيدة المستشارة من فريق التجمع الوطني للأحرار على طرح هذا السؤال الهام والذي يتعلق بدور الكفاءات المغربية بالخارج في تنمية الاقتصاد الوطني، خاصة في شقه المتعلق بالاستثمار.

لقد أفرد الخطاب الملكي السامي لـ 20 غشت 2022 حيزا هاما لموضوع ترسيخ دور أفراد الجالية المغربية بالخارج في المساهمة في تنمية بلدهم الأم، كما دعا جلالته، حفظه الله، إلى ضرورة إقامة علاقة هيكلية دائمة مع الكفاءات المغربية بالخارج وإلى إحداث آليات خاصة لمواكبتها ودعم مبادراتها ومشاريعها، لذلك مثل العمل على توجيه التحويلات المالية لمغاربة العالم نحو أنشطة إنتاجية واستثمارات طويلة الأمد ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي تحديا أساسيا في مسارات تعزيز ارتباط أفراد جاليتنا بوطنهم الأم وتوطيد إسهاماتهم في التنمية التي يعرفها المغرب، لا سيما إذا علمنا أنه وحسب مؤشرات محينة فإن 2% فقط من التحويلات قد وجهت للاستثمار المنتج وأن 40% من هاذ الاستثمار جرى توجيهها إلى قطاع العقار.

وفي هذا الإطار، ومباشرة بعد الخطاب الملكي السامي، انكبت اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج على دراسة السبل الكفيلة بتنزيل الرؤية الملكية، عبر بلورة برنامج يضم تدابير مختلفة، حيث عكفت لجان العمل الموضوعاتية من بينها لجنة تعبئة الكفاءات ودعم حاملي المشاريع، تحت إشراف هذه الوزارة-قطاع المغاربة المقيمين بالخارج ومجلس الجالية بالخارج ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات- على بلورة برنامج تنفيذي

بها الجالية، ولتدارك كل تقصير يمس بمصالحها ويقوض طموحاتها، نقتراح العمل على تطوير الخدمات القنصلية والرفع من جودة خدماتها عن طريق إعادة هيكلة التقطيع القنصلي وتأهيل المراكز القنصلية وتحسين ظروف الاستقبال..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار، انتهى الوقت.

السيد الوزير، هل لديكم رغبة في الرد على التعقيبات؟

تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، لدي رغبة في التعقيب أو في التفاعل مع المقترحات التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون المحترمون من مختلف الفرق البرلمانية، وهذا يعبر على الاهتمام ديال البرلمان وخاصة مجلس المستشارين بقضايا مغاربة العالم.

أريد فقط أن أبلغكم بأن هاذ الاقتراحات ديالكم كلها هي اقتراحات وجيهة، وقطاع وزارة الخارجية سوف يواصل العمل على تطوير الصرح القنصلي المغربي بالخارج، بالموازاة مع أوراق التطوير الذي تشهده المرافق العمومية بالمغرب، طبعاً الغاية المثلى من كل هاذ العمل هو تقديم خدمات تستجيب لمتطلبات مغاربة العالم، وتسهم في تعزيز روابطهم بوطنهم الأم، في ظل الرؤية الملكية السديدة التي تجعل من المواطنين بالمهجر على غرار إخوانهم بأرض الوطن في صلب اهتمامات الإدارة، خاصة عبر تسريع ورش الرقمنة وورش رقمنة جميع الخدمات الإدارية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج، وذلك بالتنسيق مع جميع المتدخلين كما جاء في تدخلاتكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذنا ننقل للسؤال السابع حول "دور الكفاءات المغربية بالخارج في تنمية الاقتصاد الوطني".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة لبسط السؤال.

ولكن ما فيها باس، السيد الوزير، إلى انتقلنا إلى سرعة أكبر في التعاطي مع مختلف المشاكل المطروحة في هذا الباب، الجالية المغربية المقيمة بالخارج مليئة بالطاقات والكفاءات العالية التي محتاجة منا الدعم والمواكبة وابتكار آليات جديدة لإدماجها في مسار التنمية الاقتصادية، خصوصا وأنه حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط، 2.9% فقط من مغاربة العالم صرحوا بأنهم قاموا بمشاريع استثمارية في المغرب، وهنا كنتساءلو علاش؟ وعلاش هاذ الفئة وهي كتشكل أكثر من 15% من سكان المغرب؟

علاش واحنا كتعرفو بأن القدرات الاستثمارية والإمكانات الاقتصادية للكفاءات المهاجرة كبيرة ومهمة؟
السيد الوزير،

احنا بحاجة لإشراك حقيقي لفعاليات وكفاءات مغاربة العالم، للأسف مازال كيواجهو مجموعة من العراقيل والتعقيدات المسطرية لإطلاق مشاريعهم الاستثمارية، وكذلك في غياب تحفيزات ضريبية ممكن تساهم في خلق بيئة جاذبة لهم، من أجل توجيه جزء كبير من تحويلاتهم المالية نحو الاستثمار في مشاريع منتجة ببلدهم الأم، علما أن حاليا 10% فقط من هاذ التحويلات موجهة للاستثمار.

احنا بطبيعة الحال، كنفتمخرو بجاليتنا في الخارج، وهو جزء لا يتجزأ من هذا الوطن، اللي عندهم ارتباط وثيق به، وعلينا استثمارها هاذ الكنز البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال بلادنا.

وبالتالي كنبالو الحكومة بضرورة اعتماد سياسة عمومية مندمجة، كفيلة أنها تساهم في استقطاب الكفاءات المهاجرة والاستفادة من مؤهلاتها، خصوصا في ظل المنافسة الدولية الشرسة على الكفاءات العالية والإغراءات الاقتصادية والاجتماعية، اللي كتقدمها مجموعة من البلدان لكفاءاتنا المهاجرة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى السؤال ما قبل الأخير، يتعلق بـ "الحفاظ على الهوية الوطنية لأبناء الجالية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، ليسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة، لكم أصدق عبارات

ومقترحات عملية للنهوض بتعبئة الكفاءات المقيمة بالخارج.

كما عملت هذه اللجنة على وضع آليات مندمجة ستمكن من التعرف على الكفاءات المغربية وتعزيز التواصل معها عبر منصة رقمية متعددة اللغات، إضافة إلى تشجيع التبادل والتعاون مع إدراج آليات لرصد المعلوماتي، تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاستخراج وتحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بالكفاءات وحاملي المشاريع، وهي واجهة رقمية سهلة الولوج، روعي فيها كذلك الجانب الأمني لنظم المعلومات والمقتضيات القانونية المتعلقة بمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

كما تم إنشاء فريق عمل أوكل التنسيق فيه إلى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية واتحاد مقاولات المغرب (المقصود: الاتحاد العام لمقاولات المغرب) والمجموعة المهنية للأبنك من أجل الاشتغال على اقتراحات لتنزيل التعليمات الملكية السامية واستثمار مختلف المبادرات المماثلة.
كإينة إجراءات وحدة أخرى، ولكن الوقت لا يكفي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعقيب، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس المحترم،

كلنا كنتفقو على أن مغاربة العالم هم من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، كيلعبو دور محوري في التوازنات الماكرو اقتصادية، من خلال التحويلات المالية ديالهم الموجهة بالأساس نحو التضامن والدعم العائلي، وكذلك استثماراتهم للأسف كتبقى 70% منها مرتبطة بالعقار وبمشاريع بسيطة وتقليدية، وهنا كيتطرح سؤال عن مدى قدرتنا على توجيه هاذ الاستثمارات لقطاعات إنتاجية أخرى.

السيد الوزير،

احنا مرتاحين أن ملف الجالية تيتتم التديبير ديالو بالرعاية المولوية السامية اللي كيحيط بها جلالة الملك الرعايا ديالو بالخارج، واللي كيشكلو جزء مهم من المشروع التنموي الجديد اللي كيقودو سيدنا الله ينصرو. وكنتمنوا كذلك المجهودات اللي كتبذلها الحكومة من أجل بناء الورش الدستوري في كل ما يتعلق بملف الجالية، وكنعتزو بمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها، من بينها قرار بفتح المجال أمام مغاربة العالم كاملين للاستفادة من دعم السكن، وهو الإجراء اللي عرف إقبال كبير من طرف أفراد جاليتنا بالخارج، حسب المعطيات الأولية المقدمة.

ثانيا، الرافد الثاني لعمل الوزارة يرتبط بالجانب التربوي من خلال إيلاء أهمية قصوى لتعليم اللغة والثقافة المغربية، عبر تنفيذ برنامج خاص بتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية، بإشراف من مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، والذي يستفيد منه ما يناهز 70 ألف تلميذ مغربي بالمؤسسة التعليمية لبلدان الإقامة الشريكة.

ثالثا، تجسيد للرعاية الدائمة التي يولها أمير المؤمنين لأفراد الجالية المغربية بالخارج، تساهم الوزارة في الجهد المبذول من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجال التأطير الديني الذي يتوخى صون أفراد جاليتنا من أي خطاب منحرف، ومن بين الرافعات الأساسية لتوطيد ارتباط جاليتنا بلدهم الأصلي، يمكن الإشارة كذلك إلى تنظيم عدد من الملتقيات الثقافية والجامعات الصيفية لفائدة الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، خلال الفترة الممتدة من 22 يوليوز وفاتح غشت 2023 بمدينة الرباط، والتي عرفت مشاركة 300 طالبا وطالبة من الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 18 و25 سنة، مثلوا 31 بلد استقبال، علاوة على تنظيم مؤسسات الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج لمقامات ثقافية لفائدة الأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، لاسيما..

الوقت شوية ضيق وهناك إجراءات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، للتعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

مع طرح النقاش حول هذا الموضوع، دائما ما نستحضر كفريق مضامين الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، بمناسبة عيد العرش سنة 2015، الذي أكد فيه أهمية صيانة الهوية المغربية الأصيلة التي نحسد عليها.

هذا الأمر يحيلنا على أن الحفاظ على الهوية المغربية بشكل خاص لأفراد الجالية يعتبر أمرا حيويا ومتعدد الأوجه، نظرا لأهميته في تماسك مغربية الجالية وتعزيز علاقتها بثوابت الأمة ومقدساتها والمصالح العليا للمملكة، والمحافظة على التراث والثقافة المغربية ونشرها بالشكل الكامل.

إضافة إلى تقوية شعور الانتماء للأرض والوطن، بمعنى أنه يمثل استثمارا حقيقيا في الجيل القادم ودفعه إلى جعل تشبته بالمملكة على رأس أولوياته، الأمر الذي يحتم علينا جميعا، كل من موقعه برلمانا

التهاني، راجين من الله العلي القدير أن يجعلها سنة خير وبركة على ملكتنا الحبيب ووطننا العزيز، أسكاس أمباركي.

أما بعد، السيد الوزير، نسائلكم عن البرامج الثقافية والتربوية المعتمدة من طرف وزارتك للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة المغربية للأجيال المقيمة بدول المهجر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هاذ السؤال.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة. المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة. نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

شكرا السيد المستشار المحترم على التهاني بمناسبة السنة الأمازيغية، وبدوري أجدد لكم ومن خلالكم إلى مختلف المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، خالص التهاني.

كما تعلمون، يحظى مغاربة العالم برعاية خاصة من قبل صاحب الجلالة، وهي العناية التي جسدها مجددا في خطاب جلالتة بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب، والذي وضع إطارا مرجعيا واضحا للتعاطي مع هذا الموضوع.

وتهدف التدابير المتعلقة بالمحافظة على الهوية المغربية للمغاربة المقيمين بالخارج إلى تمتين الروابط الثقافية بين المغاربة المقيمين بالخارج وبلدهم المغرب وتعزيز التماسك بين مختلف المغاربة، وخاصة مع بروز محددات جديدة متعلقة أساسا بتطور البنية السوسيو-الديموغرافية للجالية والتغيرات العميقة في دول الاستقبال.

وتقوم استراتيجية الوزارة في التعاطي مع موضوع الحفاظ على ارتباط جاليتنا بالهوية المغربية وضمان ديناميتها واستدامتها على مجموعة من الآليات:

أولا، ينصب الجهد المبذول في الجانب الأول على بلدان الاستقبال، حيث أو من خلال الاستمرار في توطيد تجربة المراكز الثقافية المغربية، على غرار مراكز مونتريال وهولندا وباريس، حيث تم تنظيم ما يزيد عن 55 تظاهرة ثقافية، استفاد منها ما يناهز 150 ألف من المغاربة المقيمين بكندا، في إطار تنفيذ برنامج عمل المركز الثقافي "دار المغرب" بمونتريال، فضلا عن تنزيل مجموعة من البرامج لصون الهوية المغربية في مختلف المناطق (مثال: دار الثقافات المغربية الفلامانية "دارنا" بروكسيل، و"مؤسسة الثقافات الثلاث" بإشبيلية).

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

تانميرت السيد المستشار المحترم،

تنكي أسكاس تنمير نباهرة وكان راك تكنيغ أسكاس أمباركي أمينو، السلام دالهننا.

أكان أمازيغن إليغ الليغ أسلليغ زوان 2024 إسول تضفارتايووس، أشكو الليغ تقن غير سوساد أكلي أتصربي إفال الأمور أتنس باشيلي يواي أسن العطلة أوكتن نكبرت تقادرسخنيز المغاربة كلواسفرح سسانز السادس الشكل إكان، يعني غير مسبوق.

في البداية، أوجه شكري إلى السادة المستشارين أعضاء مجموعة العدالة والتنمية، على طرح هذا السؤال بحماية الاستثمارات العقارية للجالية المغربية المقيمة بالخارج.

لقد شكلت التوجهات الملكية السامية للارتقاء بتدبير شؤون وقضايا المغاربة، خاصة تلك الواردة في الخطاب بمناسبة ثورة الملك والشعب، الذكرى 69، منعطفا نوعيا وتوجها جديدا رصد المعالم والمركبات التي يجب اعتمادها، من أجل تدبير ناجع لشؤون المغاربة.

وتبعاً لذلك، أصبح كل المتدخلين المعنيين بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى بتوحيد الجهود وتبني مقاربة جديدة، تمكن من تعبئة هذه الفئة التي تشكل 18% من مجموع المواطنين المغاربة، وتعزيز مساهمتها في الأوراش التنموية دون الاقتصار على الخدمات المقدمة لها.

وفي هذا الإطار، وحسب سؤالكم، أؤكد على أن هذه الوزارة تقوم بتزليل برنامج لفائدة المغاربة أو المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، يرتكز على ثلاثة محاور:

- الأول، يرتبط بالهوية؛

- والثاني، يهتم بحماية حقوقهم وصالحهم، وينخرط في صلب السؤال ديالكم السيد المستشار؛

- والثالث، تعزيز مساهمتهم في التنمية الشاملة لبلادنا.

ولقد انبثقت عن هذه المحاور الاستراتيجية مجموعة برنامج عمل، من بينها برنامج تشجيع الاستثمارات ودعم المقاولات لدى مغاربة العالم، الذي يتم فيه تنفيذ عدة عمليات تهم هذا المجال، كما يقوم مختلف المتدخلين والفاعلين بمجهودات لتشجيع استثمارات مغاربة العالم ببلدهم المغرب وخلق قنوات لتمويله، كآلية صندوق دعم استثمار مغاربة العالم (MDM INVEST) الذي يعمل على تعزيز استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج.

وحكومة، السعي بكل قوة وجهد في سبيل تنزيل فعال لكافة التدابير التي من شأنها تعزيز هذا الحس الوطني، عن طريق التعاون مع الفعاليات المدنية المغربية والمنظمات الدولية بالخارج من أجل تكريس القيم المغربية الأصيلة، سواء الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية، مع التركيز على تضمين عناصر من تاريخ وأعراف وتقاليد بلادنا، بحيث تكون متاحة لكافة أفراد الجالية، بدءاً من الأطفال وصولاً إلى الكبار.

من جهة أخرى تكثيف التنظيم المعارض الثقافية التي تعكس التراث والفكر والأدب المغربي، عبر وضع استراتيجية محددة المعالم لتنزيل معارض خاصة بالإنجازات التاريخية والفكرية لكافة الأعلام المغربية وامتدادها في كافة المجالات العلمية والاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى عرض الأوراش التنموية التي عملت عليها بلادنا، وكذا الفرص التي تقدمها لأبناء جاليتها وتذكيرهم بأن وطنهم لا ينسأهم وينتظرهم في كل الأوقات من أجل المساهمة في تنمية هذا الوطن والدفع به إلى مصاف الدول المتقدمة والمزدهرة.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننقل معكم، السيد الوزير، إلى آخر سؤال في هذه الجلسة، يتعلق بـ"حماية الاستثمارات العقارية للجالية المغربية المقيمة بالخارج".

أعطي في هاذ الإطار الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لبسط السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكراً السيد الرئيس.

ايثما ذيسما، اسكاس امباركي، افوجان ايغودان امينو.

السيد تسكشم ربي فلاح فولكليدنج فتمازيغت ناخ الصبح ذالهننا.

ايضطفران السيد الوزير أكليسن بأنه العطلة أتوشكاد غسلن تضفرن سولاسات باش، إن شاء الله، استحفند العيد أيتكريسنتين، أيكعكيلين أيففار باش حتى التجوابن في أيسقسي اللي تكالن ما أتوفرن، ما نوفر إندلاد لعيشن الجالية باش أنحي الاستثمارات نسنع المغرب العقارية؟

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الترجمة متوفرة بالعربية عبر آلة الترجمة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

تفضلوا.

لذلك، أنا تنقول بأنه حان الوقت باش هاذيك المادة خصها، لأنها هاذي أنا نتعتبرها وصمة عار لا بالنسبة لمغاربة الداخل ولا مغاربة العالم. واحد عندو حسن نية مشا قيد شي حاجة في (titre) داه، ما يمكن ليك تديرليه والو، حتى بويا عمرراه سدوه.

إذن أشنو هي اليوم الآلية باش نحميو هاذ الناس ونحميو الاستثمارات ديالهم؟

وغادي نجي نقول اليوم لهاد 4.2 مليون مغربي اللي كتجيب واحد 100 مليار ديال الدرهم فالمغرب، واش ما كتشوفوش معايا، السيد الوزير، أنه حان الوقت للتفكير في خلق ربما شركات استثمارية خاصة وتوجهو هاذ الناس وتكون عندهم واحد الدولة تضمن لهم واحد الحد أدنى من الأرباح، لأن ما بقاش معنى عندها أنه يجيبو هاذ الناس قد هكا ديال الفلوس للمغرب وتوجه للاستهلاك، هذا عيب وعار أنه نستمر فهاذ التصور، هاذ الشي علاش طرحناه.

اليوم ملي تنقولو خصنا نستثمر ما كنهضروش على الاستثمارات واحد جا غادي يبني دويرة ولا غيضارب مع واحد الرخصة، لا. كنهضرو بالمنطق، علاش اليوم ملي درنا للمنعشين العقاريين السكن الاجتماعي واستافدو منو، علاش ما نخلقو اليوم كتصور جديد واحد الطريقة أن هاذ المستثمرين الأجانب، مغاربة العالم، أنه يجيو يستثمرو فالبلاد ونعطيوهم ويوفرو لينا الدعم.

اليوم هاذ السكن الاجتماعي اللي خرجنا منو ودخلنا لدعم السكن حتى هما نخلقو ونشوفو أشنو هي الامتيازات اللي عند هاذ الناس، هاذ الناس يعانون في جميع الجوانب، بغا ياخذ الرخصة خصو بحال الآخرين، ما خاصوش.. هذا تمييز إيجابي، مادام هاذ الناس عندهم وعينهم على بلادهم خص حتى احنا نوفرو لهم.

وشكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بهذا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وسيبقى معنا في الجلسة التشريعية.

إذن بعد إذنكم رفعت جلسة الأسئلة الشفهية لهذا الأسبوع.

ومباشرة بعد هذا الخطاب الذي دعا فيه جلاله الملك، حفظه الله، حاملي مشاريع المغاربة المقيمين بالخارج للاستفادة من فرص الاستثمار بالمغرب ومن التحفيزات والضمانات التي يمنحها ميثاق الاستثمار الجديد، يتم الرهان على المرحلة المقبلة، من خلال خلق دينامية كبيرة لمجال استثمار المغاربة المقيمين بالخارج ببلدهم المغرب.

وفي هذا الإطار، عملت اللجنة المكلفة بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج على تنزيل هذه الرؤية الملكية الجديدة.

ما بقاش الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الوزير.

تتعرفو بأنه الاستثمار بطبيعة الحال المغاربة ملي تيجيو تيشربو هنا في المغرب راه تيجيو بواحد النية وبواحد الهدف للتوطين والتوظيف وباش الأجيال ديالهم أولادهم يرتبطو بهاذ الوطن، لأنه المغربي اليوم فين ما كان فالعالم يمكن له يشري ربما الأرض في أي بلاصة أخرى ولا العقار في أي بلاصة أخرى وتكون عندها المردودية أكبر، ولكن لهاذيك الغاية ولهاذك الهدف تيجيو وتيشربو فالمغرب فبلادهم، ولكن احنا السؤال ديالنا ملي طرحنا هاذ السؤال اليوم أشنو هي الخلفية ديالو بالأساس؟

خلفية وحدة فالعمق ديالها هو واحد الإطار تشريعي، نتعتبرو بأنه الإطار التشريعي في بلادنا إطار تشريعي جاف ما تيعطيش وما تياخدش بعين الاعتبار الخصوصيات ديال مغاربة العالم والظروف ديالهم اللي أكد عليها صاحب الجلالة فالخطاب ديالو، تيقول أشنو وفرنا وأشنو هي الخصوصيات ديال هاذ الناس واش اعطيناها الاعتبار؟ وغنجيلكم، السيد الوزير، على واحد المادة، هاذيك المادة 2 من مدونة الحقوق العينية، واحد المثل مغربي تيقول ليك (إلى غفلي طارت عينيك)، راه دابا (titre) في المحافظة العقارية الرسوم العقارية راه إلى غفلي 4 سنين مشا ليك (titre) كاع التقييدات اللي فيه غادي تطير.

محضر الجلسة رقم 147

التاريخ: الثلاثاء 5 رجب 1445 هـ (16 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بمونتريال في 28 سبتمبر 2023؛

2- مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا - إثيوبيا - في 31 يناير 2016؛

3- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والمركز لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

4- مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛

5- مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا - غانا - في 25 أكتوبر 1965؛

6- مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون فيميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022؛

7- مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند - جمهورية أوزبكستان - في 18 و19 أكتوبر 2016.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذن ننتقل إلى الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

جدول أعمال هذه الجلسة سيخصص للدراسة والتصويت على سبعة (7) مشاريع قوانين تتعلق باتفاقيات دولية.

استمعنا إليها جميعا في الكلمة ديال السيد أمين هذه الجلسة في بداية الجلسة، إذن لا داعي إلى إعادة سردها من جديد، لأن من المؤكد أن الحكومة سوف ستتولى تقديمها والأهداف التي ترمي إليها دفعة واحدة.

إذن مباشرة، وحتى لا أطيل الوقت، أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشاريع القوانين المبرمجة في هذه الجلسة. تفضلوا السيد الوزير للمنصة، إذا رغبتكم في ذلك.

السيد مصطفى بابتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نيابة عن السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تعزيز التوجهات الملكية الاستراتيجية، التي انخرطت فيها المملكة المغربية، طبعاً، وانطلاقاً من التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والداعية إلى تنوع الشراكات وتوسيع وتوطيد العلاقات القائمة بين بلادنا وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، بما يكفل تعزيز مكانة المملكة على المستوى الدولي والإقليمي، يشرفني بأن أقدم أمام مجلسكم الموقر عرضاً حول مجموعة من الاتفاقيات الدولية، التي هي موضوع مشاريع قوانين للموافقة عليها، في إطار المسطرة الدستورية للمصادقة، وهي بعدد سبع (7) اتفاقيات موزعة كالتالي: اتفاقيتين ذات طابع ثنائي، إضافة إلى 4 اتفاقيات إقليمية، تم اعتماد إثنين (2) منها على الصعيد الإفريقي واتفاقية في الإطار العربي وأخرى تم إقرارها على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، كما سأعرض على أنظار المجلس الموقر اتفاقاً واحداً في إطار العمل متعدد الأطراف.

أولاً، اتفاقيتين على المستوى الثنائي:

تتم الاتفاقيتان المعروضتان تعزيز التعاون مع بلدين تشهد علاقات المملكة معهما دينامية وتطوراً نوعياً، حيث يتعلق الأمر باتفاقية مع المملكة العربية السعودية في مجال خدمات النقل الجوي المبرمة بمونتريال بتاريخ 28 شتنبر 2022، واتفاق التعاون مع جيبوتي في ميدان

واتفاقية معتمدة في إطار جامعة الدول العربية واتفاقية أخرى على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، ويتعلق الأمر بـ:

أولاً، الاتفاقية العامة حول امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الإفريقي، المعتمدة بأكرا (غانا) بتاريخ 25 أكتوبر 1965:

تندرج مصادقة بلادنا على هذه الاتفاقية في سياق استكمال انخراطها في المواثيق والاتفاقيات المبرمة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً)، عقب عودتها إلى أسرتها المؤسساتية الإفريقية، وتروم هذه الاتفاقية تحديد الإجراءات والضوابط الخاصة بعمل مختلف الهيئات والمراكز التابعة للاتحاد الإفريقي وأصولها والمسؤولين التابعين لها وضمن جميع الحصانات والامتيازات التي يجب أن يحظى بها ممثلو الدول وموظفو وخبراء الاتحاد الإفريقي في مختلف الدول الأعضاء خلال مزاولة مهامهم، بالإضافة إلى الحصانات المرتبطة بالمقرات التابعة للمنظمة الإفريقية وبأليات تواصلها.

جدير بالذكر أن مصادقة المملكة على هذه الاتفاقية تعد مطلباً ضرورياً أثناء تقديم ترشيحها لاستضافة مقر أي وكالة متخصصة من وكالات الاتحاد الإفريقي فوق ترابها، أولتنظيم أي اجتماع أو مؤتمرات تابع للاتحاد:

ثانياً، الموافقة على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد خلال الدور السادسة والعشرين للمؤتمر المنعقد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016:

يشكل هذا النظام الأساسي الإطار القانوني الذي سيتم بموجبه تأسيس المركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، باعتباره وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الإفريقي ومسؤولة عن تنمية الموارد المعدنية في إفريقيا.

يأتي الانضمام إلى هذا النظام الأساسي في إطار جهود بلادنا لدعم التنمية المستدامة والولوج للطاقة وتنمية الموارد وتقوية القدرات، حيث يروم هذا النظام الأساسي التنسيق والإشراف على تنفيذ الرؤية الإفريقية للتعددين وخطة عملها لتمكين قطاع الموارد المعدنية من الاضطلاع بدوره في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة للاقتصادات الإفريقية، وذلك من خلال ضمان وجود سياسات متماسكة وإطار تنظيمي وقانوني قوي على الصعيد الوطني، تكون ملائمة على الصعيدين الإقليمي والقاري وكذا تطوير صناعة تعدينية إفريقية متنوعة قادرة على المنافسة عالمياً، تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق انضمام بلادنا إلى هاتين الآليتين القانونيتين المعتمدين في إطار الاتحاد الإفريقي ستكون مقرونة بالإعلان التفسيري التالي: "إن مصادقة انضمام المملكة المغربية لا يمكن أن يفهم أو يؤول بأي حال من الأحوال كاعتراف من المملكة

الملاحة البحرية، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022.

تشكل هذه الاتفاقيات إضافة جديدة إلى الترسانة القانونية التي تؤطر علاقات التعاون المتميزة والمستمدة من وشائج الأخوة الصادقة والتقدير المتبادل والتضامن الوثيق التي تجمع بلادنا مع هذين البلدين الشقيقين.

أولاً، بالنسبة للاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي مع المملكة العربية السعودية، الموقعة بمونتريال في 28 سبتمبر 2022:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز وتجويد شبكة النقل الجوي الدولي بين البلدين، على أساس المنافسة العادلة، عبر تنوع الخدمات وتقديم أسعار تنافسية بما يستجيب لاحتياجات عموم المسافرين والشاحنين، وتحدد هذه الاتفاقية الحقوق التي يمنحها الطرفان المتعاقدان لمؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل كل طرف، والتي تشمل حق عبور إقليم الطرف المتعاقد الآخر دون الهبوط فيه، وحق التوقف لأغراض غير تجارية، وكذا الصعود والنزول فيه للركاب والأمتعة والبضائع والبريد، وذلك في الطرق والنقاط المحددة.

تضمنت الاتفاقية مجموعة من المقتضيات الكفيلة بتحديد إطار العمل المثمر بين البلدين في مجال النقل الجوي، تهم بالخصوص تحديد الرسوم الضريبية ورسوم المطارات والإعفاءات الجمركية وجميع التسهيلات المتبادلة بين الطرفين، وكذا تبادل المعلومات والإحصائيات والاعتراف المتبادل بالشهادات وإجراء المشاورات من أجل السلامة الجوية وأمن الطيران.

ثانياً، فيما يتعلق باتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022:

يهدف هذا الاتفاق إلى تنظيم وتطوير النقل البحري بين البلدين وتسريع وتسهيل المبادلات التجارية بينهما عبر البحر والموانئ، وكذا إلى تعزيز التعاون في مجالات إدارة الموانئ والتدريب البحري والسلامة والأمن البحريين ومكافحة التلوث البحري.

ينص الاتفاق في مقتضياته على أن كل طرف متعاقد يلتزم بمنح سفن الطرف الآخر وأطقمها وكذا البضائع والركاب نفس المعاملة التي تمنحها للسفن التابعة لها.

بموجب هذا الاتفاق ستحدث لجنة بحرية مشتركة قصد تسهيل التشاور والتباحث في مجال الملاحة التجارية وتقديم التوصيات وتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق الاتفاق أو تأويله.

ثانياً، اتفاقيات على الصعيد الإقليمي:

على الصعيد الإقليمي، تتضمن الاتفاقيات المعروضة على موافقة مجلسكم الموقر أربعة (4) نصوص، اثنين منها تهم المجال الإفريقي

تماشيا مع أهداف الاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة وترسيخا للدور الرائد للمملكة في هذا الميدان.

بموجب هذا الاتفاق، يعمل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة على تنفيذ مشاريع وبرامج في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، والتي تخص على سبيل المثال تطوير وتعزيز قدرات المملكة وتقديم الدعم الاستراتيجي والمساعدة التقنية الكافية لها في هذا المجال.

ويشكل هذا الاتفاق الإطار القانوني الذي يحدد وضع تمثيلية هذا المركز ووضع موظفيها بالمملكة، حيث تتمتع التمثيلية وموظفيها ببعض الامتيازات والتسهيلات الممنوحة عادة لتمثليات المنظمات الدولية بالمملكة.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ختام هذا العرض، أود أن أشير إلى أن أهمية الاتفاقيات المعروضة اليوم على موافقة مجلسكم الموقر لا تكمن فقط في مقتضياتها والأطراف المبرمة معها، بل تنبع أيضا من كونها توسع شبكة علاقات المملكة وتفتح آفاقا جديدة لإغناء مجالات تعاونها وتنوع شركائها.

إن هذه الاتفاقيات تجسد العناية الفائقة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للعمل الخارجي للمملكة، من خلال تتبع جلالته المباشر، كما تترجم السياسة الرشيدة التي خطها ويحرص عليها جلالته حفظه الله.

شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذا التقديم المفصل لمشاريع القوانين المعروضة للمصادقة.

التقرير ديال اللجنة، ربما وزع عليكم جميعا.. إذن نعتبر أنه وزع.

ونمر إلى تدخلات الفرق، فمن يرغب من السادة الرؤساء؟

تسلم لنا المداخلات كتابية.

إذن نسجل ذلك في المحضر ونمر.. حتى واحد ما عندوشي رغبة؟

تفضلوا السيد المستشار، إيلا كين واحد راغب في التدخل.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

ماشي تدخل غير مجرد واحد التوضيح.

أعتقد على أنه مشروع القانون الخامس، أنه كيفما عرض علينا

المغربية بفعل أواقع أو وضعية أو كيان غير معترف به من قبل المملكة المغربية، من شأنه أن يمس بوحده الترابية والوطنية":

ثالثا، الاتفاقية المنقحة بشأن الإعراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بتاريخ 2 فبراير 2022:

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل الاعتراف بالدراسات والشهادات الأكاديمية وتحسين برامج الدراسة ومنهجيات تخطيط التعليم والتعلم مع مراعاة الشخصية والهوية العربية، وكذا تنمية الثقة بجودة المؤهلات ونزاهتها بوسائل تشمل تشجيع الممارسات الخلاقة في مجال التعليم العالي، وكذا تعزيز شفافية وحوكمة أنظمة التعليم العالي، وتضع الاتفاقية الشروط العامة للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وشهادته، وتبحث الدول الأطراف على ملاءمة تشريعاتها الوطنية مع أحكامها وعلى اتخاذ كل التدابير اللازمة للتنسيق على المستوى الوطني والثنائي ومتعدد الأطراف، وتشجع حركية الطلاب والمدرسين والباحثين بين مؤسسات التعليم العالي، وكذا لتحسين نظم تبادل المعلومات بما يخدم تحقيق أهداف هذه الاتفاقية وضمان مصداقية الشهادات؛

رابعا، النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد خلال الدورة 43 لمجلس وزراء الخارجية للمنظمة في طشقند، المنعقد في 18 و 19 أكتوبر 2016:

يعد هذا المركز مؤسسة متخصصة من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، تهدف إلى تعزيز جهود التنمية الاجتماعية المستدامة وتنمية الرأسمال البشري وتبادل التجارب والخبرات بين الدول الإسلامية الأعضاء في مجال التشغيل واليد العاملة المهاجرة والحماية الاجتماعية ودعم جهود مكافحة الفقر والبطالة في الدول الأعضاء.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، يسعى المركز لتطوير مشاريع عملية واستراتيجيات ميدانية ودعم برامج ومبادرات الدول الأعضاء ومواكبة هذه الأخيرة في تطبيق الآليات القانونية الدولية المرتبطة بمجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية وهجرة اليد العاملة، كما يمكن للمركز أن يقترح ويعتمد معاهدات واتفاقيات في هذا المجال.

ثالثا: على مستوى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف:

- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن إنشاء تمثيلية المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقعة في الرباط في 10 نونبر 2022.

يهدف هذا الاتفاق إلى إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بينهما في مجال إدارة الهجرة، على أساس الشراكة والثقة المتبادلة، وذلك

الآن نمر إلى:

5- مشروع القانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية، المعتمدة بأكرا (غانا) في 25 أكتوبر 1965؛ أعرض هاذ المشروع للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا لكم.

6- المشروع ما قبل الأخير يحمل رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022؛ أعرضه كذلك للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا لكم.

7- مشروع القانون الأخير يحمل رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين، المنعقدة بطشقند (جمهورية أوزبكستان) في 18 و19 أكتوبر 2016؛ أعرض هذا المشروع للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة إلى رئاسة الجلسة حول:

1- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع بمونتريال في 28 سبتمبر 2023؛

2- مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا - إثيوبيا - في 31 يناير 2016؛

3- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والمركز لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

4- مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في

السيد وزير الخارجية فاللجنة، أنه هاذ التصويت هذا غادي يكون مقرون بتحفظ وبيان موقف، واش هاذ الأمر هذا مازال قائم؟

السيد رئيس الجلسة:

.. راه واضح من هاذ الأمر، نحن مطلوب منا أننا نصوتو، والحكومة هي اللي عندها الصلاحية من بعد باش تتعامل مع هاذ الاتفاقيات حسب الإجراءات الدبلوماسية المتعارف عليها فهاذ المجال فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

إذن نمر إلى عملية التصويت، هنا راه الأمر مختلف، لأنه سنصوت على الاتفاقية برمتها بدون الدخول في تفاصيل المواد.

ولذلك، إذا سمحتم:

1- أعرض مشروع القانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع بمونتريال في 28 شتنبر 2022، للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا لكم.

2- مشروع القانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016؛ أعرضه للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

3- مشروع القانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛ أعرض هذا المشروع للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

4- مشروع القانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022، والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛ أعرض هذا المشروع للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

ومكافحة التلوث البحري.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات الإقليمية وعددها أربع اتفاقيات، أولها تهم امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية / الاتحاد الإفريقي، والتي تأتي في سياق استكمال انخراط بلادنا في المواثيق والاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة؛ هذه الاتفاقيات تروم إلى تحديد الإجراءات والضوابط الخاصة بعمل مختلف الهيئات والمراكز التابعة للاتحاد الإفريقي وأصولها والمسؤولين التابعين لها.

أما بخصوص النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية والذي اعتمد خلال الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر المنعقد بأديس أبابا، فإنه سيشكل الإطار القانوني الذي بموجبه سيتم تأسيس المركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، ونرى في فريق الأصالة والمعاصرة بأن الانضمام إلى هذا النظام الأساسي يأتي في إطار جهود بلادنا لدعم التنمية المستدامة والولوج للطاقة وتنمية الموارد المعدنية بالقارة الإفريقية.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته في الدول العربية، فإن من شأنه تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل الاعتراف بالشهادات العلمية وتحسين برامج التعليم مع مراعاة الهوية العربية، ونرى بفريق الأصالة والمعاصرة بأن هذه الاتفاقية ستعزز لا محالة شفافية وحوكمة أنظمة التعليم العالي.

أما فيما يتعلق بالنظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، فإنه يهدف إلى تعزيز جهود التنمية الاجتماعية المستدامة وتنمية الرأسمال البشري وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الإسلامية الأعضاء، ولتحقيق هذه الأهداف يسعى المركز لتطوير مشاريع عملية ميدانية ودعم البرامج والمبادرات ومواكبتها في الدول الأعضاء.

أما الاتفاقية الأخيرة المتعلقة بإنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية فإن الهدف منه يتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي للتعاون في مجال إدارة الهجرة على أساس الشراكة والثقة المتبادلة. ونرى بفريق الأصالة والمعاصرة بأن هذا الاتفاق يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية في مجال الهجرة وترسيخا للدور الرائد لبلادنا في هذا المجال.

وفي الختام، نؤكد على أهمية وقيمة هذه الاتفاقيات الدولية والإمكانات التي تتيحها أمام بلادنا في رسم شبكة علاقات وإغناء مجالات التعاون وتنوع الشركاء، وهي دليل على انخراط بلادنا في المنظومة الأممية.

ولكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذه الاتفاقيات.

II- مداخلة الفريق الحركي:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛

5- مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا - غانا- في 25 أكتوبر 1965؛

6- مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون فيميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع الرباط في 14 نوفمبر 2022؛

7- مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند - جمهورية أوزبكستان- في 18 و19 أكتوبر 2016.

I- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشاريع الاتفاقيات السبع (7) موضوع جلستنا اليوم، والتي تندرج في إطار وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية، وتفعيل الإرادة الملكية السامية بشأن تعزيز علاقات التعاون والشراكة، التي تجمع المغرب بعدد من الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز مكانته على الصعيدين القاري والدولي وتموقعه المتميز داخل الأسرة الدولية.

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقيات تهم اتفاقيتين ثنائيتين، مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة جيبوتي، وأربع اتفاقيات إقليمية اثنتان منها تهمان الفضاء الإفريقي، واتفاقية واحدة تهم الإطار العربي، فضلا عن اتفاقية متعددة الأطراف تخص فضاء التعاون الإسلامي، وأخيرا اتفاق واحد في إطار العمل متعدد الأطراف.

فعلى المستوى الثنائي، فإن الاتفاق الأول الذي يهم تعزيز وتجويد شبكة النقل الجوي الدولي بين المغرب والمملكة العربية السعودية من خلال تنوع الخدمات وتقديم أسعار تنافسية، سيساهم في نظرنا في تعزيز المنافسة العادلة ويستجيب لاحتياجات عموم المسافرين والشاحنين.

أما الاتفاق الثنائي الثاني بين حكومتي المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، والذي يهم التعاون في مجال الملاحة التجارية بين البلدين، فإنه في نظرنا بفريق الأصالة والمعاصرة سيساهم في تنظيم وتطوير النقل البحري وتسهيل وتسريع المبادلات التجارية، كما سيعزز مجالات إدارة الموانئ والتدريب البحري والسلامة والأمن البحريين

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقع بمونتريال في 28 سبتمبر 2023؛

2- مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا - إثيوبيا - في 31 يناير 2016؛

3- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والمركز لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

4- مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛

5- مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات ومنظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا - غانا - في 25 أكتوبر 1965؛

6- مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022؛

7- مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند - جمهورية أوزبكستان - في 18 و19 أكتوبر 2016.

السيد الرئيس،

في البداية، أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على عرضه القيم، الذي ألقاه على مسامعنا داخل اللجنة، وبهذه المناسبة لا يسعنا، في الفريق الحركي، إلا أن نثمن هذه المشاريع القوانين يوافق بموجها على بعض الاتفاقيات الدولية، سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف، اتفاقيات مكانة المغرب الذي أصبح شريكا له مصداقيته، والمستمدة من المكانة التي يحظى بها جلالته الملك محمد السادس، نصره الله، وهو ما تجلّى في حضوره القوي بإفريقيا نموذجا لهذا التواجد، كما نؤكد في هذا السياق، على أهمية البعد الاستراتيجي في إفريقيا والحضور القوي للمغرب من خلال بعده الإفريقي العميق.

السيد الرئيس،

أما بخصوص الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية الموقعة بمونتريال في 28 سبتمبر 2022، نظرا لأهميتها في المجال الدبلوماسي والتعاون بين المملكتين، ونظرا لأهميتها، خاصة في مجال الطيران المدني، ورغبة كذلك في تطوير العلاقات الثنائية ونظام الطيران، خاصة المنافسة بين الشركات لتقديم أجود الخدمات في مجال السفر والشحن وخدمات أخرى في الأسواق المفتوحة.

أما بالنسبة لاتفاق المنثى مؤسسة التمويل الإفريقية، فهي تهدف بالأساس إلى تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية في البلدان الإفريقية، بشكل جماعي أو فردي، من أجل دعم وتطوير البنية التحتية في إفريقيا.

السيد الرئيس،

يأتي انضمام المغرب إلى ميثاق النهضة الإفريقية انسجاما مع التزامات بلادنا القارية والرغبة في المساهمة في المبادرات الإفريقية، إدراكا منه بالتنوع الثقافي والذي هو عامل أساسي في الإثراء المتبادل بين الشعوب، إضافة للتعاون في التعليم العالي والبحث العلمي بين الدول العربية المعتمدة في باريس من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022.

كما نشيد بالطابع المتنوع لهذه الاتفاقيات سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف ووثيرة تزييلها، بفضل السياسة الحكيمة لعمل الجهاز الدبلوماسي التي تهل من التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع كل المشاريع القوانين بمثابة اتفاقيات المذكورة، فإننا نثمن عاليا المجهودات المبذولة، خاصة في مجال الهجرة وتقنيها والتعاون بشأنها قصد الحد أو التقنين منها، وبالتالي فإننا سنصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشاريع القوانين السبع الموافق بموجها على مجموعة من الاتفاقيات الدولية، وإن اجتماعنا هذا الذي يندرج ضمن المسطرة الدستورية للمصادقة على هذه الاتفاقيات الدولية، فرصة للتنويه بالعمل الوطني الكبير الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية، تحت التوجهات الملكية السامية بشأن توطيد علاقات الشراكة والتعاون التي تجمع المغرب بعدد من الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز مكانته على الصعيدين القاري والدولي.

تعكس الاتفاقيات الدولية التي نحن بصدد مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بها الانخراط البناء والإيجابي لبلادنا في المجهودات التي يبذلها المجتمع الدولي عبر الاتفاقيات متعددة الأطراف، لتعزيز التعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة في مجالات مختلفة، من قبيل الاتفاقية المتعلقة بالنظام الأساسي للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016، والتي تهدف إلى تمكين قطاع الموارد المعدنية في الدول الإفريقية من الاضطلاع بدوره في عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة.

بالإضافة إلى الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة المغربية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقعة بالرباط في 10 نوفمبر 2022، والتي تتماشى مع المجهودات التي تبذلها بلادنا فيما يتعلق بإعداد وتنزيل استراتيجية وطنية في مجال الهجرة.

أما فيما يخص الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022، فمن شأنها أن تساهم في تطوير البرامج والمناهج التعليمية ومختلف عمليات التخطيط المرتبط بالمنظومة التعليمية لضمان الانسجام والتنسيق والتكثيف بين ما هو معتمد في مختلف الدول العربية لتتلاءم مع الممارسات الفضلى بين هذه التجارب المختلفة والمتنوعة.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا (غانا) في 25 أكتوبر 1965، فتهدف إلى إرساء القواعد المتعلقة بالامتيازات والحصانات التي يتمتع بها ممثلو الدول في إطار الهيئات التابعة للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى الاتفاقية بمثابة النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند (جمهورية أوزبكستان) في 18 و19 أكتوبر 2016، والذي يعتبر من هيئات المنظمة المختصة في مجال التشغيل والعمل والحماية الاجتماعية، وهي المجالات التي توليها بلادنا الأولوية في السياسات العمومية الرامية إلى إرساء ركائز الدولة الاجتماعية من خلال إجراءات تروم إنعاش الشغل وتحقيق الحماية والاستقرار للعمال وضمان حقوقهم في التغطية الصحية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل وغيرها من الحقوق الأساسية الأخرى.

أما فيما يتعلق باتفاق التعاون في ميدان الملاحظة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022، فيعتبر وجهها من أوجه العلاقات الثنائية المتينة مع هذه الدولة الإفريقية.

وفي الأخير، لا يسعنا في مجموعة العدالة الاجتماعية إلا التنويه بالعمل الذي تقوم به وزارة الخارجية في تنزيل التوجهات الملكية

السيد الرئيس،

نستحضر بهذه المناسبة قيمة وأهمية هذه الاتفاقيات الدولية وأبعادها وأهدافها والإمكانات التي تتيحها، عبر توسيع شبكة علاقات بلادنا والآفاق الجديدة التي تفتحها لإغناء مجالات التعاون وتنوع الشركاء، كما تكتسي طابعا إنسانيا كونها تهتم التعليم والنقل الجوي، كما تشمل وضعية العمال والتشغيل والحماية الاجتماعية.

والجدير بالإشارة أن المملكة واكبت قضية الهجرة بتوجهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس من خلال استراتيجية وطنية شاملة، أثبتت نجاعتها في تدير شؤون الهجرة واللجوء في البلاد، وسط إشادة دولية وعربية.

كما نثمن استمرار بلادنا في التوقيع والمصادقة على اتفاقيات منظمة الوحدة الإفريقية التي تمت بعد عودة بلادنا إلى الاتحاد الإفريقي في التعاطي مع مجموعة من القضايا التي تهتم الاتحاد.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا التنويه بسعي بلادنا إلى تعزيز الجهود والتعاون من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة وتنمية الرأسمال البشري وتبادل التجارب بين الدول الإسلامية لمواجهة التحديات الكبرى المرتبطة بالتشغيل واليد العاملة المهاجرة والحماية الاجتماعية، ولا سيما ما يتعلق منها بتوفير العمل اللائق والضمان الاجتماعي المستدام وتقليص نسبة الفقر والبطالة.

السيد الرئيس،

إن حضور الأبعاد الاقتصادية والتجارية في الاتفاقيات المعروضة علينا اليوم يؤكد أن الممارسة الاتفاقية بلادنا تتجه نحو تقوية العلاقات الاقتصادية، التي تجمع بلادنا مع العديد من البلدان العربية والإفريقية، كما أنها تعكس توجهات السياسة الخارجية كما وضعها جلالته الملك حفظه الله، والتي نجدد دعمنا الكامل لها وتجددنا للمساهمة فيها من خلال مختلف أوجه الدبلوماسية البرلمانية.

IV- مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية، في إطار المناقشة العامة لمشاريع القوانين التي يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية، وهي مناسبة ننوه فيها بالدينامية التي تعرفها الدبلوماسية الرسمية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي أثمرت منجزات بالغة الأهمية سواء فيما يتعلق بقضية الوحدة الترابية للمملكة أو فيما يخص تموقع بلادنا في الساحة الدولية.

تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

4- مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛

5- مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الإفريقية، المعتمدة بأكرا - غانا- في 25 أكتوبر 1965؛

6- مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون فيميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022؛

7- مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند - جمهورية أوزبكستان- في 18 و19 أكتوبر 2016.

وهي مناسبة نثمن من خلالها الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية، بتعليمات ملكية سامية، من أجل تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع عدد من البلدان، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ومن هنا، فإننا سنصوت، كممثلين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، بالإيجاب على هذه النصوص، منوهين في ذات السياق بالتحفظات التي تبديها بلادنا إزاء بعض الاتفاقيات التي تتضمن مقتضيات لا تنسجم مع ثوابتنا الجامعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لصاحب الجلالة، نصره الله، المؤطرة للدبلوماسية الرسمية والهادفة إلى تعزيز تموقع المملكة في الساحة الدولية، بصفة عامة، وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة، والدفاع عن مصالحنا المشروعة، على رأسها قضية الصحراء المغربية.

وبناء على ذلك، سنصوت بالإيجاب على مشاريع القوانين السالفة الذكر.

والسلام عليكم ورحمة لله.

V- مداخلة المستشار السيد خالد السطي/ ليني علوي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت لاتفاقيتين دوليتين وأربع اتفاقيات إقليمية واتفاق واحد يتعلق بالعمل متعدد الأطراف. ويتعلق الأمر بـ:

1- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بمونترال في 28 سبتمبر 2023؛

2- مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الإفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا - إثيوبيا- في 31 يناير 2016؛

3- مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية والمركز لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء

محضر الجلسة رقم 148

التاريخ: الثلاثاء 12 رجب 1445 هـ (23 يناير 2024م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 16 يناير 2024 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة والأجوبة موزعة كالتالي:

- 71 سؤالاً شفهياً؛

- 34 سؤالاً كتابياً؛

- 57 جواباً كتابياً.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بأربعة طلبات لتناول الكلمة في نهاية الجلسة، جلسة

الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 23 يناير 2024.

- الطلب الأول: تقدم به السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول "الأبعاد الحقوقية الدولية لانتخاب بلادنا على رأس مجلس حقوق الإنسان"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب؛- الطلب الثاني: تقدم به السيد نور الدين سليك، رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل، حول "تدبير اللجنة المؤقتة المكلفة بتسيير شؤون قطاع الصحافة وحرمان فئة عريضة من الصحفيين من البطاقة المهنية"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب في جلسة لاحقة؛- الطلب الثالث: تقدمت به السيدة فاطمة زكاغ، عن المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "تعطيل الحوار الاجتماعي المركزي"، وقد أعربت الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب في جلسة لاحقة؛- الطلب الرابع: تقدم به السيد الكرش خلمين، منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "قرار التوقيف والاقطاع اللامشروع في حق الأساتذة والأطر التعليمية المضربين عن العمل"، وقد أعربت الحكومة عن عدم استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب. شكرا السيد الرئيس.السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

وعلى بركة الله نستهل أشغال هاته الجلسة، ومع وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

نعم السيد المستشار المحترم؟ نقطة نظام تهم التسيير؟ تسيير الجلسة؟ ما بين تلاوة التي تقدم بها السيد الأمين وتسييرنا للجلسة؟ سير أسيدي على بركة الله كما قال السيد الرئيس.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

الأخوات والإخوان،

وإن كنا لا نشكك في نزاهة الإخوان أعضاء المكتب، ومن ضمنهم السيد رئيس الجلسة والسيد الأمين، مع كامل الأسف للمرة الثانية يتم التعامل مع مضمون طلب الكلمة نتاعنا بصيغة انتقائية وجزء من تناول الكلمة، موضوع تناول الكلمة اللي بين يديكم يتم القفز عليه وهذا نتعتبروه مس بنا كفريق.

ثانيا، نثير انتباه السيد الوزير الوصي على القطاع بأن الدورة على أبواب وشك باش تنتهي، يتم الإقفال ديالها، الاختتام ديالها والموضوع

الوتيرة، نسرعو الوتيرة ديال الاستثمار فالطاقات المتجددة، نسرعو الوتيرة ديال الاستثمار ديال القطاع الخاص في الطاقات المتجددة ونسرعو الوتيرة ديال الاستثمار أيضا في الشبكة باش نعززو الطاقات المتجددة.

فيعد واحد الاشتغال مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برمجنا إنجاز قدرة إضافية ديال 9.6 جيغاواط حتى ل 2027، القدرة الإضافية اللي زايدة اللي فيها الطاقات المتجددة تقريبا 7.5 جيغاواط، واحد الاستثمار اللي كيناهز 75 مليار ديال الدرهم، وطبعا هاذ الشي بدون ما ناخذ بعين الاعتبار مشاريع ديال الهيدروجين الأخضر، المشاريع ديال تحلية مياه البحر اللي هي.. وإزالة الكربون من الصناعة الوطنية، إلى آخره.

فلايد أن الاستثمار في الطاقات المتجددة خصوصا من طرف الخواص غادي يعرف واحد القفزة نوعية ما بين 2023 و 2027، فسيتم مضاعفة الاستثمار السنوي بحوالي 4 مرات مقارنة مع الفترة 2009-2022.

النقطة الثانية اللي هي جد مهمة اللي تنصرو عليها من 2021 هي طبعا الاستثمار في تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، برمجنا تقريبا 23 مليار ديال الدرهم فهاذ الفترة ديال 2023-2027، وذلك من أجل إدماج أمثل للطاقات المتجددة وتأمين تزويد مختلف الجهات بالكهرباء، بالإضافة طبعا إلى إطلاق طلب إبداء الاهتمام لإنشاء الربط الكهربائي المباشر بالجهد العالي بقدرة 3 جيغاواط، والذي يبلغ طوله 1400 كيلومتر اللي غادي ينقل الكهرباء من الجنوب إلى الشمال، بالإضافة إلى مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة اللي عندنا التفاصيل عليها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيدة الوزيرة.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

بداية لابد من الإشادة بالنتائج الهائلة التي حققها الوزارة في ميدان الطاقات المتجددة لتزليل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فبلادنا، كما تعلمون، حققت إنجازات جد مهمة جعلتنا في المراتب الأولى في مجال الطاقات المتجددة، ولإزالة الاهتمام كذلك السامي بهذا القطاع متواصل، حيث أمر صاحب الجلالة للارتقاء بالمغرب إلى نادي

شائك ديال منع الصحفيين من البطاقة، نتمنى صادقين باش الحكومة توفى بالتزامها داخل الأجال القانونية ديال هاذ الولاية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سؤالنا الأول مع فريق الأصالة والمعاصرة حول "تشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم على تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة، لك الكلمة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والشكر موصول أيضا للسيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة لطحركم هاذ السؤال اللي كيتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص في مجال الطاقات المتجددة.

وطبعا هاذ المجال كنوليولى أهمية بالغة، وهو في صلب الإستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم اعتمادها، تنفيذها للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تنزيل عدة مشاريع للطاقات المتجددة.

فكيفما نتعرفو في ميدان الطاقات المتجددة، اليوم راكمنا واحد القدرة إجمالية تقريبا ديال 4.6 جيغاواط، غادي نحد منها غير الطاقة الشمسية اللي 852 ميغاواط، باستثمار كان فيها تقريبا 30 مليار ديال الدرهم.

المغرب استثمر تقريبا 60 مليار ديال الدرهم في مشاريع الطاقات المتجددة منذ انطلاقة الإستراتيجية الطاقية الوطنية في 2009، وعلى سبيل المثال فقد تم تطوير أكثر، تقريبا 50% ديال مشاريع الطاقة الريحية من طرف الخواص.

المخطط ديال التجهيز الكهربائي الوطني اليوم بغينا نسرعو هاذ

حول "تثمين النفايات رهان بيئي واقتصادي رئيسي".
تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
نسائلكم حول عمل الوزارة في مجال تثمين النفايات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم والسيد المستشار المحترم على طرحكم هذا السؤال.

هو طبعا تنزيلا للإستراتيجية ديال تقليص وتثمين النفايات، كنا وجدنا واحد البرنامج، البرنامج الوطني لتقليص وتثمين النفايات، باش نوضعو الأسس القانونية والمؤسسية والتقنية لتدبير مندمج ومستدام لمختلف أنواع النفايات.

فأطلقنا مجموعة من الأوراش، أولا اشتغلنا على مشروع القانون رقم 48.23 اللي كيغيروكيتمم القانون اللي هو جد مهم 28.00، واشتغلنا أيضا على الانتقال التدريجي نحو نظام الجمع الانتقائي للنفايات وتطوير قطاع تثمين النفايات وإرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، وأيضا واحد المبدأ واحد آخر زدناه فالتعديل ديال القانون 28.00 هو مبدأ العدالة التصالحية، لأن هاذ القانون اليوم منشور على بوابة الأمانة العامة للحكومة، وبغينا نستقطبو الآراء عليه، وأخيرا، بغينا أيضا نعززو الحكامة في مجال تدبير النفايات.

فيما يخص مراكز فرز وتثمين النفايات بجميع مطارح المراقبة، ساهمت الوزارة في تمويل أكثر من 13 مركزا للفرز، بواحد الغلاف مالي اللي تقريبا 287 مليون ديال الدرهم، ولكن تم إنجاز منها غير 6.

كاي مجموعة من النواقص فالبرنامج القديم اللي حاولنا نتجاوزوها:

- وقعنا 6 اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص لهيكله منظومة تثمين النفايات، مجموعة من النفايات المتعلقة بالبطاريات المستعملة والزيوت إلى آخره؛

- ودابا تنشتغلو على انطلاق عروض ديال البلاستيك مع وزارة الصناعة والتجارة؛

الدول ذات المؤهلات القوية في هذا القطاع المستقبلي والاستجابة للمشاريع المتعددة التي يحملها المستثمرون والرواد العالميون، وأعطى جلالته الملك تعليماته ببلورة عرض عملي وتحفيزي في أقرب الأجل، يشمل مجموعة سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر بالمغرب.

السيدة الوزيرة المحترمة،

خلال الأشهر 12 الماضية تم الترخيص لعدة مشاريع جديدة من مصادر الطاقات المتجددة، بقدرة، كما قلتم، تناهز حوالي 1000 ميغاواط، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في تاريخها في عام واحد، لكننا نرجو استمرارية ومضاعفة هذه الجهود التي ننوّه بها ونشيدوها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

زيادة على الإنجازات المهمة التي حققتها المملكة في ميدان الطاقات المتجددة، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أهمية استعمال كذلك طاقة جد مهمة، وهي قليلة الكربون كالطاقة النووية، والتي يعتبرها دول عديدة صناعية أو مصنعة أو في طريق النمو، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها من أهم المصادر، مصادر الطاقة علاوة على تأثيرها الإيجابي في تحسين وتغيير المناخ.

كما تعلمون لقد أصبحت المفاعلات النمطية الصغيرة (Small Modular Reactors) سمحت باش تكون واحد النمط جد مهم، واللي عندو كذلك أولا، تتعطي واحد آفاق تطبيق كبيرة فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية، وإمدادات كذلك حرارية لتحلية مياه البحر للشرب والسقي وإنتاج كذلك الهيدروجين.

ثانيا، كتدعم وكتكمل الطاقات المتجددة للوصول إلى الشبكات الوطنية مع ضمان التشغيل الآمن والمستمر.

وثالثا، أحد وأهم الخيارات لأمن الطاقة في المستقبل كذلك، وتحيين أو تحقيق حياد الكربون في 2050.

ورابعا، المساعدة على تسريع الابتكار التكنولوجي ومواجهة تحديات تغير المناخ العالمي، وضمان كذلك التنمية المستدامة.

وأخيرا، السلامة، لتتمكن من سلامة نووية عالية المستوى وأمنة جد معقولة في البناء والتشغيل.

وفي الخلاصة، السيدة الوزيرة المحترمة، والسيدات المستشارين المحترمين، إن إمكانية استعمال المفاعلات النووية النمطية هي شيء جد مهم كذلك لبلدنا ونتمنى لكم التوفيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت المخصص لكم.

ونمر للسؤال الموالي الثاني مع فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كناكدو لكم على أن تثنى النفايات ينبغي أن يقوم على الانتقال من نموذج التدبير القائم على سياسة كل شيء قابل للرمي إلى نموذج دائري (un modèle circulaire)، يتم فيه تصميم المنتجات بشكل يسمح بإعادة استعمالها أو تصنيعها في مجالات متعددة، على غرار إنتاج الطاقة، الأسمدة (compostage de déchets) ومن تم المحافظة عليها ضمن الاقتصاد والاستفادة منها لفترة أطول.

فهاذ الإطار، تنقترحو عليكم، السيدة الوزيرة، بعض المقترحات من شأنها تعزيز نجاح البرنامج الوطني لتثمين النفايات، ومن بين هاذ المقترحات:

- الإسراع في إخراج مشروع قانون 48.23 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها؛

- الاستثمار في البحث والابتكار في مجال تثمين النفايات؛

- ثالثا، تعزيز الاقتصاد الدائري (l'économie circulaire) وذلك بهدف الوصول إلى نسبة 30% سنة 2025 من النفايات التي يتم إعادة تدويرها مقابل 15% فقط حاليا؛

- وأيضا تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار في مشاريع تثمين النفايات مع إنشاء مراكز وطنية للفرز وإعادة التدوير لتسيير جميع النفايات ومعالجتها.

وفي الختام، تنعبرو لكم السيدة الوزيرة على استعدادنا الدائم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم من أجل التنزيل الفعلي للبرنامج الوطني لتثمين النفايات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "التقدم الحاصل في مجال الطاقات المتجددة".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الفيلاي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم، ما حجم التقدم الحاصل في مجال الطاقات المتجددة ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

لك الكلمة السيدة الوزيرة.

- كاین واحد النقطة أخرى هو أننا بلورنا واحد الرؤية جديدة مندمجة فهاذ المجال، لأنه شفنا بعض النواقص التي تهدف بشكل أساسي للحد من الآثار السلبية لقطاع النفايات على البيئة وإطار العيش المواطنين، لاسيما فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالعصارة (lixiviat) وانبعاثات الغازات الدفينة.

فهاذ الرؤية الجديدة أولا تتركز على اعتماد نظام الجمع الانتقائي (le tri sélectif, le tri à la source) للنفايات المنزلية، لأن بغينا نصلو المواد العضوية عن المواد القابلة للتدوير، وطبعاً باش ما نكرروش المشاكل البيئية الناتجة عن المنهجية الحالية، اعتمدنا واحد المنهجية مندمجة التي تدعم الدولة وكي تعلق الأمر بسلسلة القيمة بأكملها من الجانب الانتقائي والتدوير والتثمين والتخلص الايكولوجي.

ففي إطار تنفيذ هاذ الرؤية الجديدة واستعدادا لتنظيم كأس العالم 2030، اقترحنا واحد المجموعة ديال المشاريع:

أولا فالمدن الستة التي غتحتضن كأس العالم، غيكون فيها الفرز الانتقائي وهاذ السلسلة القيمة حتى مراكز الفرز والظمر، هاذ الشي غيتطلب على الأقل واحد الغلاف المالي ديال 6 مليار ديال الدرهم فالسنتين المقبلتين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

انتهى الوقت المخصص لكم.

أعيد الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

في البداية، لا بد أن ننوه بالعمل التي تقوم به الحكومة على مستوى تنزيل البرنامج الوطني لتثمين النفايات.

واليوم نحن مطالبون بتكثيف الجهود لكون ملف النفايات لازال يطرح إشكاليات بيئية، اجتماعية واقتصادية كبيرة.

هاذ الإشكاليات تتزايد بفعل النمو الديمغرافي والتوسع العمراني الكبير التي كتعرفو بلادنا، والتي كينتج عنه ارتفاع بارز في إنتاج النفايات التي تتبلغ 5.5 مليون طن من النفايات الصعبة فالسنة، مقابل ذلك فإن معدل التثمين في المغرب ما كيتجاوزش 15% بفارق 10 د النقط على هدف 25% المحدد سنة 2019.

فعلى سبيل المثال كتبلغ نفايات ورق الكرتون سنويا 600.000 طن، يتم تدوير 180.000 طن فقط، وهو ما يمكن تفسيره خصوصا بتأثير القطاع غير المهيكل على القدرة التنافسية لإعادة التدوير للمصنعين.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

كيف ما كترعرفو بينت هاذ 10 السنوات ولى 15 سنوات الماضية بعض الإكراهات فالتسريع ديال الطاقات المتجددة في المغرب.

فكيف ما كترعرفو، أصدر جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده تعليماته السامية، خاصة فيما يخص تسريع وتيرة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتثمين الاستغلال ديالها.

فاخذينا مجموعة من الإجراءات من أجل تسريع إنجاز مشروع مركب شمسي "نور ميدلت" على سبيل المثال، باش نستكملوه في أفق 2027.

فسرعنا الانطلاقة ديال إنجاز هاذ المشروع من "نور ميدلت 1"، 800 ميغاواط، وبدينا الانتقاء الأولي لمجموعة الشركات لـ "نور ميدلت 2" اللي غادي تكون القدرة ديالو 400 ميغاواط مع وحدة للتخزين، والانتقال الأولي أيضا لمجموعة شركات "نور ميدلت 3"، 400 ميغاواط مع وحدة للتخزين.

أصدرنا.. طبعا تكلمت على المخطط اللي غادي يزيد أكثر، اللي غادي يسرع الوتيرة ديال تطوير برامج الطاقات المتجددة بأكثر من 1.3 جيجاواط سنويا عوض 0.16 جيجاواط سنويا في الفترة اللي مضت، وأيضا كما أشرت من قبل النمو المتصاعد للطاقات المتجددة كيتطلب مضاعفة الجهود فيما يتعلق بتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية، وإنجاز محطة الغاز الطبيعي باش نعاودو التذبذب، البنية التحتية للغاز ووسائل التخزين، بما فيه طبعا البطاريات.

ولتفعيل أيضا هاذ البرامج والمشاريع أصدرنا القوانين اللي خصها تصدر، 40.19 اللي تيغير القانون رقم 13.09، وأيضا قانون الإنتاج الذاتي، وأيضا بغيت نشير أنه غادي نخرجو الدليل ديال المنتج الذاتي (le guide de l'autoproducteur) اللي غادي يتطلق على المنصات ديال الوزارة فهاذ الشهر، اللي غادي يمكن باش يساعد المستثمرين على الاستثمار في الطاقات المتجددة.

وفي الختام، أود أن أشير أنه في صدد الاستراتيجية المنخفضة الكربون اللي اعتمدها المغرب في أفق 2050، كان مجموعة من الآليات اللي غادي نشغلو عليهم، بما فيه طبعا الضريبة على الكربون، لأن هاذي أيضا تتمثل واحد الفرصة لتشجيع الاعتماد على مصادر الطاقات النظيفة والاستعمال المكثف للغاز الطبيعي بدل المحروقات والفحم، وأيضا هذا يتمثل واحد الحل فعال لتلبية الاحتياجات الطاقية لبلادنا، طبعا بغينا نشغلو على هاذ الضريبة على الكربون بدون، باش تعطينا مديونية أكثر أو تضخم أكثر في البلاد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي الفيلاي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة.

لا يسعنا باسعي واسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن ننوه بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها الوزارة لريح رهان التحدي للتجديد الطاقى لبلادنا، تحت القيادة النبيرة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة.

تعتر المملكة المغربية بريادتها الطاقية الخضراء في القارة الإفريقية، حيث تحتل المركز الثاني، مرتبة الوصافة قاريا من حيث استثمارات الطاقة المتجددة اللازمة خلال العقد الأخير، باستثمارات بلغت 9.36 مليار دولار خلال الفترة 2010-2021.

ما هو انعكاس هذه الاستثمارات على الاقتصاد الوطني؟

ويمكننا أن نفتخر بأن المغرب قام بمجهود كبير في مجال الطاقات المتجددة بالمقارنة مع الدول النامية، فقد بادر بوضع استراتيجية الانتقال الطاقى في عام 2009، وهي الاستراتيجية التي مكنت البلاد من استغلال الإمكانيات الفريدة عبر العالم، فالمغرب لديه 5000 ساعة سنويا من الطاقة الريحية ولديه القدرة في الطاقة الشمسية تبلغ 2500 ساعة.

كيف سيتم استغلال هذه الثروة للتجديد الطاقى ببلادنا؟

السيدة الوزيرة المحترمة،

إذا كان المغرب يتوفر على موارد استثنائية من الطاقة الريحية والشمسية على اليابسة تقدر بـ 500 كيلوواط، موزعة بين الطاقة الريحية 350 كيلوواط ساعة، مع معدل حد أدنى للتخزين يبلغ 5000 ساعة سنويا، والطاقة الشمسية الكهروضوئية 150 كيلوواط ساعة بمعدل الحد الأدنى للتخزين يبلغ 2500 ساعة.

فالسؤال هو: متى يمكن تعميم الاستغلال المباشر للطاقة المتجددة للأسر؟ لأنها لازالت باهظة التكلفة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

هذا النجاح في الانتقال الطاقى بمختلف مكوناته يجب أن يكون مصحوبا باندماج صناعي حقيقي حسب خبراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بصفة عامة، فعند تطوير وتنفيذ المشاريع الصناعية، يتعين ضمان تملك تكنولوجيا إبراز الخبرة والمحتويات

ما هي الإجراءات المتخذة لتثمين مادة الباريطين قبل تصديرها؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار،
اللي طرحته هاذ السؤال حول مادة الباريطين، وكنظن أن السؤال أيضا
كهم القطاع المعدني والمنجمي ككل فالمغرب.

فأولا، بغيت نشير أن القطاع المعدني والمنجمي في المغرب، مؤطر
بواحد القانون 33.13 اللي كيتعلق بالمنجم، وقانون واحد آخر
ديال 74.15 اللي كيتعلق بالمنطقة المنجمية لتأفيلالت وفيكيك
(la CADETAF¹)، كل النصوص المتخذة لتطبيقها.

القانون 33.13 كيمس بكل وضوح على أن التعاطي لأي نشاط
منجمي، كهم عملية الاستكشاف والبحث والاستغلال ديال المواد
المعدنية، بما فيها الباريطين، لا يمكن القيام به إلا بموجب رخصة
معدنية كتسلمها الإدارة المكلفة بالمعادن.

النشاط المنجمي خارج الضوابط القانونية يعتبر غير مشروع،
وكتطبق عليه طبعاً المخالفات والعقوبات المنصوص عليها بالقانون.

بخصوص ما جاء في سؤالكم حول تثمين مادة الباريطين، الإنتاج
الوطني ديال هاذ المادة في 2022، تقريبا مليون طن، الإنتاج المستخرج
من الاستغلال المنجمية التقليدية ديال (la CADETAF) تقريبا 63%،
فمادة الباريطين طبعاً كتستعمل أساساً كمادة مضافة لطين الحفري
أباراستغلال النفط والغاز، كتستعمل أيضا في صناعات أخرى متعددة
كصناعة البلاستيك والمطاط، إلى آخره.

أحيطكم علما، أن وحدات صناعية كايينة كتهتم بتثمين هاذ المادة
قبل التصدير، كتواجد داخل التراب الوطني، كتقوم بعملية التكسير
الأولي والطحن، كتقوم بتركيز الباريطين الخام عبر استخدام مبدأ
الفصل بقوة الجاذبية، وكاين وحدات أيضا كتعتمد على مبدأ قوة
الطرد المركزي من أجل فصل المعدن عن الشوائب.

ففي إطار المهام الموكولة لهذه الوزارة، كنقومو بتتبع ومراقبة كل
الأوراش ومشاريع البحث واستغلال مادة الباريطين، سواء عبر المديرات
الجهوية للوزارة أو من خلال مركزيات (la CADETAF)، واللي خول لها
القانون 74.15 حق الاحتكار فيما يتعلق بجمع وتسويق مادة الباريطين
اللي كتستخرج من الأوراش المعدنية المغطاة بتراخيص الاستغلال

المحلية لتحقيق هذا الهدف، مما يستوجب دعم العديد من فرق
البحث العلمي بالجامعات المغربية، التي تسعى إلى ابتكار طرق جديدة
لإنتاج كهرباء مستدام منخفض التكلفة.

فما هي إنجازات الوزارة في هذا المجال للمساهمة في التخفيف من
استنزاف الموارد الطاقية الطبيعية الأخرى؟
السيدة الوزيرة.

سبق أن أعلنتن السيدة الوزيرة، أن بلادنا تستخدم من الطاقة
المتجددة ما يفوق 40% من إجمالي ما تحتاجه من الطاقة، مدعومة
بالمشاريع التي تمتلكها في إطار البرنامج الاستثماري، الذي قد يسهم في
تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة، ليغطي نحو 52% من حاجتنا للطاقة
بحلول 2030، وأضفتن أن المبادرات التي أطلقها المغرب في مؤتمر
(COP28)، شهدت قبولا ملحوظا في دول الأطراف، خصوصا أن هذه
المبادرات شملت مشاريع في الطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر
والطاقات المتجددة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص لكم.

السيدة الوزيرة، في إطار الوقت المتبقى لكم، للتعقيب إيلا بغيتو.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

غادي نبغي نزيد واحد النقطة نسيت ماتكلمتس عليها، هو أنه
بلورة عرض المغرب المتعلق بالهيدروجين الأخضر، حتى هو غادي يزيد،
غادي يشمل مجموعة سلسلة القيمة فهاذ القطاع، إلى جانب الإطار
التنظيمي المؤسسي اللي احنا كنسرعو، كاين أيضا مخططات البنيات
التحتية اللي غتمكن...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت المخصص.

إذن أمر للسؤال الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه
"التدابير المتخذة لتثمين مادة الباريطين قبل التصدير والحيلولة دون
الاستغلال غير المشروع لها".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابيلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، أهلا وسهلا.

¹ Centrale d'Achat et de Développement de la région Minière du Tafilalet et de Figuig.

ونعتقد بأن تضمين شرط التثمين في دفتر التحملات أمر ضروري ومستحب، ولا يحتاج ربما إلى نص قانوني، وهذا على غرار ما قامت به دول أخرى بحال الصين التي هي من الدول المنافسة لنا فهاذا المعدن الاستراتيجي.

طبعا بحال التي جا فالجواب ديا لكم، هاذ السؤال كيدفعنا مرة أخرى لإثارة موضوع مؤسسات (CADETAF) التي حول لها الظهير المنشئ منح رخص الاستغلال، تأطير الصناع المنجمين التقليديين، تسويق منتجاتهم.

لكن هذه المؤسسة اليوم لاهي أطرت فعلا هاذ الصناع التقليديين، ولا هؤلاء الصناع قاموا ببيع جميع منتجاتهم لهذه المؤسسة، ولا حتى عقدت مجلسها الإداري لتدارس هاذ الوضعية، هاذ الوضعية خلقت حالة من الاستغلال العشوائي للمعادن في منطقة تافيلالت وفكيك وجعلت بعض الصناع المنجمين التقليديين يحققون أرباحا طائلة أخرجتهم من الإطار الذين كان يستهدفه الظهير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت المخصص لكم.

السيدة الوزيرة عندكم رغبة في الرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقي لكم؟

إذن ما عندكم مش.

إذن نشكركم على مساهمتكم معنا في أشغال هته الجلسة.

ونرحب مرة أخرى بالسيد وزير الفلاحة معنا في هته الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية.

والسؤال الأول مع فريق التجمع الوطني للأحرار حول "توقعات الموسم الفلاحي الحالي".

السيد المستشار السبي لفحل، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلك عن توقعات الموسم الفلاحي الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، عفوا، نمشيو فوحدة الموضوع.

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، السؤال دائما حول "توقعات الموسم الفلاحي الحالي"، لكم الكلمة السي اعبيد.

التقليدي.

ففي إطار طبعا الرؤية المستقبلية، هاذ الرؤية التي كنيشتغلوا عليها اليوم للهوض بهاذ القطاع المعدني والمجالي، كتعمل الوزارة على مراجعة الإطار القانوني كله، بما فيه طبعا القانون 33.13، وغادي نوضعه في خلال هاذ السنة في مسطرة المصادقة، أخذا، طبعا، بعين الاعتبار موضوع سلسلة القيمة لاستغلال المعادن التي من شأنها خلق فرص شغل جديدة وشريفة في هاذ القطاع وقيمة مضافة للصناعة المعدنية الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن احنا متفقين على أن هذا كنداكرو على واحد المعدن استراتيجي ومهم جدا اللي المغرب كيحتل المرتبة.. كيتعد من الثلاث دول الأولى فيما يتعلق بإنتاج هاذ المعدن، وكيتستعمل بحال التي قلتو فواحد المجموعة ديال المجالات، منها هاذ المسألة ديال الحفر والتنقيب عن البترول والغاز.

السيدة الوزيرة،

حقيقة، الواقع ديال استخراج وتصدير هاذ المعدن الاستراتيجي في بلادنا يمكن كيبان بأنه ما كيتماشاش مع الإستراتيجية والأهداف التي تسعى إليها البلاد في قطاع المعادن، وهنا أنا ما كنهضرشاي على الموضوع ديال منح رخص الاستغلال والواقع ديال استغلال هاذ المعدن، ولكن بحال التي جا فالسؤال وأنا كتركز على المسألة ديال التثمين.

فهاذا الإطار تيبان، تبيدا بأنه حاليا الكمية الأكبر من هاذ البارتين المستخرجة في المغرب يتم تصديرها خاما بدون تثمين، على الرغم من وجود، بحال التي قلتو فالجواب ديا لكم، وحدات ومعامل في بلادنا تعمل على تثمين هاذ المعدن وتحويله.

وطبعا واحنا نتعرفو بأن العملية ديال التثمين عندها واحد المجموعة ديال الإيجابيات على مستوى ثمن البيع وجلب المزيد من العملة الصعبة، وعلى مستوى خلق مناصب شغل مهمة ودائمة ومحترفة.

ولهذا تيبان لي بأن المتضرر فالحقيقة في الوضعية الحالية، والمتضرر من تصدير هاذ المعدن خاما هي المعامل والمقاولات المغربية التي لم تعد تجد هاذ المادة الخام فالمغرب، مما يجعلها في عطالة، وربما لا قدر الله يقدر يدفع هاذ الأمر إلى إغلاقها.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

مع قلة التساقطات المطرية التي تعرفها بلادنا، نسائلكم السيد الوزير عن توقعاتكم للموسم الفلاحي الحالي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد لحسن حداد:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال، الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك الساعى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير، نحن أمام موسم فلاحي آخر عنوانه الجفاف، وندرة المياه ومعاناة مضاعفة للفلاح في مقابل سياسة فلاحية تصر على الاستمرارية في نهج مخالف للواقع والمنتظر.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الحلول المبتكرة لإنقاذ القطاع والفلاح من هذه الوضعية الصعبة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا للمنصة.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنميةالقروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، الإشارة للطرفية المناخية، كما كتعرفو، كتعرف بلادنا واحد الوضع مناخي استثنائي وعنيف منذ أكثر من 6 سنوات مقارنة مع المراحل ديال الجفاف اللي عرفتها بلادنا، يعني فالماضي وفي التاريخ، وخصوصا فالتسعينات.

فارتفعت الوثيرة ديال سنوات الجفاف من 6% اللي كانت بين 1945 و1980 اللي كتوفر فيها الإحصائيات إلى 30% خلال الفترة ما بعد 1980، فأى سنة حتى لسنتين جافة من أصل 5 سنوات.

ومن بعد 2018 تفاقم الوضع وتم التسجيل ديال 6 سنوات جافة متتالية مع انخفاض غير مسبوق في المستويات ديال الواردات من المياه والمخزون ديال السدود والفرشة المائية، وتراجع متوسط الواردات ديال مياه السدود من 18 مليار اللي كانت كتسجل قبل من 1980 إلى 14 مليار من بعد 1980، وانخفض إلى أقل من 5 دالمليار متر مكعب في السنة خلال هاذ الخمس سنوات الأخيرة.

فيما يخص الموسم الحالي، فالتساقطات والمخزون من المياه بلغ معدل التساقطات إلى حد الآن 81 ميليمتر، أي بتراجع ديال 56% مقارنة مع معدل 40 سنة الأخيرة، واللي هو 184 ميليمتر، وبالنسبة ديال 43% بالنسبة للسنة الماضية اللي حتى هي كانت جافة، فنفس الوقت.

وسجلت نسبة ملء السدود إلى حدود اليوم 22%، تنهضر على السدود اللي هي موجهة للقطاع الفلاحي، مقابل 29% بالنسبة لنفس الفترة فالسنة الماضية، وقد انعكس هذا الوضع طبعا على الحصبة المائية للسقي فدوائر الري الكبير اللي كتسقى من السدود، حيث لا تتعدى 680 مليون متر مكعب مقارنة مع الحصبة المتوسطة اللي تنديروها فعام متوسط، اللي هي 3.5 مليار ديال متر مكعب.

فدوائر السقي الكبير لا تتعدى المساحات اليوم، اللي عندنا فدوائر هاذ الدوائر، واللي المساحة ديالها الإجمالية القابلة للري هي 750.000 هكتار، اليوم الزراعات، أو المساحة اللي مسموح باش غادي تسقى هي ما كتفوتش 400.000 هكتار، أي بواحد الانخفاض ديال 44%. وهاذ الوضع هم كل المناطق ديال المملكة، وخاصة تلك المتواجدة جنوب واد أم الربيع، مما أثر سلبا على سير الموسم الفلاحي بصفة عامة، وخاصة نمو الزراعات والأشجار والغطاء النباتي بالمناطق الرعوية.

فيما يخص توزيع الزراعات، إلى غاية اليوم زرع 3 دالمليون ديال الهكتار بالزراعات الخريفية الكبرى، واحنا فآخر الموسم بقات غير بعض المناطق في الجبال، منها 2.4 مليون هكتار من الحبوب، 7% فيها مسقية، وهاذ الشي كيمثل 55% من البرنامج اللي كان مسطر ومتوقع، 430.000 هكتار من الزراعات الكلتية، 100.000 هكتار من القطاني.

وتم كذلك إنجاز برنامج الخضروات الخريفية فالمنطق السقوية،

بالنسبة للملحة (l'urée)، 46% ديال الأزوت، 240 درهم بالنسبة للأمونترات 33، و150 درهم للقنطار بالنسبة لنترات الأمونيوم اللي هو 21% ديال الأزوت.

كما تمت المواصلة ديال البرنامج الوطني للبذر المباشر للحبوب، وهاذ التكنولوجيا جد مهمة، أعطت الفعالية ديالها، وتدعموه بشراء البذارات، هاذ العام عملنا 130 بذارة بالنسبة للتعاونيات الفلاحية، وطبعاً عندنا الدعم للناس اللي بغاو يشربوها، عندنا 50% ديال صندوق التنمية الفلاحية.

وإلى حدود الآن بلغت المساحة المزروعة 106.000 هكتار من أصل، الهدف اللي كان عندنا هو 200.000 هكتار.

سلاسل الإنتاج الحيواني، دعم الأعلاف، الاستمرار في توفير الشعير بثمان مدعم فحدود 200 درهم للقنطار بواحد الطريقة ومقاربة ديال الشباك المفتوح، واحنا غادين فهاذ الشي على الصعيد الوطني كله، ونتمناو الله يرحمنا بالشتاء.

عندنا دعم الأعلاف المركبة الموجهة لقطيع الأبقار الحلوب بثمان مدعم محدد في 250 درهم للقنطار، والكلفة الإجمالية اللي يعني وجدناها المرتقبة هو 1 مليار و100 مليون درهم، تخصيص واحد المليار ديال الدرهم فيما يخص الأعلاف المركبة الموجهة للدجاج، واحنا مع الفيدرالية البين مهنية تنشوفو فوقاش يمكن لنا نزلوها ونستعملها حسب التطور ديال ثمن السوق.

توريد المشية عبر إنشاء نقط الماء بمختلف الوسائل على الصعيد الوطني، وغادي يكون عندنا دعم جديد فهاذ النطاق.

وطبعاً نتمناو من الله تحسن الظروف المناخية فهاذ الشهر المقبل والشهر اللي من بعد، باش يتحسن الغطاء النباتي، خصوصاً فيما يخص المراعي، طبعاً هاذ الشتا الأخيرة كان عندها واحد الوقع جد مهم فعدة مناطق ديال الشمال، ونتمناو من الله تكون الظروف متاحة باش يكون الاستدراك مع الزراعات الربيعية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير.

وأعطي الكلمة الآن للفرق التالية، التجمع الوطني للأحرار، الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب والفريق الحركي بالترتيب.

الكلمة للتجمع الوطني تفضل.

المستشار السيد عبد الإله لفجل:

السيد الرئيس،

طبعاً، على مساحة ديال 90.660 هكتار وتقريباً بواحد أكثر من 90% من البرنامج المسطر، وفيها البطاطس حوالي 25.400 هكتار، البصل 9000 هكتار، الطماطم المستديرة 3200 هكتار.

بالنسبة لزراعة الخضروات الشتوية والتي كترت اليوم ابتداء من 15 ديسمبر حتى لـ 15 مارس وصلنا لغاية اليوم 15.000 هكتار، أي 21% من البرنامج المحدد وإن شاء الله من هنايا لهاد المدة اللي متبقية غادي نوصلو للهدف ديال 67.000 هكتار.

وسيمكن هاذين البرنامجين، يعني هاذ البرنامج ديال الخريف والشتوي من التغطية ديال، بمختلف الخضر، للحاجيات ديال بلادنا إن شاء الله حتى ليونيو 2024 بما في ذلك شهر رمضان المبارك.

الزراعات السكرية بلغت المساحة المزروعة من الشمندر السكري 22.670 هكتار، حتى هي يالاه 42% بالنسبة للمساحة المبرمجة، وهاذ الشي طبعاً لأن ما كاينش المياه فهاذ المناطق ديال الشمندر.

قصب السكر 1000 هكتار من الهدف ديال 3000 هكتار.

مواكبة البرامج الزراعية، فكيفما سبق ليا باش تحدثت على هاذ الشي، كان هناك عدة إجراءات اللي قامت بها الحكومة ونزلتها الوزارة لتتبع الموسم والتأطير ديالو، كتهم كل حلقات سلاسل الإنتاج، وفيها ما مهم المعالجات ديال الظرفية، وفيها من جهة أخرى المواصلة ديال التنمية الفلاحية عبر تنزيل برامج استراتيجية للجبل الأخضر من جهة أخرى مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة اللي جات فهاذ الظرفية.

ففيما يخص الإنتاج النباتي، كاين دعم البذور، فالحبوب مدعمة بالثلث ديال الأثمنة وبلغت المبيعات من البذور لحد الآن 668.000 قنطار، واحنا كنا حضرنا مليون و100 قنطار.

إعانة بذور الطماطم المستديرة والبطاطس والبصل لأول مرة، وهاذ الشي درناه بواحد المقاربة اللي باش نخفضو الكلفة ديال الإنتاج ديال هاذ الخضر اللي هي مهمة وأساسية لتمويل السوق الداخلي.

الإعانات كتتراوح ما بين 50 حتى لـ 70% من سعر الاقتناء ديال هاذ البذور، عندنا بالنسبة للطماطم 70.000 درهم للهكتار للبيوت المغطاة، وكاين الطماطم اللي كتكون فالحقول والتي هي موسمية، وهنا الإعانات كتوصل حتى لـ 40.000 درهم للهكتار.

البطاطس 16.000 هكتار بالنسبة للبذور المعتمدة، و8000 درهم بالنسبة للهكتار للبذور العادية، والبصل 5000 درهم للهكتار البذور المعتمدة، و4000 للهكتار للبذور العادية، وهاذ الشي كله كيشمل هاذ البرامج، لا ديال الخريف ولا ديال الشتوية الآن، والشمندر 1000 درهم للهكتار.

الأسمدة الأوتوية حتى هي أول مرة كنديرو هاذ الإجراء والتي كلها مستوردة طبعاً، وتندعمو واحد الحجم ديال 500.000 طن في السنة، وكلها غادي تكون مدعمة، عندنا الأثمنة كتتراوح بـ 330 درهم للقنطار

السيد الوزير المحترم،

لا يسعني في البداية إلا أن أנוه بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، تتواصلون بشكل غير مسبوق مع الفلاحة والمهنيين، تواجهون الأزمة بشجاعة وتواكبون أنجع الاستراتيجيات التي حققت تنمية مستدامة، متوازنة للقطاع الفلاحي الوطني.

نعم، هناك أزمة حقيقية للماء لأنه لا يمكن الحديث عن فلاحية إنتاجية دون موارد مائية كافية، لذلك، نرى أن الجفاف أصبح مهيكلًا يجب تشجيع البحث العلمي الفلاحي مستقبلاً.

على هذا الأساس، مؤكداً داخل فريقنا على أن تدبير أزمة الماء لا يجب أن يكون على حساب القطاع الفلاحي، نعلم جيداً أن الموسم الفلاحي اتسم بعجز كبير في التساقطات المطرية، لا يسعنا إلى أن ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بنعمة المطر.

وهذا الجفاف أدى إلى ارتفاع أسعار الخضر، ونتمنى، إن شاء الله، أن تكون نعمة المطر تحدد من هذا الارتفاع.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننوه بالدعم الملكي الكبير المقدم لقطاع الفلاحة، لكي تبقى هذه المدخلات في مستوى القدرة الشرائية للفلاح، فإذا كان الغرض من الدعم هو تقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية أمر ضروري للتخفيف من تكلفة الإنتاج، إلا أنه، السيد الوزير، نقولها أن الأثمنة ارتفعت، أثمنة البذور، وهذا راجع لاستيراد بعض دول شمال إفريقيا البذور من الدول كهلندا واسكوتلندا ليس لأجل غرسها بل لأجل غرض الأكل، هذا هو الذي تفاقمت فيه أسعار البذور وتناقصت بحجم كبير في العرض بالسوق الوطنية.

لذلك، ندعوكم السيد الوزير إلى مواصلة هذا الدعم ليستمر على مدى السنة كلها بالنظر لما يعانيه الفلاح المغربي ومربي الماشية من إكراهات، مؤكداً على توزيع القمح المدعم وفق الموارد الرعوية لكل جهة تراعي حاجياتها مع توسيع نقاط البيع والإسراع في إنجاز الأسواق النموذجية وتنظيمها، واليوم أصبح عائق كبير بعض المضاربين في هاذ القطاع والفلاح المغربي ينتج ويساير التنمية، ويوفر الأمن الغذائي منذ بداية تنزيل مخطط المغرب الأخضر، أضحي القطاع الفلاحي محركاً قوياً..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية السي اعبيد تفضل.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

كما جاء في جوابكم، السيد الوزير، فالعديد من الجهات والأقاليم يعيشون نقصاً حاداً في التساقطات المطرية للسنة الخامسة على التوالي.

عم هذا الجفاف الذي يخيم على معظم المناطق في بلادنا أصبح هيكلية، وله وقع كبير، حيث تضرر منه جميع الفلاحين الصغار والمتوسطين، وحيث أدى إلى انخفاض حاد في سلاسل الإمداد وإنتاج محاصيل الحبوب والزراعات الأخرى التي تعتمد على الأمطار، ناهيك عن تربية المواشي التي أصبحت أعدادها في نقص مستمر من جراء غلاء الأعلاف وأثمنتها الملتهبة.

نعم، ننوه بتوفير الشعير المدعم، وكذلك أسمدة التغطية بأثمنة تفضيلية، وكذلك بذور بعض الخضر، لكن الضرر الذي لحق بالعديد من الفلاحين في مزروعاتهم، سواء في السنة الفارطة أو هاته السنة أكبر مما نتصور، حيث أن جل الحقول المزروعة بالحبوب حالياً لازالت بدون إمداد أو أصيبت بالتلف في ظل النقص الحاد للأمطار، فكل هته العوامل أدت إلى ضعف المداخيل أو انعدامها لدى فئات عريضة من سكان البوادي، ومع تدهور مستوى المعيشة لدى غالبية الشباب وانعدام الشغل لا يجدون أمامهم سوى الهجرة للمدن.

وفي ظل هذا الوضع الصعب جداً، وفي سبيل إنجاح الموسم الحالي، بعد أن يمن الله علينا بالمطر، ألم يحن الوقت، السيد الوزير، للبحث عن الاستثمار العلمي والرفع من الإنتاجية من أجل تحقيق الأمن الغذائي لبلادنا؟ والبحث بكل جدية عن زراعات بديلة توفر لنا كل ما نحتاجه للمعيشة اليومية بعيداً عن اختراق أمننا المائي والحفاظ عليه.

ومع هته الوضعية المزرية التي يتخبط فيها معظم الفلاحين، لا بد من اعتماد إجراءات استثنائية كالدعم المباشر للفلاحين المتضررين من أجل استعادة الثقة والأمل وتعزيز الموروث الفلاحي والحيواني، عوض اللجوء إلى عملية استيراد الحبوب واللحوم، وكذلك لا بد من مواصلة مجهوداتكم المبذولة في دعم الأعلاف والبذور ومراقبتها والتفكير مستقبلاً في دعم أسمدة العمق.

ونتيجة لتراكم الديون على أغلبية الفلاحين، لا بد من استراتيجية محكمة لتأجيل ووضع أسس جديدة للاقتراض، ولا بد كذلك من إعادة النظر في كلفة الطاقة وتأثيرها على الإنتاج.

منتجو الحليب، السيد الوزير، يدقون ناقوس الخطر من جراء النقص الكبير في المنتوج مع اقتراب الشهر المبارك، فلا بد إذن من الاهتمام بهذا الموضوع لتوفير هذه المادة الحيوية.

السيد الوزير،

جاء في جوابكم أن تمويل السوق لهته السنة لم يتعد 700 مليون مترمكعب من المياه، فهته الكمية الضئيلة..

هاذ الإطار، كايين اللي ما لقاوهش باش يوردو بهاييم ديالهم، كايين الكثير اللي باعو بهاييم ديالهم وهذا أثر على اللحوم الحمراء، وانتوما، السيد الوزير، اخذيتو واحد القرار اللي كان شجاع وكان مهم جدا هو استيراد اللحوم الحمراء من الخارج.

نعم، كايين هاذ الاستيراد هذا، وهاذي مسألة اللي تنسندوكم فيها، السيد الوزير، ولكن راه فاش تيجيبوها المستوردين وكيبيعوها الثمن ديالها يتطلع بـ 30، 40% فاش تتوصل عند المواطنين، إذن مازال هاذيك السوق ديال الوساطة والناس ديال الجملة تيتحكمو، واش كايينة شي إجراءات في هاذ الإطار؟ فين وصلتو في إطار إصلاح سوق الجملة السيد الوزير؟

هاذ السنة كذلك غادي نعتمدو على سوس، لأن كايين المحطة ديال التحلية ديال المياه ما كفيش بالنسبة لسوس، كافية بالنسبة لشتوكة آيت باها ولكن ما كفيش بالنسبة للمناطق الأخرى، ولكن ما طيشة اللي غادي تيجي من تما مهمة، وخصوصا احنا مقبلين على رمضان، كايين اللي غادي يصدروها لأن عندها واحد القيمة مضافة لا بأس بها، ولكن إلى تدخلو كذلك السماسرية والوساطة غادي يطلع الثمن ديالها، خصوصا في الشهر ديال رمضان.

إذن، السيد الوزير، بالنسبة احنا عارفين بأنه في انتظار باش تخرج المحطات ديال التحلية ديال الماء ديال البحر مقبلين على سنوات عجاف، ولكن خصنا لا بد أننا نتضافر الجهود، خصوصا الجهود ديال القطاع الخاص باش يساعدنا في التحلية..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

أشكر السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات المهمة.

إن الوضع الذي تمر به بلادنا نتيجة للعجز المائي المسجل في هذا الموسم الفلاحي من المرجح أن تكون له انعكاسات سلبية على الإنتاج الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

نتفهم جيدا التحديات التي تواجهها الحكومة في هذا المجال، ولهذا يجب اتخاذ التدابير المناسبة على وجه السرعة لدعم القطاع الفلاحي في هذا الوقت العصيب، ونقترح في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ما يلي:

- خلق أورش عمل تهم بناء المسالك القروية وصيانة السواقي إلى آخره، من أجل الحد من البطالة وتشغيل اليد العاملة بهذه المناطق؛
- الترخيص بحفر الآبار في بعض الواحات التي أصبحت تعرف فيها

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

قطاع الفلاحة اللي كتدبروه عندو أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذلك عندو أهمية بالنسبة لواحد 40% ديال الساكنة ديال العالم القروي في المغرب اللي تيعيشو في البوادي.

احنا تنسندو العمل اللي تتقومو به، السيد الوزير، والعمل اللي تتقوم به الحكومة، والمخطط الأخضر راه حول بلادنا من بلد فلاحي تقليدي لواحد البلد اللي هو فلاحي عصري، والمعاملات ديال الفلاحة تتوصل 120 مليار ديال الدرهم، وفيها 70 مليار ديال الدرهم اللي هي صادرات، إذن هذا المسألة اللي خصنا نتمنوها.

ولكن التحدي اللي تنعرفوه-شرتو ليه، السيد الوزير-هاذ السنوات هو النقص في المياه والشح في المياه وتأثير هذه الوضعية على الفلاحة السقوية وعلى الفلاحة البورية، إذن ملي تتقومو به، السيد الوزير، بتدقيق مع وزير التجهيز والماء باش يمكن لكم ترشدوا استعمال المياه الجوفية ومياه السدود باش نركزو على الأمن الغذائي الوطني، ونركزو كذلك ما نصدرو إلا المنتوجات اللي عندها القيمة المضافة العالية، هذي مسألة أساسية جدا، وبغيناكم تمشيو فيها، السيد الوزير.

ولكن السؤال هو واش هاذ العام مثلا غادي يمكن لنا أننا نسقيو في السهول ديال تادلة وبني ملال والفيقه بنصالح؟

عرفتو بأن هاذ السنوات هذي سد الحنصالي وبين الويدان، سد الحنصالي وبين الويدان كان الماء ديالهم تيمشي للمسيرة باش نسقيو الدار البيضاء، ولكن الدار البيضاء ما غيبقاش عندها مشكل، لأنه الآن يمكن لها أنها نزودوها من سد محمد بن عبد الله، في إطار الربط ما بين الأحواض المائية.

إذن سد الحنصالي وبين الويدان فيهم شي ما يمكن لنا نسقيو به؟ واش غادي يرجع الموقف ديال بني ملال للاشتغال لأنه تيشغل واحد الكثير واحد العدد كبير جدا من الناس؟

بالنسبة للفلاحة البورية، السيد الوزير-وانتوما عارفين هاذ المسألة-هاذي 4 سنوات ما جات الصابة، كايين اللي تيزرع وما تيحصد والو، كيفاش غادي نواجه هاذ الوضعية؟ واش كايين شي دعم بالنسبة للفلاحين في هاذ الإطار هذا؟ الماء كايين الناس اللي ما لقاوهش للشرب وعارفين هاذ القضية هذي وكايين واحد المجهود تتقوم به الدولة في

المالية للسنة الحالية، بغية مواجهة التحديات التي يعرفها القطاع والفلاح والكسب، لكن للأسف، السيد الوزير، جاء القانون بعيدا عن انتظارات وتطلعات الفلاحين، خاصة في ظل سياسة قطاعية تهمش التنظيمات المهنية وتواصل دعم الاستثمار في الزراعات الموجهة للتصدير على حساب الفرشة المائية.

السيد الوزير المحترم،

إنجاح الموسم الفلاحي الجديد يتطلب مقاربة جديدة تعيد النظر في عمق السياسة الفلاحية عبر التركيز على الفلاح كمحور للمنظومة الفلاحية بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي مع ما له من أهمية طبعاً، وكذا بالتشاور الفعلي مع الشركاء القطاعيين الجادين في صدارتهم الغرف الفلاحية والتنظيمات المهنية وجعل مصالح القطاع فوق كل اعتبار.

نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى مقاربة جديدة تركز بالأساس على دعم شفاف ومنصف للفلاحين ومربي الماشية، عبر دعم البذور والأعلاف وتوريد الماشية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتوزيع الدعم وضمان وصوله فعلاً إلى مستحقيه، ومعالجة إشكالية ديون الفلاحين، عبر إلغائها أو إعادة جدولتها وعلى غرار إلغاء ديون مؤسسات عمومية أخرى ودعم مؤسسات أخرى وحل إشكالية التأمين الفلاحي، الذي لم يعد يحيي الفلاح ومراجعة شروطه المجحفة.

إنجاح الموسم الفلاحي، السيد الوزير المحترم، يستلزم كذلك حل إشكالية ندرة المياه وتديبير إشكالية التسويق، وخاصة بالنسبة للمنتجين في المناطق القروية والجبيلية.

السيد الوزير المحترم،

في ظل محدودية آثار مخطط "المغرب الأخضر"، تظل أسعار الخضار والفواكه والقطاني والحبوب واللحوم الحمراء والبيضاء والحليب، مرتفعة جداً، وهو ما يتطلب اتخاذ الإجراءات الناجعة للتحكم في أسعار هذه المنتجات الفلاحية التي تؤرق كاهل الأسر المغربية، كما نجدد مطالبنا..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الوقت المتبقى لكم للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولاً، أشكركم على هاذ التفاعل والاقتراحات والملاحظات.

أشجار النخيل وضعية حرجة؛

- التعليق المؤقت للضرائب المفروضة على الفلاحين للوصول إلى أسواق الجملة، في انتظار إعادة النظر في منظومة هذه الأسواق؛

- ونظراً لتراجع مساحة الرعي التي تقلصت فيها التساقطات المطرية، فإننا ندعو إلى الاستمرار في دعم مربي الأغنام لضمان الإمداد الطبيعي للأسواق بمناسبة عيد الأضحى المبارك، وكذا دعم مربي الأبقار الحلوب؛

- تقديم تسهيلات للفلاحين فيما يخص آجال الأداء الخاص بعقود الكراء المبرمة في إطار الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وكذا الضرائب ومستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وغيرها من الالتزامات الأخرى؛

- الاستمرار في دعم الصادرات الفلاحية التي تشكل قيمة مضافة كبرى، وذلك خارج كل المزايدات؛

- استدرارك التأخر الذي عرفه قطاع الماء خلال العشر سنوات الأخيرة والإسراع بإنجاز المشاريع الكبرى لتحلية مياه البحر وربط الأحواض المائية، وفقاً للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن نجاح المخططات الاستراتيجية الكبرى، التي وضعتها بلادنا، وعلى رأسها مخطط "المغرب الأخضر" وكذا مخطط "الجيل الأخضر" والتي أكدت فعلاً أن المغرب بلد فلاحي بامتياز، ونشد بالمناسبة عالياً على يد الفلاح المغربي، الذي رغم كل الظروف التي مرت بها بلادنا (جائحة "كوفيد-19" وتوالي سنوات الجفاف)، فإنه لازال يشتغل ويضحي من أجل توفير المنتوجات الفلاحية والمساهمة في ضمان الأمن الغذائي ببلادنا.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

مما لا شك فيه، السيد الوزير المحترم، أن واقع القطاع الفلاحي ووضعية الفلاحين، خاصة الصغار أو المتوسطين، أضحت أكثر هشاشة جراء توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة والبذور وفي ظل الإشكاليات المرتبطة بتنزيل برامج الدعم.

السيد الوزير المحترم،

إزاء هذا الواقع، انتظرنا وانتظره معنا الفلاح أن تأتي الحكومة بإجراءات تحفيزية للقطاع وللأفلاح على وجه الخصوص في قانون

هي المتوسط اللي كتباع في السوق وهذا، وطبعاً غادي تقولوا هاذ المشكل الكبير والعويص اللي عندنا هوما الوسطاء اللي كتجي من بعد، اللي كيوصلوها للمواطنين، هاذيك حاجة أخرى، فإذن هاذ الفلاح هاذ المطيشة اللي واش يمشي يرميها ما يصدرهاش؟ ها السوق الداخلي ها هونمونوه، إذن خص يصدرها، بل خصنا نعرفو بأن كاين معادلة راه ما كاينش غير عميان ولا غير كندعمو، راه كاين مراقبة، كاين الفلاحة حتى هوما كيديرو الحساب، كيديرو واحد الرؤية ديالهم.

في شهر رمضان المقبل، إن شاء الله، الله يدخلو على بلادنا بالخير، احنا حضرنا مع المهنيين، لا الفلاحة ولا الصيد البحري باش يكون واحد الجهد كبير ديال هذه السنة باش الجميع يساهم، باش يكون التموين ديال الأسواق يؤثر على الأثمنة بصفة إيجابية بالنسبة للمواطن.

السنة راها غادية، نتمناو الله يرحمنا، وإجراءات أخرى راه احنا نتداولها وتنشوفوها وتتناقشو مع المهنيين، آش يمكن المعمول اللي يتدارباش نساھمو في المواكبة ديال الفلاح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأمر إلى السلسلة الثانية من الأسئلة الشفهية الآتية ذات وحدة الموضوع.

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذ حنين تفضل.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا، السيد الوزير، يتمحور حول تحلية مياه البحر الموجهة للقطاع الفلاحي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد أباحني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم، السيد الوزير، عن المجهودات التي تبذلها وزارة الفلاحة في إطار تفعيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب وماء السقي؟

خصنا نعرفو بأن المعادلة اليوم جد صعبة، المعادلة ملي تنقول جد صعبة يعني ما كيكونش حلول اللي هي باينة وحلول اللي تقنية واللي كنتحكمو فيها، الإشكالية كل هاذ الشيء اللي تداروكل هاذ الاستثمارات وكل هاذ الدعم، لولا كانت عندنا غير نصف سنة عادية لو كان هاذ الشيء غادي يعطي واحد الأثر ديالو كبير، فاحنا عارفين هاذ المعادلة خدامين عليها، كنيستعملوكل الإمكانيات اللي متاحة، الفلاحة صابرين وفي واحد الوضعية جد صعبة، ولكن هاذ الشيء نطلبوا الله يرحمنا بالشتا، وهاذ الشيء اللي غير خصنا نعرفو بأن راه ما فميش الصغير والكبير والمتوسط، هاذ الشيء كيقيس الجميع، وهاذ الشيء كلشي تحت الضغط، وربما اليوم هاذوك اللي دارو استثمارات كبيرة هوما اللي تضررو أكثر من هذه الوضعية.

الزراعات البديلة، طبعاً احنا فيها، غير نذكركم بأنه الاستراتيجية هاذي هي اللي جات فيها هو التأقلم، هو أنظمة زراعية اللي هي متأقلمة، وهاذ الشيء تنشوفوه بعض الزراعات اللي ما كانتش معتادة، احنا التنمية ديال الصبار، التنمية ديال أركان، التنمية ديال الخروب، ديال الكبار، ديال كل هاذ الشيء ما كتباناش دابا، ولكن هذه هي الأهداف اللي عندنا باش.. والزيتون كذلك باش نوسعو في هذه الزراعات.

ما كندعموش الزراعات اللي مستهلكة للماء، ولكن هاذ الشيء ديال اختيار ديال الفلاح راه هو حر، راه ما كاينش شي قانون اللي كيلزمو باش يدير هاذي وهاذي، اللي ما كنديروش ما كتحفزو هاش من الدعم ديال الدولة، هذا هو الوسيلة الوحيدة اللي عندنا باش نوجهو، وثانياً- نكونو واضحين- بأنه هاذ الزراعات شحال فيها من الهكتارات؟ شحال عندنا ديال 'avocat'؟ شحال عندنا ديال الدلاح الأحمر؟ راه احنا تنهضو على 10.000 هكتار، على 9000 هكتار على هاذي راه ماشي شي كميات، وما كاينش شي استراتيجية ديال الدعم ديالها.

ثانياً، ما كندعموش وكنمشيوش غير للزراعات اللي تتمشي للتصدير، هذا خطأ وخصنا نعرفو بأنه ما يمكن لناش المعادلة ديال الفلاح خص يكون فيها تمويل السوق الداخلي، يكون فيها تصدير، والحساب ديالو كتديرو حول هاذ الشيء، راه ما يمكن لوش باش يدير استثمارات كبيرة وهو ما عندوش الرؤية، فين غادي يصدر هاذشي؟

احنا طبعاً هاذ الشيء في هاذ الأزمة اللي عايشين فيها ومع المهنيين، ونقول لك كاينين مهنيين حاسين بهاذ الشيء وكيساهمو في هاذ المعادلة ديال التمويل ديال السوق الداخلي أولاً، إذن راه اللي كنسمعو بأن التصدير هو اللي.. كلشي ذاك الشيء غالط، هاذ المعطيات كلها غالطة، نعطيكم المثل ديال ما طيشة اليوم، كنا كنفسرو لكم بأنه الماطشية هاذ الدعم اللي دارت الدولة لما طيشة والبصلة والبطاطس غادي تهبط وها هي هبطات، وعلاش كانت غلات؟ لأن كان البرد، ما طشية كانت كاينة الإنتاج ما كانتش كتوصل، ما كانتش كتحمار، اليوم ملي طلعت راه الفلاح في ورطة اليوم، لأنه طلعت وعندو إنتاج كبير خصوصاً شحال وصلات الماطشية اليوم؟ اليوم 1 درهم حتى لـ 3 دراهم و2 دراهم

المحطة الأولى ديال تحلية مياه البحر للسقي باش تسقي 15.000 هكتار بسوس- ماسة باشتوكة بالضبط وإمداد ديال مدينة أكادير بالمياه الصالحة للشرب.

وتم تشغيل هاذ المحطة فثي دجنبر 2022، واليوم ما طيشة، كما قال السيد المستشار المحترم، اللي كاينة في بلادنا تتجي من هاذ 15.000 هكتار.

وبلغت الكلفة ديال المشروع كانت 4.4 مليار درهم منها 1.5 مليار ديال الدرهم كمساهمة من الدولة، لأن هاذ الشي كان بشراكة بين الدولة والخواص.

في نفس الوقت، شرعنا منذ السنة الماضية في إنشاء محطة تحلية مياه البحر مزودة بالطاقة الريحية بجهة الداخلة-وادي الذهب لري واحد مدار سقوي جديد اللي المساحة ديالو 5200 هكتار، وكذلك تزويد مدينة الداخلة والضواحي ديالها بالمياه الصالحة للشرب، والتكلفة ديال هاذ المحطة غادي تكون 2.5 مليار ديال الدرهم، الدولة تتساهم بـ 1.5 مليار ديال الدرهم، ومن المرتقب، باش نهبو الأشغال ونبدأو السقي، إن شاء الله، في يونيو 2025.

من جهة أخرى، أطلقنا دراسات مشاريع للسقي بواسطة تحلية مياه البحر في مناطق أخرى، وغير نفكر بأنه احنا الهدف ديالنا في هاذ الشي ديال المياه المحلاة هو نوصلو لواحد المساحة المستهدفة ديال 100.000 هكتار على الأقل على طول السواحل ديال بلادنا ديال 3500 كيلومتر، فعندنا فهاذ الدراسة اللي انتهت الأولى من هاذ (la série) ديال الدراسات، عندنا حوض فلاحي بمنطقة شبكية بإقليم طنطان، على مساحة 5000 هكتار، عبر إنشاء محطة تحلية بسعة ديال 47 مليون متر مكعب، وغادي تبدأ إن شاء الله الأشغال، نطلقو طلب العروض فالشهر المقبل، بواحد الميزانية اللي كتقدر 2.2 مليار درهم.

منطقة الري بسيدي رحال والمرتبطة بمحطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء، هاذ المحطة ديال الدار البيضاء اللي غتخصص خصوصا للماء الصالح للشرب للدار البيضاء، غادي تعطينا ماء للسقي ديال 8000 هكتار بالنواحي ديال سيدي رحال، ومن المتوقع باش هاذ يكون التشغيل ديال هاذ المحطة في أواخر 2026 بداية 2027.

كما أطلقنا دراسة جدوى ديال المشاريع بمناطق أخرى، الدراسات اللي هي غادية اليوم، فيها كاينة عندنا المنطقة ديال الشرق، تارودانت، تنزيت، كلميم، بوجدور والصويرة لأجل الماء لشيشاوة والوليدية.

المحور الثاني هي مشاريع تحويل المياه والربط بين الأحواض المائية، وحتى هذا محور مهم جدا فهاذ البرنامج، كتلعب الوزارة فيه دورا مع الشركاء المؤسستيين الرئيسيين في إنشاء وإنجاز وتنفيذ المشاريع الكبرى لتحويل المياه والربط بين الأحواض المائية، وكنكونو يعني (maître d'ouvrage délégué) مع الإخوان ديال وزارة التجهيز اللي هوما (les maîtres d'ouvrages) ديال هاذ البرامج، في إطار تعاقد مع

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

عن برامج تحلية مياه البحر وأهميتها نسائلكم السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد سعيد شاكر:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فالبرنامج الوطني لتوفير مياه الشرب والري 2020-2027 تهمدف، كما عرفتو، طلقو جلالة الملك، حفظه الله، في 2020، وتهمدف إلى تسريع الاستثمارات في قطاع الماء من خلال إنجاز مشاريع مهيكلية، وتتشرف واحد للجنة وزارية تترأسها السيد رئيس الحكومة ومكونة من وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والماء، الفلاحة، والاقتصاد والمالية، إضافة إلى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، فكاين واحد بالتنسيق تام بين كل هاذ القطاعات وعلى كل الجهات وعلى كل الحلقات ديال هاذ البرنامج.

بغيت غير نرجع للدور ديال وزارة الفلاحة في هاذ البرنامج، عندنا

ثلاثة محاور:

أولا، تحلية مياه البحر، فتم الاعتماد ديال تحلية مياه البحر لأغراض السقي لحماية واستدامة الري في بعض الأحواض الزراعية وإنشاء أحواض جديدة، هاذ الشي كان في اشتوكة، كان فيها إشكالية كبيرة وكان الحل والوحيد هو تحلية مياه البحر، فعملت الوزارة هاذ

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب المفصل واللي قربنا من مختلف البرامج التي الحكومة عازمة على تنفيذها لمعالجة أزمة الماء الناتج عن تعاقب سنوات الجفاف.

لذلك، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات الجبارة للحكومة في مجال تنفيذ برامج تحلية مياه البحر في ظل إكراهات اقتصادية ومالية صعبة جدا، وهذا تبيين على أن للحكومة اليوم إرادة قوية وسياسة جدية لمعالجة الأزمات، وهاذ الشيء باش توجدت الحكومات.

هاذ المجهودات، السيد الوزير، تثبت بالملموس مقارنة الحكومة الجديدة لمعالجة ندرة المياه، من خلال التعامل مع الجفاف كمعطى هيكلي، وليس معطى ظرفي فقط كما كان ينظر إليه في السابق.

لذلك، السيد الوزير، لا بد من التنويه عاليا بالتوجهات الملكية السامية بشأن تديير ندرة المياه.

لذلك، فبكل تأكيد اليوم نحن مطمئنون على المستقبل، السيد الوزير، بفضل هاذ المقاربة المبتكرة والتي من المؤكد أنه ستكون لها نتائج إيجابية على مستوى ضمان الأمن المائي، ليس فقط بالنسبة لوفرة الماء الصالح للشرب، ولكن حتى على مستوى توفير المياه من السقي لحوالي 100.000 هكتار كما جاء في جوابكم السيد الوزير.

فقط، نود التنبيه إلى أنه لا بد من حلول كذلك مبتكرة لمعالجة ندرة المياه في المناطق الداخلية التي تبعد عن الساحل عن البحر، سيما في سهل الغرب وسهل سايس، وأنتم تعرفون أن هذه تعتمد على السقي خاصة المدارات السقوية.

اليوم، السدود بدأت حتى هي تعاني من ندرة من الروافد المائية، احنا تنعرفوبان في هاذ المناطق هاذي، هناك زراعات مهمة وهناك إنتاج فلاحي وأن هاذ الأنشطة الفلاحية تساهم بدون شك في فرص الشغل، ولها كذلك مساهمة في الناتج الداخلي الخام، فلا بد من التفاتة ولا بد من حلول كذلك استباقية لمعالجة العجز المائي والخصاص المائي في هذه المناطق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

وزارة الداخلية والتجهيز والماء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

عندنا الشطر الأول هو مشروع الربط بين حوض سوس وسد سيدي محمد بن عبد الله، على طول 66 كلم، واللي انتهينا منه في وقت قياسي ديال 10 ديال الأشهر بكلفة إجمالية كتبلغ 6 مليار ديال الدرهم، وتم لحد الآن تحويل ما يناهز 130 مليون متر مكعب منذ إطلاق التشغيل ديال هاذ المشروع فشهر غشت.

عندنا مشروع ثاني: ديال الربط بين سد وادي المخازن وسد "دار خروفة" في الشمال، لدعم تزويد طنجة الكبرى بالماء الصالح للشرب، والذي ستنتقل الأشغال به الشهر المقبل، الصفقة راها غادية، وغادي فالشهر المقبل إن شاء الله نطلقوا الأشغال على مدى 8 ديال الأشهر، بواحد التكلفة مالية ديال 840 مليون ديال الدرهم.

دعم مشاريع تزويد الدار البيضاء الكبرى بماء الشرب، هنايا كايين قنوات اللي الإيصال ديال المياه، هنا كذلك عندنا مع الإخوان ديال (l'ONEE²) واحد التعاقد باش نعاونوهم للتزويد ديال هاذ المشروع.

المحور الثالث: مشاريع تحديث نظم السقي وتوسيع الأحواض المسقية، عندنا، أولا، عصرنه شبكة السقي وتحويل نمط السقي التقليدي إلى الري الموضعي، وهاذ الري الموضعي فيه عدة تقنيات، اليوم كايين تقنيات اللي كتسمح لاقتصاد أحسن وأكثر من المياه، وعندنا فالأهداف ديالنا فاستراتيجية "الجيل الأخضر" من هنا لـ 2030 باش نجهزو 350 ألف هكتار إضافية، واليوم باش نوصلو إن شاء الله من هنا لـ 2030 على الأقل فيلادنا تكون عندنا مليون هكتار اللي مجهزة بالسقي بالتنقيط.

الهيئة الهيدرو فلاحية لأحواض السقي الجديدة على مسافة 60 ألف هكتار، عندنا السهل ديال فاس، ديال سايس اللي تقريبا تجهز، احنا مع الإخوان ديال التجهيز كنتسناو باش البراج غادي يكمل، كان فيه واحد التأخير، واليوم مع هاذ الحكومة كيتم الاستدراك ديال هاذ الشيء، وإن شاء الله فهاذ السنة هاذي، فهاذ مارس ولا أبريل مع السيد وزير التجهيز، غادي يكون نتمناو الله يعمر البراج، يكون المشروع كامل ويبدأ السقي.

الهيئة الهيدرو فلاحية لأحواض الري الصغير والمتوسط، هنايا كنعرفو بأنه عندنا عدة مناطق اللي فيها المياه، اللي فيها العيون، اللي فيها المنابع، ولكن ما كانش خص التحديث ديالها، خص الاقتصاد في الماء حتى في هاذ الشيء وخص نمط ديال السقي حتى هو يمشي لنمط السقي المتحكم فيه وأن الهدف ديال 200.000 هكتار اللي غادي تكون فيها برامج مهمة، وخصوصا في المناطق الجبلية.

شكرا.

² Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable.

المستشار السيد محمد أياحيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشيد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالمجهودات المقدره التي تبذلها وزارة الفلاحة ولاسيما في إطار تنزيل البرنامج الوطني للماء الصالح للشرب ومياه السقي وتعبئتها من أجل تنفيذ المخطط الاستعجالي.

في هذا الإطار، نجدد اعتزازنا بكل التوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالسياسة المائية لبلدنا وبالعباية الملكية السامية بهذه المادة الحيوية، كان آخر حلقتها ترؤس جلالته جلسة عمل يوم 16 يناير الجاري، والتي دعا فيها الحكومة إلى اعتماد تواصل شفاف ومنتظم تجاه المواطنين حول تطورات الوضعية المائية والتدابير الاستعجالية التي سيتم تفعيلها، مع تعزيز توعية العموم بأهمية الاقتصاد في استهلاك الماء ومحاربة جميع أشكال التبذير لهذه المادة الحيوية واستخدامها غير المسؤول.

نتابع بكثير من الاهتمام كذلك الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وتتخذها الحكومة لضمان استقرار أثمان المواد الفلاحية في السوق الوطنية، وندعوها إلى اتخاذ المزيد ولاسيما في ظل دعم الاستقرار والأدوار الملتبسة التي يقوم بها العديد من الوسطاء والمضاربين، خلافا لما يحاول البعض جر النقاش العمومي إليه في بلادنا في تضارب ما بين الأمن المائي والأمن الفلاحي.

فإننا نؤمن بأهميتهما معا وبالأولوية التي يكتسبها معا، لذلك فإن استمرار التنسيق ما بين مختلف المتدخلين في هذا المجال هو الجواب الحقيقي على مختلف هذه الإشكاليات، لذا نثمن عاليا كل المشاريع الهيكلية التي أنجزتها وزارة الفلاحة، وذلك من أجل إنجاح تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، والذي أثمر نتائج مهمة ولاسيما من خلال إشراف الوزارة على محطة تحلية المياه في اشتوكة آيت باها، والدور الأساس في الطريق السيار المائي الرابط بين حوض سبو وحوض أبي رقراق.

كذلك، السيد الوزير، لا بد أن أثير انتباهكم فيما يخص الأقاليم الجنوبية لا تستفيد من الأعلاف المركبة، لأن الأقاليم الجنوبية هي بالنسبة للجمعيات تستفيد من تجميع الحليب بالنسبة للإبل، والإبل ما دخلتها في برنامج الأعلاف المركبة، لذلك، الله يجازيك، المغرب عندو خصوصيات حسب الجهات، إذن خصوصية الأقاليم الجنوبية هي تجميع حليب الإبل، وبالتالي انتوما ما عطيتو كوطا لمربي الإبل.

شكرا السيد الوزير.

كذلك واحد النقطة أساسية فيما يخص دعم الشعير، هو أنه الكيس خص بـ 80 كيلوبدل 50 احنا بغيينا 50 كيلو..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم القيم والمفصل، وعملا بالرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، أعز الله أمره، قصدت تسريع تنزيل مخطط العمل الاستعجالي على صعيد كل الأنظمة المائية ببلادنا ومن خلالها التعبئة الشاملة للموارد المائية على مستوى محطات التحلية الموجودة أو التي تنوي الحكومة إنجازها.

كلنا نعلم، السيد الوزير، أهمية تنزيل هذا الورش الكبير على كافة القطاعات والمجالات، سواء الاجتماعية والاقتصادية والفلاحية، نظرا لحضوره القوي في الخطاب الملكية السامية وكذلك استحضاره في جلسات العمل مع الحكومة، وكذلك تعبئة كل وسائل الإعلام، بالإضافة إلى النقاش المستفيض حول آليات تنزيله وتدييره.

ولذلك، فالرهان الأكبر يرتكز أساسا على القدرة على التنزيل السليم وتسريع وثيرة ورفعه من 15 محطة حاليا إلى ما يفوق 30 محطة في الأفق القريب، فمع الخصائص الكبير الذي تعرفه المياه السطحية والانخفاض الحاد في حقينة السدود ولضمان الأمن المائي للأجيال القادمة، وكذلك الأمن الغذائي، لا بد أن يتم التركيز على المساحات المسقية وإصلاح كل القنوات التي تعمل على تدمير المياه وتوسيعها لإيصال المياه إلى الأماكن المتضررة.

وفي هذا السياق، لا بد أن ننوه بكل المجهودات المبذولة لتوفير وتأمين المياه لسكان مدينة أسفي، عبر إنشاء محطة تحلية هناك وكذلك محطة تحلية في الجرف الأصفر، وهاته مناسبة لكي نجدد مطالبنا بالإسراع بإحداث محطة للتحلية بالوليدية من أجل إحياء المدار السقوي بمنطقة عبدة-دكالة، وهذه المناطق تتوفر على أراضي خصبة، والتي كانت إلى وقت قريب تعتبر العمود الفقري لجميع المنتجات الفلاحية وكذلك تربية المواشي.

فحين نسمع منكم، السيد الوزير، 100.000 هكتار سيتم سقيها من مياه التحلية، فعلا هذا عمل جبار ويتطلب ميزانية ضخمة ولنا اليقين أنكم ستواكبونها مع الوزارة الوصية، ليخرج هذا المشروع للوجود ليضمن الأمن المائي للمواطنين وكذلك ليضمن الأمن الغذائي ولينقذ الفلاحين من العطالة التي يعيشونها.

السيد الوزير،

مرة أخرى، نجدد لكم طلب التسريع بالأوراش المبرمجة للتغلب

محطات تحلية الماء، التي كائنة فماء البحر، ونعملو على تخفيض الكلفة ديالها، لأن الكلفة عالية جدا.

نطالب كذلك بتسريع محطات معالجة المياه العادمة واستعمالها— لماذا لا؟— في الفلاحة، فالسقي، واستعمالها فالمناطق الخضراء، ولماذا لا يجرم من يستعمل الماء الصالح للشرب في سقي المناطق الخضراء؟

نطالب كذلك، بحصاد وتخزين ما غاث به الله من السماء، الماء كيطيح من السماء وتيمشي للبحر ولا تيمشي للصحرَاء.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للسيد الوزير من أجل الرد على تعقيبات السادة المستشارين المحترمين، في إطار الوقت المتبقي لكم.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولا، نجواب السيد المستشار المحترم، بالنسبة للمنطق الجنوبية، أنا غادي نواعدك، السيد المستشار، بأنه غادي نحلو هاذ الشي ديال الأعلاف المركبة بالنسبة للإبل الحلوب، إن شاء الله.

وفيما يخص الشعير، أنا كنعرف الإشكالية اللي هضرتي عليها، واحنا كنجاولو باش نعالجوها فهاذ الشطر اللي جاي إن شاء الله.

دابا المقاربة اللي كنعملوها ومقاربة الحكومة مع الجفاف، طبعا احنا بالنسبة للقطاع، الجفاف ماشي شي حاجة جديدة، اللي جديد هو العنف ديالو، هو هاذ باش جا وهاذ القساوة ديالو باش جا منذ سنوات متتالية، فالمقاربة اللي كانت منذ 2008 اللي كنا تنقولو بأن الاستثمارات الكبرى اللي كانت في مخطط "المغرب الأخضر" مشات للاقتصاد في ماء السقي، هاذ الشي ديال التنقيط راه قبل 2008 راه كان بحال كان ذاك الشي منحصر على الناس اللي تيمشي لبرا وتنجيبو وهذا.

اليوم، راه الفلاح الصغير اللي عندو غير نصف هكتار تيعرف بأن خصو ما يسقيش بالريشة يسقي بالتيو، إذن هاذ الشي راه واحد التقدم كبير اللي تداروكان واحد الاستثمارات كبيرة، إذن ماشي أنه راه اليوم في هاذ الإشكالية اللي عندنا اليوم ما غاديش ننطلقو بالصفير، راه عندنا واحد الرصيد كبير اللي غادين فيه، طبعا خصنا نقنو أكثر، طبعا خصنا هاذ تكون عندها واحد الرؤية اللي هي متكاملة ماشي غادي نمشيو غير لنمط السقي ولكن متكاملة.

الأنظمة الزراعية احنا خدامين عليها والاستراتيجية خصكم تشوفوها وتشوفو أشنو هو فين غادين في الاستراتيجية، راه ما يمكن

على التحديات الكبرى، التي تواجهها جل المناطق، كما يجب أن ترتبط هذه الأوراش بطاقات بديلة، لكي تساهم في توفير مصدر آمن ومستدام بأتمنة جد معقولة، لكي تجعل سكان العالم القروي وجميع المناطق يعيشون في الاستقرار ولا يفكرون في الهجرة إلى المدن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الإشكالية كلنا كنعرفوها، الوضعية المائية المتأزمة بسبب توالي سنوات الجفاف، بسبب التبخر، بسبب الاحترار، ونحن نناقش هذه الوضعية المائية المتأزمة، لابد أن ننوه بالمجهودات الملكية، سيدنا الله ينصرو اعطى أهمية بالغة من خلال البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، وكنوهو كذلك بالمجهودات الحكومية من أجل تنزيل هذه الخطط أو البرامج.

لكن في المقابل، لابد ما نقول بأن هناك تقصير في تنزيل هذه الاستراتيجية الوطنية، لاسيما على مستوى وضع الإدارة المائية المعقلنة فثلاث مستويات:

- مستوى العرض المائي؛

- مستوى الطلب المائي أو المطابقة ما بين العرض والطلب.

فمثلا كنوجدو غياب السياسة المائية المتحكم فيها فموضوع الاستهلاك، يعني كنا كنفكرو دائما فزيادة العرض من خلال بناء السدود، ولكن ما كنفكروش كيفاش نستعملو الماء بشكل معقلن، يعني خص برامج توعوية وبرامج تحسيسية لموضوع استهلاك الماء.

هنا كنعترحو فالمجموعة البرلمانية ديالنا، ثلاثة ديال الاقتراحات:

- الأولى، حزمة ديال الاقتراحات مرتبطة بالعرض؛

- والثانية، حزمة الاقتراحات مرتبطة بالطلب؛

- والثالثة، مرتبطة بالمطابقة بين العرض والطلب.

أولا، العرض، السيد الوزير، احنا كنعطالو بالأخذ بعين الاعتبار الزراعات اللي عندها قيمة مضافة على البلاد وليس الزراعة التقليدية اللي كنعترنف المياه؛

كنطالو كذلك، بالزراعة الذكية، كنطالو باستعمال العملية

ديال تنقيط الماء؛

نطالب كذلك، السيد الوزير، وبكل أدب باش نسرعو من وتيرة

السيد الوزير،

لا يمكن للمطلع على تدبير الشأن المائي ببلادنا أن يقفز الحقيقة التطور الكبير في سعة تخزين الماء، التي انتقلت من ملياري متر مكعب إلى 19.9 مليار متر مكعب خلال الفترة من سنة 1967 إلى 2023، حسب التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023، وقد مكن هذا التطور التدريجي والموازي لتطور الطلب على الماء من التخفيف من آثار التقلبات السنوية للتساقطات المطرية التي سجلت تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، مما جعل من تدبير المياه والإنتاج الفلاحي التحدي الأكبر أمام السياسة المائية لبلادنا.

وبالتالي نسائلكم اليوم، عن كيفية تدبير المياه والإنتاج في القطاع الفلاحي في المدارات السقوية على الخصوص؟
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون،

فبعدا خصنا نعرفو بأن بلادنا عندنا 1.6 مليون هكتار اللي مسقية، وفيها 700 ألف هكتار اللي هي فالدوائر السقوية بالسدود الكبرى، بحال اللي جا فالكلام ديال السيد المستشار المحترم، فهاذ الدوائر السقوية كتعطينا تقريبا 45% من القيمة المضافة الفلاحية لسنة عادية، وملي كتكون سنة جافة كتوصل حتى لـ 70% ديال المساهمة ديال هاذ 700 ألف هكتار فالنتاج الداخلي الخام الفلاحي.

وكيبيلج حجم ديال المياه المخصصة للسقي فهاذ الأحواض—كما قلت هاذ السنة هاذي—أقل من 700 ألف؛ 600 ألف وكذا و80.. مليون متر مكعب، مقارنة مع 3.5 مليار متر مكعب فالمتوسط، اللي كان كيمشي للقطاع لسنة عادية.

فالتقييدات صارمة على مستوى التدبير ديال الري، واتخاذ تدابير ضرورية لترشيد استعمال المياه، من خلال:

- تتبع دقيق لتطور الوضعية المائية بجميع الأحواض لبرمجة ومراجعة الحصص المائية؛

- إعطاء الأولوية لسقي الأشجار المثمرة والزراعات الأساسية فالأماكن اللي باقي فيها السقي؛

- منح رخص مؤقتة، راه كانت جات فواحد التدخل ديال السيد المستشار، كايين واحد... مع السيد وزير التجهيز، اتفقنا باش يكون

ليناش نجيو في واحد الوقت ونقولو نبدلو هاذ الشئ كله وهذا، راه هاذو الناس اللي عايشين بالأنظمة والفلاحة وكاين واحد التاريخ عندهم... وإلخ، ولكن التوجيهات والآليات ديال العمل ديالنا واللي هي التحفيزات ديال الدولة راه تتمشي في هاذ الطريق فين خصنا نمشيو؛ إذن غير باش نكونو واعيين بأن هاذ الشئ..

المعادلة اللي عندنا اليوم هو أننا خصنا نخدمو على هاذ الشئ اللي استراتيجي، ملي تتسمعو هاذ البرامج الكبرى وهذا اللي هي مكلفة جدا كما قلتو، ولكن تنديروها تحت الضغط ديال الطرفية، هذا هو اللي صعب، يعني خصنا نعالجو ما هو استراتيجي تحت هاذ الطرفية اللي هي صعبة، ولكن المعادلة المهمة واللي ما خصناش نساوها هو تثمين الماء، وأنا متفق معكم، خصنا الزراعات اللي غادي تثمن الماء، ملي تنهضو على تثمين الماء ما تنهضو غير على الفلاح ولا ذاك المنتج شحال تيخدم ديال الناس، هذاك المتر مكعب شحال كان غادي يخدم لنا ديال الناس، هاذ الناس اللي تنقولو الفلاحة تتخدم 40% نتاع الشغيلة، شكون اللي غادي إيلا مشى هاذ الإنتاج راه ما كاينش اللي غادي يشغلهم، إذن المعادلة ولا نقول هاذ اسميتو التثمين ديال الماء راه باقي ما عندناش الجانب الاقتصادي اللي خصو يعطي مع هاذ الأجوبة لهاذ الشئ، أشنو هو التثمين ديال الماء؟ راه ماشي غير ذاك الإنتاج ولا المروددية اللي غتتمشي للفلاح، ولكن هاذ الشئ اللي تيخلقو هاذ المنظومة ديال الفلاحة وهاذ الاستقرار اللي كاين في العالم القروي بفضل هاذ المنظومات الفلاحية.

فاليوم، المقاربة ديال الحكومة هو التسريع في تنزيل هاذ البرامج والاستدراك ديال هاذ الشئ اللي واحد التأخير اللي كان عندنا، ولكن كل حاجة راه خصها الشروط ديالها والظروف ديالها، ولكن اليوم وصلت خصنا التحلية راه هاذي 3 سنين، 4 سنين ولا قبل ما تدار اشتوكة كانت بحال واحد طابو، اليوم راه ولات باللي ممكن، خصنا نمشيو فيها، ومتفق معاكم دابا اللي خصنا نحسنوه هو خصنا نهبطو شوية بالكلفة وخصنا تقنيات جديدة ندخلوها باش تكون ناجعة، وخص كذلك الاستثمار الخاص، ملي تنقولو الاستثمار الخاص ماشي غير الشركات اللي غادي ينجزو ذاك الشئ ومن بعد تخلصو، لا؛ بغيت حتى المنتجين الكبار يدخلوهم باش يستثمرو في هذا في هاذ المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

وأمر للسؤال الآتي العاشر موضوعه "تدبير المياه والإنتاج في المدارات السقوية"، ومع مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكراً السيد الرئيس.

وتوسيع سعتها، حيث هنا أكثر من ثلثي التساقطات المطرية تضيع في البحر.

كما نقترح معكم، السيد الوزير:

- التشجيع على اعتماد تقنيات التكنولوجيا الحديثة في الري؛

- العمل على إدخال فلاحات بديلة بأخرى غير مستهلكة للماء؛

- وضع مخططات مديرية للإنتاج الفلاحي، دورها الحد من تهاافت المنتجين على السلاسل الفلاحية المستهلكة للماء ولا تراعي الإجهاد المائي ببعض المناطق، كما أنها لا تراعي السوق الفلاحية، ففي الكثير من الأحيان، فالإنتاج يكون معرضا للضياع.

واستخلاصا للعبر من الوضعية الحالية، يجب العمل على تكثيف الجهود من أجل عملية تحسيس شاملة وبشقي الأساليب المتاحة لعقلنة وترشيد استعمال الماء مستقبلا، حتى تكون عادة وليس استثناء.

وختاما، نتضرع للمولى عز وجل أن يغيث البلاد والعباد، ويوفقكم في مساعيكم وجهدكم للنهوض بالفلاحة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر موضوعه "دعم وتنمية المنتوجات المجالية" وفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم، السي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

حول تثمان المنتوجات المجالية نساثلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كتولي استراتيجية الجيل الأخضر واحد.. كيف ما كان مخطط المغرب الأخضر أهمية كبرى لتنمية المنتوجات المحلية والمجالية وتحسين التسويق ديالها عبر رؤية استغلال المؤهلات المحلية، وتثمان هذه المنتوجات على أساس مقارنة سلسلة القيم بناء على ثلاثة ديال الأولويات:

عندنا واحد الليونة فالمناطق اللي فيها خصوصا الأشجار؛

- تقييد مساحات الزراعات المستهلكة للماء في انطلاق تحسن المخزون؛

- اعتماد الري التكميلي حسب المناطق توفر المياه وتسريع إنجاز مشاريع عصنة شبكات الري بدوائر الري الكبير؛

- مواصلة التجهيز بالسقي بالتنقيط وكذلك السعي إلى خفض من الضياع ديال المياه؛

- متابعة توسيع الري بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة، عندنا هنايا 37 ألف هكتار اللي كنتنظر باش توسع وتجهز؛

- مواصلة برنامج إعادة تأهيل الدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة اللي حضرت عليها؛

- وعندنا كذلك تحسين خدمة الماء والاستدامة ديالها باستعمال التقنيات الحديثة، وخصوصا التقنيات اللي مبنية على الرقمنة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب، واخا كنت كتدير الإشارة، بغيتي السيد الوزير يتجه فالاتجاه ديالك فالجواب، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

تعلمون السيد الوزير أن الفلاحة قاطرة النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، كما أن نمو الناتج الفلاحي المغربي وارتفاع الصادرات الفلاحية رهين بتوفر العرض المائي.

نحن بحاجة أكثر مما مضى إلى مناقشة هذه الإشكالية بالموضوع هي لازمة، علما أنه أصبح من الصعب تأمين الري في مجموعة من المناطق التي عرفت انخفاضاً غير مسبوق في منسوب المياه الجوفية.

السيد الوزير،

هناك تطور ملحوظ في الطلب على الماء، بفعل تطور الفلاحات التي تستهلك الماء والصناعات القائمة على أساس الماء، ثم النمو الديمغرافي الذي يزيد من الطلب على الماء للاستهلاك الأسري.

أمام هذا الارتفاع أصبح من اللازم وضع سياسة عمومية تسير في اتجاهات متعددة:

الأول، تنوع العرض المائي بتحلية مياه البحر وتصفية المياه العادمة للاستعمالات الفلاحية والصناعية؛

الثاني، ترشيد استهلاك الماء بتطوير قنوات وتقنيات الري واعتماد فلاحات بديلة وغير مستهلكة للماء، ثم تحسيس وتكوين الفلاحين وكل مستعملي الماء لامتلاك عادات غير مستهلكة؛

الثالث، تعزيز تعبئة الماء ولاسيما المياه السطحية بتطوير السدود

التشجيع ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لكم، السيد الوزير، على توضيحاتكم القيمة.

إننا ننوه بالأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة لهذا الموضوع، بوضعها استراتيجية واضحة ومضبوطة لدعم المجموعات المنتجة واثمين المنتوجات المجالية والتي تنطلق من تأهيل التعاونيات وإقامة شركات التجمع، مروراً بإنشاء منصات لوجيستكية تجارية، ثم إبرام وتفعيل اتفاقيات مع المراكز التجارية، بالإضافة إلى دعم المجهودات المبذولة من أجل ترميز المنتوجات الفلاحية والحملات الإشهارية المواكبة، وهو ما يعني المواكبة الشاملة للفاعلين في المجال، بدءاً من أول نقطة إلى آخرها.

إذ أن تبني الوزارة لهذه الاستراتيجية لم يأت من فراغ، بل هو راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه المنتوجات المجالية في تعزيز التنمية المحلية، باعتبارها مورداً هاماً لخلق الثروة وتحسين الدخل في العالم القروي، خاصة للنساء العاملات وإحداث فرص مهمة للشغل، تساعد شباب هذه المناطق على الاستقرار بالقرى عوض الهجرة إلى المدن.

كما أنها رافعة أساسية ومهمة للحفاظ على الموروث الثقافي والتنوع البيولوجي، الذي تزخر به المملكة في القطاع الفلاحي.

السيد الوزير،

لذا، فإنكم مطالبون بـ:

أولاً، تعزيز وتقوية هذه التعاونيات، وذلك بالعمل على إشراك جميع التعاونيات بمختلف منتجاتها بالتناوب وضمان حضورها بالمعارض والتظاهرات الوطنية والدولية حتى تتمكن من تطوير أداؤها والانفتاح على أسواق أخرى تمكنها من فرص أكبر لتسويق منتجاتها، وبالتالي الرفع من رقم معاملاتها التجارية؛

ثانياً، مواكبة التعاونيات والشركات الصغيرة جداً لتنوع واثمين منتوجاتها الموجهة للتصدير، وذلك بوضع رهن إشارتهم على صعيد كل إقليم أو على صعيد كل مديرية إقليمية مختبرات تحليل الزيوت، على سبيل المثال زيت أركان؛

ثالثاً، تسهيل عمليات الاستيراد المؤقت لمعدات التعبئة بمختلف أنواعها من الخارج والتي تشكل عبئاً مادياً على هذه التعاونيات، نظراً لضرورة وضع كفالة مالية أثناء عملية الاستيراد، وبالتالي البحث عن

أولاً، تنظيم المنتجين للمنتوجات المحلية في تجمعات مهنية بالتعاونيات والاتحادات والتجمعات ذات النفع الاقتصادي، من أجل توسيع وتحسين العرض؛

ثانياً، اثمين المنتوجات المحلية عبر إنشاء وحدات التثمين، التأهيل عبر برامج المواكبة والتكوين؛

وثالثاً، الترميز للرفع من قيمة هذه المنتوجات وحمايتها من التقليد واثمين ثقة المستهلكين.

والمحور الثالث هو:

- تنظيم ودعم التسويق؛

- إنشاء منصات لوجيستكية وتجارية؛

- تحسين ولوج المنتوجات المحلية إلى الأسواق الحديثة وطنياً ودولياً؛

- الترويج للمنتوجات المحلية بوسائل متنوعة بإنجاز حملات إعلامية مؤسسية.

ومنذ انطلاق استراتيجية الجيل الأخضر، تم إنجاز عدة مشاريع:

- أولاً، بناء وتهيئة وترميم وتأهيل أكثر من 380 وحدة للتثمين فهاذ ثلاث سنوات الماضية واقتناء آليات وتجهيزات عصرية لتثمين وتطوير العرض لفائدة المنتجين؛

- دعم التسويق لفائدة أكثر من 450 تنظيم مهني عبر اقتناء لوازم التعليل والتلغيف؛

- دعم التحاليل المخبرية للتخفيف من كلفة الإنتاج؛

- تكوين ومواكبة المنتجين وتأطيرهم على المستوى التقني والتجاري؛

- المشاركة في المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية؛

- تنمية التجارة الإلكترونية؛

- إنشاء الأسواق التضامنية والأكشاك التعاونية؛

- إنجاز مشاريع تضامنية مندمجة لتنمية سلاسل المنتوجات المحلية لفائدة المنتجين الصغار والشباب والمرأة التي هي مندمجة، فيما الرفع من الإنتاجية والتثمين ودعم الترميز. اليوم عندنا 79 منتج محلي اللي هو مرمز، واللي فيها المؤشر الجغرافي المحلي (IGP³) والعلامات المميزة للمنشأ (SDOQ⁴) وهاذ الشي منذ 2009، يعني منذ نشر القانون اللي كيسمح بهاذ الترميز، وعندنا كذلك إرساء واحد الرمز جماعي، (Terroir du Maroc)، "أرض المغرب".

وعندنا كذلك تنظيم مباراة وطنية سنوياً للمنتوجات المحلية اللي

³ Indication Géographique Protégée.

⁴ Signes Distinctifs d'Origine et de Qualité.

- أولاً، تشييد الموانئ ونقط التفريغ وقرى الصيادين؛

- بناء شبكة من أسواق البيع الأولي للسمك من الجيل الجديد؛

- بناء شبكة من 10 ديال الأسواق للبيع بالجملة خارج الموانئ لدعم السوق الداخلية ومحيط توزيع منتجات الصيد، وهذه الشبكة سيتم التعزيز ديالها بأسواق جديدة وبعض الأسواق ديال التقسيط كذلك اللي ما عمرو ما كتمشيو لهم، ولكن اليوم راه خصنا يكون استثمار في هاذ الاتجاه؛

- إعادة هيكلة مهنة بائع السمك بالجملة للحد من الوسطاء، وهذا عندنا واحد القانون اللي غادي يجي، إن شاء الله، في هاذ الإطار.

وبخصوص الأسعار المتداولة على مستوى أسواق البيع بالجملة، فهي كتخضع للمنطق ديال العرض والطلب طبعاً، وتتأثر بعوامل متعددة، وكما أن الأثمان ديال التقسيط لبيع المنتجات السمكية تخضع حتى هي للمبدأ ديال العرض والطلب، لكنها تتأثر بتدخل مختلف الوسطاء، واللي هوما متنوعين من مواقع البيع بالجملة حتى الأسواق ديال البيع بالتقسيط.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

ربما السيد الوزير، أولاً، مشكوراً على الجهود اللي تدارت في هاذ الأساس هذا، وربما جاوبتو.. لأن الوسطاء هم الإشكال كبير جداً.

السيد الوزير،

تفاعلاً مع جوابكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولاً، مما لا شك فيه، السيد الوزير، أن قطاع الصيد البحري ببلادنا يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما لا تعكسه مؤشرات، إذ يساهم فقط بـ 2% من الإنتاج الداخلي الخام ويوفر حوالي 240.000 منصب شغل مباشر ونحو 650.000 منصب شغل غير مباشر، ورغم إطلاق بلادنا لاستراتيجية "اليوتيس" منذ 2009 وبلورة البرنامج الوطني للاقتصاد الأزرق بشراكة مع البنك الدولي، ورغم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلادنا لامتداده على واجهتين بحريتين وتوفره على شريط ساحلي يقدر بـ 3500 كلم، لا تزال أسعار الأسماك في الأسواق الوطنية تعرف ارتفاعاً كبيراً تفوق القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وهو واقع أكدته أرقام المذكرة الإخبارية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط مؤخراً، مما يستلزم، السيد الوزير، إعادة النظر في السياسة القطاعية، والتي تركز فقط على التصدير بنسبة بلغت 85% على حساب السوق الداخلي.

صبيغ بسيطة للمعاملات التجارية لهذه التعاونيات لتأخذ بعين الاعتبار وضعيتها المادية والاجتماعية.

وشكراً لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

وأمر للسؤال الثاني عشر وموضوعه "غلاء الأسماك رغم وفرة الإنتاج".

والتقديم من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن غلاء السمك رغم وفرة الإنتاج؟

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه

والغابات:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فأولاً، بغيت غير أشير إلى الأهمية ديال الصيد البحري كقطاع حيوي لتعزيز الأمن الغذائي ديال بلادنا، وفي هاذ الإطار مخطط "اليوتيس" واللي انطلق في 2009 وأعطى الانطلاقة ديالوسيدنا الله ينصره، كيتم العمل في هاذ الإطار على حماية الثروة السمكية من خلال:

أولاً، التدبير ديال هاذ الثروات عبر مخططات لهيئة المصايد لضمان الاستدامة ديالها وضمان تزويد الأسواق الوطنية بكميات كافية ومنتظمة وذات جودة عالية؛

ثانياً، تكييف وتقوية القوانين المنظمة لهذه المخططات وتقوية مراقبة أنشطة الصيد البحري؛

ثالثاً، تشجيع الاستثمار في مجال تنمية وتربية الأحياء المائية اللي هو قطاع واعد.

كما نعمل على تعزيز البنيات التحتية للتسويق لتسهيل حصول المواطنين على حاجياتهم من الأسماك، وذلك من خلال:

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية (ONSSA⁵) يعمل على مراقبة مستمرة لجميع المواد الغذائية للتأكد من الجودة ديالها والسلامة الصحية ديالها، وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل، خصوصا 2 ديال القوانين، القانون 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، والقانون 83.13 حول زجر الغش في البضائع.

وتتركز المنظومة ديال المراقبة المعتمدة للمنتجات الغذائية أساسا على:

- أولا، منح الرخص والاعتمادات الصحية لكل المؤسسات ديال القطاع الغذائي، حيث لا يجوز لأي وحدة صناعية إنتاج المواد الغذائية بدون الحصول على الاعتماد أو الترخيص؛

- مراقبة لكل مراحل التصنيع المعتمدة على مبدأ تحليل المخاطر؛

- إجبارية تتبع مسار المنتج على امتداد السلسلة من أجل سحب المواد غير المطابقة للقوانين الجاري بها العمل.

ولضمان شمولية عملية المراقبة، يقوم المكتب بمراقبة يومية ومكثفة للمواد الغذائية المنتجة محليا أو المستوردة، وكتشارك كذلك كل مصالح المكتب في حملات دورية للمراقبة بنقط البيع، تحت إشراف السلطات المحلية، في إطار لجان محلية مختلطة للمراقبة، ويقوم المكتب كل سنة بإنجاز مخططات الرصد والمراقبة للمنتوجات الغذائية، للتأكد من تطبيق احترام القوانين الجاري بها العمل وعدم احتواء المنتجات الغذائية لمواد مضرّة بصحة المستهلك من خلال:

- أولا، أخذ عينات من المنتجات الغذائية للقيام بالتحاليل والأبحاث المخبرية اللازمة؛

- تحرير محاضر والقيام عند الاقتضاء بعمليات الحجز والإتلاف، فقط باش نعطي بعض الأمثلة ديال الأرقام ديال السنة الماضية، القيام بـ 43 ألف زيارة ميدانية للمراقبة، مراقبة 5.2 مليون طن من مختلف المواد الغذائية في السوق المحلية وعند الاستيراد، حجز وإتلاف 3440 طن من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك، إرجاع 2250 طن من المواد الغذائية المستوردة غير المطابقة.

شكرا.

ثانيا، على هذا الأساس، وبالموازاة مع تطورات على مستوى الإنتاج والتصدير والاستثمار، كان من المفروض أن تكون الأسماك بديلا غذائيا مناسبيا وبأسعار ملائمة للأسر المغربية، خصوصا بعد الارتفاع المسجل في أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء، خاصة وأننا على مشارف بداية شهر رمضان الذي يرتفع فيه الطلب على هذا المنتج الأساسي، وهو ما يتطلب العمل على تقنين أسواق البيع بالجملة وأسواق البيع بالتفصيل في مختلف مدن المملكة، وتوسيع الاستثمارات في مجال النقل والتوزيع والتموين، وخلق فضاء ملائم لتسويق المنتوجات، إلى جانب دعم أسعار المحروقات المستعملة في الصيد، والتي انعكس ارتفاعها على أسعار المنتوجات البحرية.

ثالثا، مستحضرين الطابع الاجتماعي الصرف لقطاع الصيد التقليدي، إذ يوفر 60.000 منصب شغل مباشر ويتوفر على 17.000 قارب صيد، نتطلع، السيد الوزير، إلى تأهيل وعصرنة ودعم هذا القطاع والرفع من وثيرة إنجاز قري الصيد وتجهيزها وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأقاليم في توزيع حصص الصيد، ونتطلع كذلك إلى تحسين الوضعية الاجتماعية المزرية للصيادين التقليديين.

وفي هذا الإطار نسائلكم، السيد الوزير، عن الإحصائيات والأرقام المتعلقة بانخراط مهنيي القطاع في ورش الحماية الاجتماعية.

رابعا، السيد الوزير، بعد توفير بروتوكول الصيد الموقع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، يعيش المهنيون المغاربة والأوروبيين على وقع الترقب، لذلك نسائلكم عن مستجدات ومآل هذه الاتفاقيات؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث عشر موضوعه "حماية المستهلك من المواد الغذائية الفاسدة"، ومع فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي ستتخذها وزارتك من أجل الإسراع بمعالجة استفحال ظاهرة الغش في المواد الغذائية أو الفاسدة غير الصالحة للاستهلاك؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

⁵ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم.

ونثمن عاليا المجهودات التي تقوم بها المصالح المختصة بمراقبة المنتوجات والمواد الغذائية، لكن، السيد الوزير، هناك بعض الإشكاليات التي مازالت مطروحة كيف ما جا فالكلمة ديالكم بأنه هاذ المواد اللي كنجزوها كنصيفطوها للمختبرات، ولكن كاين مختبر واحد اليوم فالمغرب اللي هو مختبر الدار البيضاء، وهذا كيشكل واحد العائق، لأنه هاذ المختبر ملي كنصيفطو ليه بعض التحليلات كتاخذ واحد الوقت طويل واللجنة كتولي كتسنى مدة شهر ولا أكثر من ذلك باش تاخذ الإجراء اللازم وهذا كيغطل شوية هاذ العملية ديال المراقبة.

وفي نفس الوقت كاين واحد الإشكال، السيد الوزير، اللي هو الإشكال اللي كان في بعض اللجان الإقليمية اللي كيشرف عليها السادة العمال والولاية، وهاذ اللجان كانت كتساعد وكان عندها واحد القوة بأنه ما يمكن لها تحجز في الفترة السابقة في السنة من قبل 2011 من بعد 2011 كيتبدل القانون كتولي هاذ اللجان ديال المراقبة ما عندهاش حق الحجز، دائما كتسنى (l'ONSSA) باش تكون حاضرة وهي اللي عندها هاذ الحق هذا، وفي نفس الوقت احنا كنبالو السيد الوزير بأنه هاذ اللجان هاذي كنعرفو بأنه رمضان على البواب وخص هاذ اللجان ديال الأقاليم وديال العمالات تخرج حتى هي تشتغل وتعاود تشوف فهاذ القوانين باش تعطاها واحد القوة كيف ما كانت قبل 2011 باش يمكن لها ترصد هاذ المنتوجات، لأن كاين بعض النوبات كتنلقاو غير التاريخ فات واللجنة ما تقدر تدير والو خصها تسنى (l'ONSSA) تيجي تدخل.

وفي نفس الوقت تنقولو بأن وزارة العدل خصها تدخل فهاذ الإشكال هذا، ونشوفو بعض القوانين الجزرية، لأنه لا يعقل، السيد الوزير، أن واحد الشخص هاز سكين في محاولة قتل شخص آخر كنعطيوه عامين وواحد كيدير مواد قاتلة كيقتل عدد ديال الناس وكنعطيوه شهر و5000 درهم ذعيرة هاذ الشي لا يعقل، خص النظر فهاذ القوانين الجزرية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياهوالغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير هاذ الشي ديال المختبرات، احنا في الإطار ديال التوسيع إن شاء الله.

كاع فين كاين، كاين (les agropoles) كاين تما المختبرات، واليوم غادي يتم التجهيزات ديالهم على الصعيد الوطني.

اللجان الإقليمية متفق معك عندها واحد الدور كبير وخصها تشتغل، ولكن اللي خصنا هو إعادة النظر فالقانون باش ذيك (l'ONSSA) نعطيولها القوة باش هي اللي تحجز ملي تلقى شي حاجة، وهي اللي تسد وهي اللي تعاقب وما يمكن لناش نتسناو حتى تكون.. هذا اللي كاين في عدة بلدان أوروبية هو (c'est l'autorité sanitaire) هي اللي كتدير ذاك الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الربع عشر موضوع "تشجيع صناعة زوارق الصيد التقليدي بالمغرب".

ودائما مع فريق التجمع الوطني للأحرار، وهاذ المرة مع السي صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل تشجيع صناعة قوارب الصيد التقليدي، وفق المقاييس القانونية الحديثة، التي تستجيب لمعايير السلامة والبيئة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياهوالغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فصناعة السفن ديال الصيد البحري بصفة عامة بما فيها زوارق الصيد التقليدي كتخضع لمقتضيات ديال القانون 59.14 واللي كيتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة البناء ديالها والترميم ديالها، وكيشترط هاذ القانون الحصول على رخصة مسبقة كتسلمها إدارة قطاع الصيد البحري وكينص هاد القانون على:

- أولا، التحقق من مطابقة أشغال البناء أو الترميم للمواصفات التقنية المبينة في الرخصة، واحترام ديال شروط السلامة واللي وخصها

كذلك، السيد الوزير، يمكن نأكدو بأن الأسابيع اللي فاتت كان فقدان ديال واحد العدد ديال البحارة ديال الصيد التقليدي، واللي هوما أكثر عرضة لهاد الحوادث البحرية، وراك ذكرتو في الأرقام اللي قلتو، السيد الوزير، اليوم الأسطول ديال الصيد التقليدي فيه 17 قارب ديال الصيد التقليدي، 1800 يالاه هي اللي ديال البوليسدير، لأن هاد البواخر ديال البوليسدير هي اللي كتكون في نفس الوقت وسيلة السلامة لأن ما كتغرقش واخا كتقلب ولا هذا كتبقى وسيلة سلامة كيتمسكوها البحارة، الوقت اللي 16.000 قارب ديال الصيد بالخشب اللي ما عندو حتى شي معايير، السيد الوزير، ديال الملاحه وهذا عار.

لازلنا نستمر اليوم في صناعة هذه القوارب من الخشب اللي عندها، أولا، تأثير على البيئة واللي واحد المجموعة ديال الدول كلها وقفت هاد النوع ديال البواخر.

كذلك، هاد القوارب، السيد الوزير، كتعرفو ما بقاتش تستعمل غير فالصيد الناس كيتعملوها حتى فالهجرة السرية، لأن ما يمكنش نتعرفو على واحد القارب اللي مصبوغ غير بالصباغة اللي ما عندناش واحد الوسيلة باش نتعرفو فيه، وكذلك واحد المجموعة ديال القوارب ديال الصيد التقليدي اللي تعرضت للسرقة من أجل هاد العملية ديال الهجرة السرية ما يمكنش تتبع ديالها.

كنشكروكم على هاد التصور ديالكم اللي هو واضح هو أنه تشجيع القوارب داخل أوراش اللي هي مصنفة واللي هي كتكتسب واحد المعايير ديال السلامة فالصناعة ديالها.

كتعرفو، السيد الوزير، فعلا هاد القوانين اليوم اللي خرجت ما هي إلا تنظيمات إدارية، ولكن ما كاينش فيها كنددو النوع والمعايير ديال السلامة اللي كيتم بها الصناعة ديال القارب، فأى واحد اليوم كيفتح واحد الورش وكيبدا يبني فواحد القارب خصك تجيب ليه الوثائق الإدارية فعلا، هاد الشي ما كنكروهش، ولكن تقنية الصناعة راه مسألة جد مهمة.

كذلك، السيد الوزير، كنهوكم واليوم حاضر السيد وزير العدل اللي التحق بالقاعة، كنطلب باش نعجلو هاد القانون اللي هو كيدخل فتعويض هاد المفقودين فالبحر، اليوم هاد 10 البحارة اللي ماتوراها العائلات ديالهم اليوم، السيد الوزير، ما غيتعوضو من هنا عام ونهار عاد ياخذو شهادة الوفاة، مع العلم أنهم مفقودين فالبحر، وهذا عار، هادي واحد الشريحة مهمة اللي كتشتغل على ظهر البواخر اللي كتشتغل فواحد المهنة اللي هي جد خطيرة، لازم نعطيها الحق ديالها ونديرو ليها واحد الالتفاتة جد مهمة.

وشكرا.
السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد المستشار المحترم.

تكون في هذه السفن، من خلال طبعا تنظيم زيارات ديال المراقبة ديال الأوراش اللي كيتم فيها الأشغال:

- توفر مالك ورش بناء السفن على سجل سفن الصيد وموضوع مباشرة البناء.. واللي خص يكون التتبع في الوقت اللي كتكون فيها البناء طرف اللجن ديال المراقبة.

وفي إطار التأهيل والعصرنة ديال سفن الصيد التقليدي، تم في سنة 2017 إصدار دورية تحدد الشروط ديال الموافقة على واحد النموذج أولي، واحد (l'homologation) ديال زوارق الصيد المصنوعة من المادة ديال البوليسدير، مع مراعاة ديال الشروط ديال السلامة والبيئة، وبلغ العدد ديال النماذج الموافق علمها لحد الآن 37 نموذجا، وكيبيلغ العدد الإجمالي ديال الزوارق ديال الصيد التقليدي في بلادنا حوالي 17.000 زورقا، وفيها تقريبا 1800 زورق مصنوع من مادة البوليسدير، واللي هي شغالة اليوم.

وطبعا احنا في القطاع ديال الصيد البحري كنشجعو صناعات السفن للصيد التقليدي أو الزوارق، لكن وفق الضوابط المحددة في القانون السالف الذكر ومخططات التهيئة واللي كتخضع للمرسوم 2.18.722 لضمان استدامة الصيد وحماية الموارد البحرية.

احنا الهدف ديالنا، إن شاء الله، في إطار ديال التأهيل ديال الصيد التقليدي، أول إجراء اللي بغيناه هو كلشي يتحول للزوارق ديال البوليسدير، لأن فيها ضوابط ديال السلامة، أولا، ديال الإنسان ديال البحارة، ثانيا كتكون المراقبة. كتكون التتبع ديالها، كتكون هي (marquées) ماشي غير اللي جا يصنع الزورق في الغابة ويدخل للبحر وفيها عدة مزايا، هذا هو الهدف ديالنا، ولكن خصنا واحد التمويل إن شاء الله اللي احنا كنعقلو عليه في نفس الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السي صبري، في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا، السيد الوزير، على هذا الجواب القيم ديالكم.

هو في الحقيقة هاد السؤال كيتزامن مع واحد الفاجعة المؤلمة اللي عرفتها السواحل المغربية هادي 3 ثلاثة أيام اللي عرفت الغرق ديال واحد الباخرة ديال الصيد، وتم فقدان ديال 10 ديال البحارة اللي كانوا على ظهر هاد الباخرة الوقت اللي تم الإنقاذ 16 بحار، فهذه المناسبة نتقدم بتعازينا الحارة للعائلات ديال هاد البحارة المفقودين وكذلك الأسرة ديال القطاع ديال الصيد البحري، وكنشكروكم، السيد الوزير، للتتبع ديالكم الشخصي للإنقاذ ديال هاد البحارة اللي كانوا على ظهر هذه الباخرة.

مليار درهم، استفاد منها 2.7 مليون فلاح. وهذا الأرقام خصكم تدخلوها وراه مهمة تشوفوها حتى هي ما نشوفوش غير الصادرات؛

- إطلاق 989 مشروع للفلاحة التضامنية بحجم استثمار القدر ديالو 15 مليار درهم لفائدة حوالي 730 ألف مستفيد؛

- تعزيز إدماج الفلاحة المغربية في السوق العالمية وتحسين القدرات ديال التنافسية ديالها.

وعلى الصعيد الاجتماعي، مكن مخطط "المغرب الأخضر" على:

- تحسين مستوى دخل الفلاحين بأكثر من 48% وهذا الشيء بالمتوسط؛

- ضمان مستوى جيد من الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتوجات الغذائية فيها الفواكه والخضر والحليب واللحوم 100% والحبوب 53% ملي كتكون الأمطار وكتكون سنة عادية والسكر 46%.

وعبر القطاع الفلاحي، على الصمود خلال فترة الأزمات، عشنا كوفيد، وحتى اليوم كنعيشو اليوم هاذ الصعوبة، ولكن باقية الأسواق ديالنا ممونة، حيث استطاعت الفلاحة المغربية تموين الأسواق بشكل مستمر، ومكن تقييم مخطط "المغرب الأخضر" من إبراز محاور لتحسين القطاع.

أولا، عندنا هيكله مسالك التوزيع وعصرنة المجازر وتسريع وتيرة التثمين، وفي سنة 2020 عام ديال انتهاء هاذ المخطط بناء على هاذ التقييم، كانت بلورة ديال إستراتيجية "الجيل الأخضر" والتي هاذ التحديات اللي كانت ولات أهداف فالمخطط، ولكن ما خصناش نحكمو على.. خصنا نكونو عندنا واحد التقييم اللي هو تقييم موضوعي.

اليوم، راه ما يمكناش نتجوبلا مطر ولا بلا ماء، هذا هو المسائل اللي ما خصناش نخلطوها، ولكن الرؤية ديال القطاع الفلاحي..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

أعيد لكم الكلمة، السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الوزير،

إن التقييم الحقيقي لمخطط "المغرب الأخضر" هو تقييم لمدى استفادة الشعب المغربي منه وتأثيره على أسعار المنتجات الزراعية، التي عرفت ارتفاعا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة، غلاء الخضر والفواكه والنقص الحاد في مادة الحليب واللحوم البيضاء والحمراء، التي تجاوز سعرها 100 درهم، خاصة وبلادنا مقبلة على شهر رمضان،

وأمر للسؤال الخامس عشر موضوعه "مخطط المغرب الأخضر"، ومع مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار السيد الكرش.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

رغم أن مخطط "المغرب الأخضر" قد ساهم في إدخال العملة الصعبة، غير أنه لم يستطع إلى حد الآن فض التبعية للخارج فيما يتعلق بالأسمدة والأعلاف، بالإضافة إلى أن الوضع اليوم متسم بارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية وفقدان 229 ألف منصب شغل في الوسط القروي وهجرة 252 ألف من البادية إلى المدينة سنويا، في ظل استراتيجية مخطط "المغرب الأخضر"، الذي وضع كأول استراتيجية فلاحية من أهم ركائزها الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية مع الحد من تأثيرات التغيرات المناخية.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، حول تقييمكم الحقيقي لسياسة ونتائج المخطط الأخضر، الذي طالما يلبي حاجيات بلدان الاتحاد الأوروبي على حساب الأمن والسيادة الغذائيين للمغاربة، وما مدى تحقيق للأهداف المتوخاة منه؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فمخطط "المغرب الأخضر" منذ الانطلاقة ديالو في 2008 ساهم في إعادة ديال التموضع ديال الفلاحة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في بلادنا، فبالإضافة إلى تحسن واضح في الإنتاجية، سجلت المؤشرات ديال الإستراتيجية وضعية إيجابية بفضل جهود كل من الدولة والمهنيين.

فعلى الصعيد الاقتصادي، بعض الأرقام:

- الرفع من الناتج الداخلي الخام بمعدل نمو سنوي متوسط كيبليغ 4.7%؛

- الرفع من حجم الاستثمارات عبر تعبئة 132 مليار ديال درهم،

فيها 41% ديال الاستثمار العمومي، و59% من الاستثمار الخاص؛

- إرساء ديناميات لإدماج الفلاحة الصغيرة والمتوسطة باعتماد 43

الذي يتطلب توفير المواد الغذائية الضرورية، وفق القدرة الشرائية لجل المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

صرحت الحكومة في مناسبات عدة، أن المخطط ساهم في ارتفاع الإنتاج الزراعي خلال العقد الماضي وتضاعفت الصادرات الفلاحية ثلاث مرات، وتقلص عجز الميزان التجاري الزراعي وارتفع فرص العمل في القرى.

ويبقى السؤال المطروح، أين تتجلى هذه النجاحات؟ وجميع التقارير توجي عكس ذلك، كما أن لا أثر لذلك على جيوب المواطنين، فالمخطط فشل في تحقيق الأمن الغذائي لثمة مشاكل في السوق الداخلية وتركيزه على التصدير وتقليص الزراعات المعيشية. حيث أصبحت بلادنا تلجأ إلى استيراد اللحوم الحمراء ومجموعة من المواد الغذائية وتشجيعه زراعات مستنزفة للمياه، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من ندرة المياه.

كما أنه لم يحقق الهدف الأهم المتمثل في تحسين أوضاع الفلاحين الصغار ورفع قدرتهم الشرائية وإنشاء طبقة فلاحية متوسطة، بل ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية. حيث كان المستفيد الأكبر من الدعم هو الفلاحين الكبار، ولم يحد من اختلالات التسويق والوسطاء.

إننا في مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، نطالب الحكومة بالخروج من دائرة التردد والصمت غير المفهوم وأن تبادر باستعمال مواجهة الأوضاع المتأزمة بقرارات تجسد فعلا بالملمس رهان الدولة الاجتماعية على أرض الواقع، والكف عن لغة التبريرات والاختباء وراء الأسس الدولية للأزمات دون تقديم بدائل، والتدخل من أجل وضع حد لموجة الغلاء المتتالية، التي ترجعها الحكومة لما تسميه الفترات الاستثنائية والعبارة، التي تؤثر على إنتاجات المحاصيل الزراعية، وتارة بسبب الأزمة الصحية في القطاع الحيواني، وإنما الحقيقة والواقع تظهر مؤخرا بعد رفع الرسوم الجمركية عن صادرات المغرب لإفريقيا وتراجع أثمان الخضروات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

السيد الوزير، شكرا لكم على مساهمتكم معنا في أشغال هته الجلسة، وإلى فرصة قادمة بحول الله.

ونمر لقطاع وزارة العدل، ونرحب بالسيد وزير العدل معنا في أشغال هته الجلسة، والذي اختار أن يكون في آخر سلسلة تساؤلات اليوم، نظرا لانشغالات طارئة اليوم.

ومع السؤال الأول حول "تنفيذ الأحكام القضائية لصالح العمال"،

وفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ونحن بصدد الحديث عن الحقوق والحريات، أود أن أسجل من هذا المنبر القمع الذي تعرض له أطر وموظفو وموظفات وزارة الاقتصاد والمالية، وهم يتأهبون لتنفيذ الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها النقابة الوطنية الديمقراطية العمالية للاتحاد المغربي للشغل، وتعرضوا للعنف الجسدي والقمع، مما نتج عنه إصابات عديدة، في الوقت الذي نعتبر أن بلدنا قطعت مع كل هذه الممارسات البعيدة عن حقوق الإنسان والبعيدة عن مغرب الحريات وعن مغرب دستور حقوق الإنسان.

أما بالنسبة للسؤال، فإني أؤكد السؤال عن مآل تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح العمال؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

بالنسبة للجزء الأول أنا لا رأي لي فيه، الموضوع يهم وزارة المالية والجهات المختصة.

بالنسبة للموضوع الثاني، كما تعلمون أنه وفقا للنظام والقانون التنظيمي ديال السلطة القضائية فقد عينا قضاة التنفيذ بالمحاكم الابتدائية.

غير في هاذ القضية ديال التنفيذ باش نمشيولها مباشرة، كايين جوج مستويات ديال التنفيذ، سابقا كايين المنفذون اللي هم موظفين ديال الدولة وكايينين ما يسمي بالمفوضين القضائيين تيديرو بعض إجراءات التنفيذ، دابا وفقا لقانون المسطرة المدنية الجديد كلشي اعطيناه للمفوضين القضائيين، ما بقاوش موظفي الدولة يبقاوا في المحاكم ما غاديش يخرجوللتنفيذ، والإجراءات التنفيذية تقوم بها الطرف صاحب المصلحة المعني، وكاينة الملفات والقضايا التي ضد الدولة المغربية، أي ضد الدولة في مجموعة من القضايا الأخرى، والتي تطرح لها المشكل ديال المادة 9 من القانون التنظيمي للمالية، إلى غير ذلك.

بالنسبة للموضوع الأول اللي تهيم العمال والتي تهيم النقابات والتي تهيم المعامل، هاذي مسطرة يقوم بها المحامي باتفاق مع المفوض اللي

لتطبيق القانون هو استكبار على الدولة المغربية، هو إهانة لنا جميعاً، لأن على الحكومة أن تتحمل كامل مسؤوليتها، كما تحملت مسؤوليتها في مجالات أخرى ما خصهاش تكون عندنا السببية فالبلاد.

الحق في التقاضي ما غيوقفش عند الحق في الوقوف أمام القاضي والولوج إليه، بل الحق في التقاضي يجب أن يصل إلى منتهاه إلى أن يستفيد العمال والعاملات، وهن وهم الحلقة الأضعف، السيد الوزير.

أما المشرع لصالح الحلقة الأقوى، والحلقة الأقوى تستكبر على تنفيذ القانون والحلقة الأضعف هي التي غير محمية فهاذ البلاد.

مع كامل الأسف، القضاة ينطقون بأحكام نزيهة وبنار كها ونساندها، ومع كامل الأسف ليس هناك قوة قادرة في هته البلاد لتنفيذ الأحكام لصالح العاملات والعمال، فإذا كانت الإرادة السياسية قوية لديكم ولدى السلطات العمومية ستنفذ هته الأحكام كما تنفذ أمور أخرى، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

خمسة دالثواني، السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هو "الحجز لدى الغير" أو الحجز اللي كتبناه المؤسسة ديال الدولة اللي هي الترابية إلى آخره، ما كيمنعش المؤسسات العمومية، ما كيمنع المقاولات العمومية باش يمشي يحجز عليها، راه ما كايناش، أنا ما عرف منين جبتوهاذ الهضرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "حالة التوثيق العدلي ومداخل تطويره" مع فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حالة التوثيق العدلي ومداخل تطويره، نسائلكم السيد الوزير؟

تعيين، ويقوم بإجراءات التنفيذ، بعد ذلك المحامي عليه أن يتجه نحو اتخاذ جميع الإجراءات التي ربما يستلزم فيها الحجز أو الحجز التحفظي، الحجز لدى الغير أو إحالة الملف كله على صعوبة المقابلة أو شيء من هذا القبيل، ويبقى قاضي التنفيذ يتتبع إذا كانت هناك صعوبة.

لذلك، فالمسار ليس مسارا إداريا بل هو مساري دخل في إطار المحامي في علاقته مع زبونه وفي إطار.. اللي درنا احنا في وزارة العدل أنه يستعمل المجال ديال المفوضين.

الآن نحن غادي نديرو واحد الفوج جديد ديال المفوضين القضائيين اللي الآن تيجري به الامتحان واحد الجزء اللي تدخلنا اللي فيه 267 مفوض قضائي جديد، وغادي نوسعو المجال ديالهم باس نسهلو على المحامي اللي غادي يترافعو على العمال... إلخ، باش ينفذو.

بالنسبة لنزاعات الشغل انتقلت من 87.04% خلال سنة 2014 إلى 98.87% سنة 2022 يعني غير بعض الملفات اللي هي معلقة، ونقول لك.. أي بارتفاع قدره واحد 13.59، راه الحنكة ديال المحامي هي اللي تدير التنفيذ، بحيث تتمشي تدير المسطرة الدعوى، خص ذلك الساعة تمشي تحجز له، وذلك الساعة تدير الحجز التحفظي، ذلك الساعة تتمشي تضمن الحقوق ديال الموكل ديالي، ماشي تنتظر الحكم، تنتظر الحكم تتلقى القوة القاهرة، إما سد الشركة إما غيرها أو مشى تصرف فيها وتنبقوا أمام أزمة، هنا تبقى الحنكة ديال التعامل ديال المحامي في هاذ الملفات اللي يمكن له يوصل إلى التنفيذ، وهناك مساطر متعددة.

الشق الآخر، فيما يخص التنفيذات ديال الدولة احنا غادي نجيبو لكم اقتراح ديال إيجاد حل لهاذ المشكل، وراه هيأناه وغنجيبو لكم في الوقت المناسب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة المستشارة، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الوزير،

يعني بلا ما نلوحو الكرة لهيئة الدفاع، تنظن بأن كاينة غياب الإرادة السياسية القوية لدى السلطات العمومية ولدى الحكومة في السهر على تنفيذ الأحكام، لأن كاين مجموعة من المؤسسات الكبرى التي تستكبر، وتتحملو مسؤوليتنا السياسية، تستكبر وتتكبر على تطبيق وتنفيذ الأحكام، وأنتم أعلم، السيد الوزير، للبعض منها.

في طنجة عندنا، (l'APM) ف "مطاحن الساحل" في الرباط، شركة "السنوسي للنسيج"، ومعامل أخرى في مدينة الدار البيضاء، أرباب هته الشركات يرفضون الامتثال في تنفيذ هته الأحكام، بل البعض منهم هم أجنيبون مرحبا بهم ببلادنا يستثمرو، وفي استكبارهم على الامتثال

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل التوثيق العدلي هناك تغيير للقانون المنظم للعدول، ناقشناه فوزارة العدل ثم الأمانة العامة للحكومة، عندنا بعض الخلافات في بعض النقاط.

والموضوع التالي هو أنه كيف يمكن التعامل مع التعويضات اللي كياخذوها العدول، إعادة النظر مع وزارة المالية، نحن في نقاش مع وزارة المالية باش نرفعو من السومة ديال التعويضات ديال السادة العدول فهاذ القضية.

درنا قضية أخرى، ذوك النساخين حيدناهم، لأن اعتبرنا فالنص القانوني اللي مازال ما صدر اعتبرنا بأنه (l'ordinateur) دابا تيكتب، ما بقاش كيكتب النساخ، ولكن كنا غادي نلوحوهم للشارع، درنا واحد المجموعة ديال مناصب الشغل ودمجناهم فوزارة العدل باش نحميو الأسر ديالهم ونحميو العائلات ديالهم.

والآن داخلين فواحد المخطط، بدينا بسلا، وهو أنه كنسكانيو جميع الوثائق ديال الزواج ديال المغاربة، بدينا فسلا وغادي نبداء فجميع محاكم الأسرة.

هاذ القضية دالعدول كتعرف مجموعة نتاع التغييرات، أولا بغينا نتسناوشوية حتى نشوفو مدونة الأسرة أش كتتنص، باش نشوفو علاقتها بقوانين العدول، ثم غادي يجي قانون العدول را فيها التغييرات كلها، احنا ما عندنا إشكال فهاذ الموضوع هذا، وطلبو حوار احنا مستعدين نجلسو معهم ونتذاكرو معهم، راه ما عندنا مانع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

ونؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن إصلاح منظومة العدالة يجب أن يتم بشكل شمولي ولا يقتصر فقط على جانب من الجوانب، فكما هو معلوم أن هناك مجموعة من القوانين في حاجة إلى الملاءمة مع التطورات الدستورية والمؤسسية والاجتماعية التي عرفتها بلادنا، ومن بينها القانون المتعلق بخطة العدالة.

السيد الوزير،

إن الواقع اليوم أصبح يؤكد أن الخدمة التي يقدمها السادة العدول

أصبحت لا ترقى إلى تطلعاتهم، بل تشكل عائقا أمام تطور وتحديث المهنة وتجديد خدماتها، وهو ما يجعلنا ندعو إلى ضرورة إعطاء مهنة التوثيق العدلي المكانة التي تستحقها في سياق تنزيل دستور المملكة وتوصيات إصلاح منظومة العدالة.

كما نؤكد في ظل وجود مشروع قانون جديد يتم إعداده لإعادة تنظيم هذه المهنة، على ما يلي:

أولا، ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير شأن السادة العدول ومهنتهم، والتي يجب أن تكون مقاربة مبنية على الإسهام الفعال في تدبير المهنة وحل المشكلات التي تواجهها؛

ثانيا، إصلاح منظومة العدالة يجب أن يكون شموليا ويدفع بخطة العدالة إلى التطور في اتجاه المساواة مع المهن الأخرى، فلا مبرر لاستثناء العدول من توثيق العقود في بعض المجالات وحقمهم في الإيداع لدى صندوق الإيداع والتدبير، كمؤسسة عمومية إسوة ببعض الهيئات الأخرى؛

ثالثا، إن إشكالية التوثيق الثنائي يطوق العدول ويستثني باقي العاملين في مجال التوثيق، وهو تمييز لا مبرر له وغير مقبول، وهو ما يتطلب اعتماد آليات عمل موحدة تكريسا لمبدأ المساواة، فهو مبدأ لا محيد عنه من أجل وحدة التوثيق كمدخل أساسي ومحوري للإصلاح مع رفع كل أشكال التمييز عن المهنة.

لقد أن الأوان للهوض بهذه المهنة العريقة، السيد الوزير، التي ترتبط بالمواطن المغربي في كل مكان وزمان، بل قبل ولادته وإلى ما بعد وفاته وتأهيلها والرقى بها وتعزيزها بضمانات أكبر، خاصة في ظل المؤهلات الجديدة للعدول والإمكانات التي أصبحت تتوفر عليها مكاتب التوثيق العدلي، تضاهي ما لدى مكاتب باقي العاملين في مجال التوثيق، بل وتتفوق على بعضها، وذلك بالشكل الذي يجعل الوثيقة العدلية تسير منظومة التوثيق الحديثة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندكم شي رد على التعقيب؟

السيد وزير العدل:

دابا نتعرف المشكل الوحيد اللي عندنا مع العدول لأن العدول كايين غير فالمغرب، إذن مشكل العدول كايين غير فالمغرب، الاخرين ما عندهممش هاذ الاختصاصات، المشكل اللي عندنا مع العدول أشنوهو؟

كيفاش يطلبو باش يتوصلو بالمبالغ المالية من عند الأطراف؟ حتى شي واحد ما قبل علينا، أنا ما عندي مشكل في حدود معينة، 20 مليون، 25 مليون، حتى واحد ما قبلها، لأن كيقول ليك يتوصلون بالشهادة كيسجلها، والقاضي هو الذي يخاطب، ماشي هوما اللي

حقهم، إما كيجيو عندي حالة جماعية وراه من حقهم وكنبت فيها، كنعقول لهم الحقيقة ديال المعطيات، وحلينا، ونقول لكم أنا كنعبروهم شركاء أساسيين في إدارة وزارة العدل، أنا مؤمن بهاذ القضية.

لهذا تنجلس معهم وتنتذاكر معهم، وتنقول لهم الحقائق، ما عندي ما نخي عليهم، تنقول لهم الحقائق وكناخذو قرار بشكل مشترك.

والآن أكثر من هكذا، النقابات الآن أصبحت تدير معنا بعض الأشياء داخل وزارة العدل تديرها معنا النقابات، واحنا غادي نستمر فهاذ الحوار، الآن أعلنو على أنهم بغاو يديرو الشارة، حقهم، ومن حقهم يديرو الرأي، وانا غادي نفتح معهم الحوار وغادي نستمر فهاذ الحوار.

المشكل الأساسي اللي عندنا فوزارة العدل، نكونو واضحين، راه هو نفس المشكل في المغرب وهو النظام الأساسي للموظفين، راه نفس المصيبة غادي تطرح مشكل، ناقشناه مع النقابات وغادي نعاودو ناقشوه، ناقشناه مع وزارة المالية، وغادي نعاودو ناقشوه.

اللي مطلوب مني خصني ندير على واحد المليار ديال الدرهم باش يمكن لي نفذ هاذك النظام الأساسي، واحد 800 مليون درهم حتى لمليار درهم، تيفرض نفسو.

ولكن أنا راه غادي ناخذ بعين الاعتبار أش تنقول لهم؟ تنقول لهم اللي ممكن دابا نديروه نحيدوه علينا، بعض الأشياء تتدخل في إطار الترقيات وكذا وكذا، والمسائل الأخرى نديروها، احنا غادي نجتامعو وغادي نجلسو وغادي نتذاكرو، وراه النقابات خصنا غير نكونو معاهم واضحين.

ثانيا، أنا غادي نقولها ونعاود نقولها، راه لن أجلس ولن أحاور إلا النقابات، إنتهى الموضوع، ما يجينيش شي واحد راه قلتها لهم وقلتها لهم.

جا عندي شي واحد، قلتو لو اسمح لي، النقابة نقابة، مؤسسة دستورية، هاذ الشيء اللي اعطا الله، بغاو يديرو دابة ذاك التعبئة على الاحتجاج، حقهم، وأنا كنعترموا، واعطيت التعليمات أن حتى واحد ما يتدخل فشي واحد، حتى واحد ما يقول لشي واحد، وأنه مباشرة غادي نجلسو مع السيد الكاتب العام باش يوجدو الملف معهم بـ 2 وغادي نجلس معهم، ونقول لكم من الآن الحاجات اللي يمكن نديروها غادي نديروها، الحاجات اللي ما يمكن غادي نقول لكم ما يمكن ونرفعها للسيد رئيس الحكومة، وكل واحد يتحمل مسؤوليتو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

كيديرو العقود، ما يمكن لهومش يشدو الفلوس من عند الناس، يمكن لهم يوثقوا، ولكن ما عندهم الحق يشدو الفلوس، هاذ المشكل هذا طارح مشكل كبير، حتى واحد ما بغا يقبل هاذ القضية.

ديتها للحكومة وديتها للجهات المختصة (Niet)، أنا بغيتها في حدود معينة ما تمكناش وكانت عندي رغبة تكون فالحقيقة، وقلت نديرها مع (CDG⁶) وتدوز عن طريق "بريد المغرب"، فالقري، إلى آخره، هوما حتى شي واحد ما عندو رغبة يمشي فهاذ الاتجاه.

أما المواضيع الأخرى كلها اللي كتهمهم، أنا بغيت نتعاون معهم فيها، بما فيها وضع واحد النظام رقمي باش يوليوي يتعاملو، ما يمسيوش عند القاضي يصيفط له عن طريق (l'ordinateur) يصيفط له العقد، يوقعو لو ويردو لو، وهاذ الشيء كلو غير تنهيؤوه وغادي نهيؤوه وغادي نعطي الدعم لهم باش يديرو مكاتب فيها (le capital)، إلى آخر ذلك.

وفي مدونة الأسرة، فيها المعطيات احنا كناقشوها الآن حول الزواج والطلاق، وهاذ المواضيع كلها، لهذا هاذ الشيء مرتبط، خليو غير تخرج المدونة، بيان ليا التصور، والتصوير غادي نطبقوه حول العدول، وكنتمنى فهاذ المدة هاذي يعي شي تحول جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل"، والكلمة للأخت لبنى علوي.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

عن خلاصات الحوار الاجتماعي بقطاع العدل، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل، عقدنا من نهار جيت وزير، عقدنا 21 جلسة حوار مع النقابات، هاذي هي الأولى، 21 جلسة حوار، لأن السيد الكاتب العام عيناه بدليل جلسو فالحوار مع الأطراف النقابية كلهم بدون استثناء.

ثانيا، أنه ويمكن لي راهم النقابات، المكتب ديالي ما عمري غلقتو، كتعي عندي النقابة كنعقبها، إما كيجيو عندي حالات فردية ومن

⁶ Caisse de Dépôt et de Gestion.

شكرا السيد الوزير.

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وتعقيبا على جوابكم السيد الوزير المحترم، نسجل تفاعلکم واحترامکم منهجية مؤسسة الحوار القطاعي مع الهيئات الشريكة، ومن ضمنها الجامعة الوطنية لقطاع العدل المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

غير أنه لا نخفيكم ظهور بوادر اليأس في صفوف موظفي وأطر الإدارة القضائية بشأن مآل تعديل النظام الأساسي لكتابة الضبط الذي عمر أكثر من 13 سنة.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذا النظام الأساسي من شأنه أن يسمح بتحفيز موظفي القطاع، خصوصا في ظل التضخم وارتفاع الأسعار بشكل كبير من جهة، وطول انتظار تنزيل المقترحات المتفق عليها مع الشركاء الاجتماعيين خلال جلسات الحوار سابقا من جهة ثانية.

كما نتساءل عن مآل تحفيز مهندسي القطاع من خلال مرسوم الحساب الخاص وفق مرسوم 2010، والذي عبرتم عن قناعتكم بأهميته، لاسيما بعد استمرار نزيف مغادرة المهندسين لقطاع العدل والاتجاه للعمل بقطاعات حكومية أخرى أكثر تحفيزا لهم.

السيد الوزير المحترم،

تتساءل شغيلة القطاع عن الأسباب التي حالت دون صدور قرار تطبيق مقتضيات قانون التنظيم القضائي بشأن هيكلية محاكم المملكة، رغم مرور أزيد من سنة على نشر القانون في الجريدة الرسمية، وهو القرار الذي من المنتظر أن يعيد هيكلية كتابة الضبط حتى تحقق نجاعة مرفق العدالة.

وبخصوص "المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل"، نذكر ببعض المقترحات، راجية منكم السيد الوزير العمل على تنزيلها لتجويد الخدمات للمنخرطين وذوهم، منها ما يلي:

- تعيين مدراء مركبات الاصطيف التي لازالت شاغرة، وعددها أربعة؛

- الإسراع بإخراج مشروع تعديل وتصميم النظام الأساسي الخاص بالمستخدمين ومأسسة الحوار القطاعي بالمؤسسة؛

- تقييم وتتبع عمل الشركة التي أسند إليها تدير المركبات؛

- إعادة النظر في مسطرة وشروط الحجز في مركبات الاصطيف، خاصة بمراكش؛

- تعميم دور الحضانة على مختلف أقاليم المملكة مع التنويه بانطلاق عمل هذه الدور بكل من فاس وكلميم والرباط والإدارة المركزية؛

- وأخيرا، توسيع التغطية الصحية والعمل على توفير التأمين الصحي الدولي للراغبين فيه، وكذا التقاعد التكميلي لمن يرغب فيه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، عندكم رد على التعقيب؟

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

نظرا للقضية الأولى، هاذ الشي اللي قلت حول مؤسسات المحمدية، عفك السيدة المستشارة، كتي ليا هاذوك المراسلة فهاذ الموضوع واحنا غادي نجابوبوك على كل وحدة وحدة، أكثر من هكا، غادي نطلب من السيد المدير باش يشتغل معكم، باش يشوف معكم نقطة بنقطة، هذه مطالب عادية وحقوقكم وأنا ما عندي مانع فيها، هاذ إمكانيات المؤسسة راك تتعرفها، والحمد لله راه عندكم مدير كيتحاور، وعندكم الكاتب العام جاي من العمل النقابي، كاع ما جبناه من برا جبناه نيت من العمل النقابي، هو اللي كيسير.

لهذا أنا ما عندي إشكال فهاذ الموضوع هذا، العكس نمشيو.

بالنسبة للنظام الأساسي غادي نفتحو فيه حوار، وغادي نعاودو نفتحو حوار مع وزارة المالية مع السيد رئيس الحكومة، وغادي نشوفو أشنو غادي يعطي، وغادي نفتحو حوار معكم لأنه خصو يتعاد فيه النظر حتى هو باش يمشي بشكل أكثر، ما لا يدرك كله..

السيد رئيس الجلسة:

لا يترك جله.

السيد وزير العدل:

جزاك الله خيرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي وهو الرابع موضوعه "النهوض بوضعية التراجمة المحلفين"، والكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير والإجراءات التي ستخذها وزارتكم من أجل النهوض بوضعية التراجمة المحلفين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

التراجمة طراح مشكل، دابا الآن وضعنا واحد القانون خاص بالتراجمة، راه التراجمة ما عندهم الحق.. النقابي، درنا قانون، ضبطناه، طرحنا السؤال، كيفاش غنصيفط واحد المترجم لشي منطقة لزاكورة ولا تنغير ولا تاليوين، كان واحد المترجم تما، هذا هو السؤال اللي تبتطرح عليا نفسو، ما يمكنش يمشي ليك لتاليوين أو لا تارودانت ويخلي لك الرباط والدار البيضاء، كلشي التراجمة كاتنين فالدار البيضاء، الرباط، مراكش، فاس، فقلنا فالقانون أنه من حقو إيلا كان عندو مكتب هنا، يتجمعو واحد 4 أو لا 5 من المترجمين في لغات مختلفة ويفتحو واحد المكتب لهيه، ويبقى عن طريق الأنترنت، يصيفطو له الوثائق ويتجمعهم ويصيفطهم باش نسهلو العملية، باش نقربو.

الآن فتحنا واحد الامتحان، باش ندمج، باش ندير 2394 مترجم اللي غندخل جديد، تقدمولي 500 مترجم للامتحان، دابا أنا نتطلب 2394 اللي ترشحوليا 500 مترجم، دوزت لهم الامتحان وخصو يخرج النتيجة دابا، بحيث أنه ما وصلت لـ 1500 مترجم، 1700 مترجم ما عنديش، دابا خصنا نفكرو في طرق أخرى.

أكثر من هكا، عندنا بعض اللغات ما عندناش فيها مترجم، التركية، الصينية، الهولندية، البرتغالية، حتى هوما خصنا مترجم، لأنه تيجيك واحد المعتقل صيني ما تعرف ما تقول له، ما عرف ما يقول له القاضي، ما عرف ما يقولو له الناس اللي مكلفين به، أو تركي أو هولندي أو شيء من هاذ القبيل.

خصنا مترجمين متخصصين في هاذ اللغات غير موجودين وفتتحو لهم المجال.

الآن تنوسعو، لما أكثر ما يمكن، غنقلبو على وسائل تقنية حديثة تشتغل فبعض المدن البعيدة باش يبقاو يصيفطو الوثائق من تما، تيجي القاضي دابا تقول لك أعطيني وثيقة مترجمة من عند مترجم محلف، ثم فيه نقاش.

كاين نقاش اللي خصو يتحسم، كاين مترجم محلف فالمحاكم وكاين مترجم غير محلف، تتمشي للمحكمة تتلقى وثيقة مترجمها مترجم محلف ووثيقة أخرى ما مترجمهاش مترجم محلف، غير شي واحد دار شركة الترجمة، إوا هاذ الشركة شكون اللي فيها؟ باش من صفة حالها بعدا كاع أصلا؟ خصنا نسدوها ونخليو غير المترجمين المحلفين، دابا فتحنا امتحان غادي ننظمو القانون نتاع المترجم المحلف، والمترجم المحلف هو أدى اليمين وعندو امتحان ومسجل فوزارة العدل، إلى آخره، خصنا نضبطو هاذ الأمور هاذي، وأنداك ندير الترجمة.

تبقى، جاتي آراء أخرى تتقول لك ودير مترجم للأمازيغية، كي غتدير للغة الوطنية تدير لها مترجم؟ صعب، كي غتدير للغة الوطنية تدير لها مترجم؟ فيها شوية ديال.. ولكن تيفرضها القانون، هاذوك ما غاديش نديرو لهم هاذ الصفة ديال المترجم، بصفتهم تلك لأنهم تقنو الأمازيغية غادي يشتغلو، ما يمكنش نقول لواحد فاللغة الوطنية ديال اللغة الأمازيغية ما تمشيش ترجم حتى نعطيك أنا (l'agrément! c'est n'importe quoi)، لا شيء.

لا اللي كي يعرف للأمازيغية غيووقف قدام القاضي والقاضي آنذاك، وفي قانون المسطرة المدنية غادي نزيدو الأمازيغية، ولكن القاضي يبقى له القرار باللغة التي يريد أن يرفع بها، وللطرف الأخر أن يرافعه بها، لأنه خصو يضمن القاضي أن الجميع تيفهم نفس اللهجة أو نفس اللغة باش يمكن لو يناقشو، هذا هو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن آيت اصحاح:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ونسجل في فريقنا بارتياح كبير البوادر الإيجابية لحصيلة وأداء وزاراتكم، والتي تؤكد على الجهود المبذولة في سبيل حماية وتطوير المهن القانونية التي تحظى بعناية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وتحديدا فئة التراجمة المحلفين بالنظر للدور المحوري الذي يلعبونه في حماية لغة الالتزامات بين الأطراف، مدنيا واقتصاديا وتجاريا وإداريا وديبلوماسيا، في سبيل تزيل أمثل للأمن القانوني واستدامته ببلادنا، كون هذه الفئة تشكل قيمة قانونية حقيقية لما لها من آثار مباشرة وملموسة في حماية اللغة التعاقدية والتصريحات الشفوية.

السيد الوزير المحترم،

من أجل تجويد عمل التراجمة، نرى ضرورة مراجعة هندسة القانون رقم 50.00 المتعلق بالتراجمة المقبولين لدى المحاكم، من أجل حماية هذه المهنة الشريفة من تطفل المتطفلين وتحديد الواجبات والحقوق بين الطرفين، خصوصا ما يتعلق بالأتعاب، وحتى يواكب هذا القانون المستجدات الرقمية والتشريعية والتنظيمية التي تعرفها المملكة وممارسة الاتفاقية لبلادنا.

كما يجب الاهتمام بالأوضاع المادية والاجتماعية للتراجمة المحلفين، ومراجعة التوزيع الجغرافي للممارسين حتى يتم تخفيف العبء على كل من المواطنين الذين تشمل أبرز معاملاتهم ترجمة وثائق وشواهد أبناءهم من أجل متابعة دراستهم بالخارج أو التجمع العائلي، وكذلك الإدارة

الأمازيغية، بها غادي نعينوهم تمايا، غادي نحتاجولهم.
شكرا.

ذاك الشئ اللي كتسال خودو.

السيد رئيس الجلسة:

ما نقدروش نحيدوهم من الوقت اللي جاي، لأن حقوق الغير هاذيك، مضمونة ومكفولة ومشاعة.

السؤال الخامس موضوعه "مشاركة المغرب فالدورة 11 للجنة القضاء على التمييز العنصري"، السؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الدكتور الكيحل تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

معلوم على أنه مؤخرا شارك المغرب في الدورة 11 للجنة القضاء على التمييز العنصري، اللي كانت مناسبة لحوار تفاعلي شامل حول التقارير الدولية 19 و20 و21، لإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري.

فهاذ الخضم اللي المغرب اليوم كيتأسس مجلس حقوق الإنسان، وأعتبر أنه هاذي مناسبة بقدر ما تهنيو نفوسنا وتهنيو المغرب وكل مكوناته على هاذ الإنجاز، بقدر ما أننا نتحملو مسؤولية جسيمة في مصاحبة هاذ الطفرة المتعلقة بحقوق الإنسان.

لابد بهاذ المناسبة، أولا ما نثمنو العمل اللي قامت به الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير في تجسيد مقاربة ديال العمل التكاملي بين السلطتين من خلال حضور السلطة التشريعية فلجنتي العدل والتشريع بمجلسي النواب والمستشارين فهاذ الأشغال، وهذا أمر اللي نتعتبرو أنه خصوصي فمجالات متعددة، باعتبار أنه العلاقة لا تقف عند الرقابة، بل تقف عند التكامل والتعاون بين السلطتين.

لهذا، نعتقد أنه هاذ المشاركة كانت أساسية ومهمة، اللي بينت لنا أولا، القوة والصلابة ديال الدفاع على الموقف ديالنا من خلال الحكومة المغربية، وكذلك إبراز معالم التعاون والتكامل بين السلطتين، والخطير في الأمر هو أنه واحد العدد من الجهات الأجنبية والخبراء اللي ما تيعرفوش المغرب، لأنه تجاوزنا واحد العدد من القضايا المتعلقة بالتمييز العنصري اللي مشينا فيها فخطوات أساسية.

إذن، أعتقد أنه ترؤسنا اليوم بعد هاذ المرحلة للمجلس ديال حقوق الإنسان تيحملنا مسؤولية جسيمة، كسياسيين، كمجتمع مدني، كمجلس وطني لحقوق الإنسان لاحتضان هاذ الهيئة الحقوقية

القضائية التي يتعين عليها ضبط احترام الممارس للترخيص الممنوح له عبر التقيد بالترجمة من اللغة أو اللغات المقبولة على أساسها من أجل حماية التنافسية وضمان جودة الخدمة المقدمة.

السيد الوزير المحترم،

نغتنم هذه الفرصة للمطالبة بإيلاء عناية خاصة باللغة الأمازيغية في التقاضي، خاصة وأن فئة كبيرة من المواطنين لا يعرفون غيرها، مما يهدد بضياح حقوقهم، ويؤثر على مراكزهم القانونية.

ولا يسعنا في الختام، سوى التنويه بمختلف الجهودات الوازنة والملموسة التي تبذلونها من أجل النهوض بقطاع العدل، أساس إرساء دولة الحق والقانون كقاطرة للتنمية، وكذلك تعزيز موقع المهن القانونية، خصوصا مهنة التراجمة المحلفين، باعتبارها عنصرا أساسيا في ضمان استقرار التعاون الاقتصادي والمالي وضمان الولوج إلى أسواق جديدة، خصوصا في إطار تعاون جنوب-جنوب، وفق توجهات النموذج التنموي الجديد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد وزير العدل:

الأمازيغية ما مطروحات فمناطق دون منطقة أخرى، مطروحة فالمغرب كامل، بدون استثناء، فالمغرب كله، ففاس، فالدار البيضاء، فأكادير، ف...
وقع واحد المشكل بسيط أخيرا، درنا واحد الجوج د المراكز أسسناهم فوزارة العدل.

السيد رئيس الجلسة:

إبجاز، راه انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

خليتي غير نعاود هاذي لأن مزيانة.

الله يجازيك بخير، وحيدها ليا ملي جاي.

درنا جوج د المراكز ففاس ديال ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا العنف المنزلي، العنف الأسري، قلنا هاذ البنيتات اللي غنجيبو نديروهم فهاذ المراكز أشنو اللغة باش كيتكلمو؟ فوسط فاس، لقينا 95% الأمازيغية، فوسط فاس، لقينا 95%.

علاش أنا درتها؟ درت الدراسة باش نعرف شكون اللي غادي نعين تما، لهذا المساعدات الاجتماعية اللي اخترناهم وفرضنا عليهم يتكلمو

النتيجة التي وصلنا لها، أننا ترأسنا المجلس ديال حقوق الإنسان، راه ناتج عن هذا العمل المشترك اللي داروه الوزراء أودارو الوزير ثم دارو مع القطاعات ثم دارو مع المجلس الاستشاري لمجلس النواب وخصنا نستمر فيه، هاذ الشي اللي بغيتي خصنا نستمر فيه، لأن هذا غادي يعطي انعكاس، وغادي يعطي إلمام بالقضايا الدولية التي تهتم المغرب من طرف السادة المستشارين وممثلي الأمة، هاذي هي المسألة الأساسية.

لذلك، احنا وضحنا لهم هاذ المواضيع كلها، درنا واحد المجموعة نتاع الملاحظات، ولكن واحد القضية غريبة دارها وكتيها واحد المسائل حقوقي، كايين فالوضعية ديال المغرب فمجال الميز العنصري أفضل من وضعية باريس، فرنسا وألمانيا، قولت لهو على الأقل هاذي بعدا سبقناهم فيها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد لكم الكلمة السيد المستشار المحترم في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر لكيحل:

شكرا السيد الوزير.

أعتقد أنه كيفما قلت الرئاسة ديالنا اليوم لمجلس حقوق الإنسان هي مناسبة للتسويق الحقيقي للوضع ديال حقوق الإنسان.

بغيت نقول الوضع ماشي هو التطبال لحقوق الإنسان، هو احتضان الهبة الحقوقية، ملي تنقول احتضان الهبة الحقوقية هو المواكبة والمصاحبة ديال المنظمات الحقوقية، ديال الفاعلين الحقوقيين، وديال أنه كذلك للزجر ديال كل الانحرافات اللي قد تكون هنا وهناك في مجال حقوق الإنسان، لأن مجال حقوق الإنسان ماشي مسألة قارة، هي مسألة ذاتية مرتبطة بأداء موظفين، مرتبطة بإدارة، مرتبطة بفاعلين.

لهذا أعتقد أنه المصاحبة هي أنه تصبح عندنا ثقافة حقوقية، والثقافة الحقوقية تتملك عن طريق الممارسة، عن طريق الإيمان بهاذ الثقافة الحقوقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السيد الوزير تفضل.

السيد وزير العدل:

باش نقول ليك، السيد المستشار، من حيث تنميشيو لهاذ المسائل

ومصاحبتها ومواكبتها.

لذا، نسائلك، السيد الوزير، عن مخرجات هذه المشاركة والحوار التفاعلي؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

غير بغيت، أريد أن أشير للحضور ديال 9 نواب ومستشارين معي في جلسة الميز العنصري بجنيف، وكذلك 12 قطاع حكومي، أنا مؤمن بأنه هاذ العمل هذا خصو يشارك فيه الجميع، لأنه هو دفاع عن المغرب في إطار الحق ماشي في إطار غير كندافعو وصافي، في إطار الحق، لأنه الميز العنصري من القضايا اللي كي مطرحها، وصدر التقرير، وهناك 50 تدخل تدارت من طرف بعض الدول الأخرى للمغرب حول الموضوع.

تبين بأنهم لا يفهمون المغرب، أو لا يعرفون المغرب أو احنا ما استطعناش نسوقو المغرب بشكل إيجابي وبشكل واسع، هذا هو السؤال اللي كي طرح نفسو، ما يمكنش يتكلم وتقولولهم مثلا الأمازيغية كايين ميز ضد الأمازيغيين ورئيس الحكومة أمازيغي، أنا أمازيغي، وزير الداخلية أمازيغي، وزير الفلاحة أمازيغي، وزير العلاقة مع البرلمان أمازيغي، وتتقول، وأكثر من هكا ماشي واحد الدفاع عن..

كي تكلمولنا على الميز العنصري باللون، أنا عمري عرفت هاذ القضية هاذي، ما عمري فهمتها ما المعنى ديالها، فكان نقاش حاد، وكايين التوظيف السياسي، وكانت المواجهة اللي كانت عندي مع بعض الجهات الأخرى اللي سميتهم "بروتوس" الخائن الكبير الصيني "بروتوس"، الذي طعن القيصر في وراء ظهره، لأن احنا قدمنا خدمات لهاذ الدولة من أجل الاستقلال ديالها، وفي الأخير تصيفط لنا واحد 2 دالقيوش يتكلمو فأشياء لا يفهمونها.

فكان الجواب عليها، احنا الآن ورينا لهم أشنو هي الأشغال كلها اللي درنا.

وأنا تنقول لك، توري، ما توريش، الصراع الدولي هو هذا، واحد تيووظف حقوق الإنسان، واحد..

ولكن نقول واحد القضية، الحضور ديال القطاعات 12 اللي عبرت على وجهة نظرها، لأن اعطيناها الكلمة اللي كانت عندي فرقناها على نفسي وعليمهم، وحتى انتوما أعتقد حتى المستشارين اخذوا الكلمة واخذوا الكلمة، واعطينهم الكلمة، خلات واحد الصدى طيب، أننا نشرك المؤسسات الدستورية ديال المغرب في النقاش الدولي حول حقوق الإنسان، وخاصة الميز العنصري.

المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما مع مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان؛

رابعاً، هذا الانتخاب هو شهادة ثقة من دول العالم بمصادقية السياسة الخارجية للمملكة المغربية، التي أرسى عقيدتها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والقائمة كما ورد في الرسالة الملكية السامية، الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية المخددة للذكرى الستين لإحداث البرلمان المغربي على: "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام وحدتها الوطنية والترابية، والمساهمة في حفظ السلم والاستقرار وتسوية الأزمات والنزاعات بالطرق السلمية والوقاية منها"؛

خامساً، إننا نؤكد اليوم راهنية مضاعفة المجهودات المبذولة لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي هذا الإطار، نذكر بمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة بمناسبة الذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أكد فيها جلالته على أن العدالة الاجتماعية والمجالية يجب أن تظل الموجه للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

وأعطي الكلمة الآن للحكومة في حدود دقيقتين.

السيد وزير العدل:

اسمح لي السيد الرئيس، كما قالت السيدة المستشارة، هاذ الرئاسة هاذي ماشي فقط انتصار هو مسؤولية، يجب أن تكون عندنا الجرأة والنزاهة باش نتعامل مع ملفات حقوق الإنسان، يجب أن نفتح ملفات حقوق الإنسان وأن نناقشها، ونتخذ فيها القرار المناسب، لأن الآن احنا منفتحين على العالم، احنا كرئاسة من حيث كتشدها المغرب كرئيس وتحطو فالرئاسة وكيسير، العالم كله ينظر إلينا ويطرح السؤال، وماذا فعل هؤلاء في مجال حقوق الإنسان؟

لهذا خص تكون عندنا الأجوبة أولاً، وخص تكون عندنا القدرة باش نتعاون مع هاذ الموضوع هذا ونطورو العمل ديال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

هاذ الانتصار هذا اللي وصفتيه بالانتصار شارك فيه الجميع، شاركت فيه وزارة الخارجية، شاركت فيه المندوبية الوزارية، شاركت فيه وزارة العدل، شاركت فيه السفارة ديالنا في جنيف والسيد السفير زينير الذي قام بعمل جيد داخل الكواليس، وكذلك مجلس المستشارين ومجلس النواب والقطاعات كلها، الحكومة، وجميع القطاعات شاركت فهاذ الموضوع، واعطينا للعالم وأولئك الذين لا يريدون أن يفهموا اعطيناهم درس في مجال حقوق الإنسان، أننا نحن لنا المصادقية في مجال حقوق الإنسان واختارنا العالم، ولكن خصنا نحافظو على هاذ الموقع، خصنا نحافظو على هاذ الثقة، خصنا نحافظو على هاذ... باش

الدولية كتجي توصيات، هاذوك التوصيات كلها احنا درنا قرار أن كنصيفطوها لكل قطاع-قطاع، هاذ التوصيات كهمك وتنصيفطو لهم، تنقولو لهم، قولو لينا واش جاوبتوهم؟ جاوبونا هاذ التوصية واش صلحتوها ولا لا، باش مرة أخرى إيلا مشينا لجنيف، نقولو لهم راه صلحناها ولا ما صلحناها، خصنا غير نكونو متتبعين لهاذ المواضيع. ذاك المرة راه 120 دولة سولاتنا، في 50 دولة فالميز العنصري...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

وطبقاً لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه هذا، تقدم به المستشار عبد اللطيف مستقيم رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول موضوع "الأبعاد الحقوقية الدولية لانتخاب بلادنا على رأس مجلس حقوق الإنسان"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة لممثل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود دقيقتين.

السيدة المستشارة المحترمة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

إنه لشرف عظيم أن نطلب في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تناول الكلمة للتحديث حول موضوع انتخاب بلادنا لرئاسة مجلس حقوق الإنسان، وهو حدث ذو دلالات وأبعاد حقوقية ودبلوماسية كبرى، وبهنا في هذا الإطار التأكيد على العناصر التالية:

أولاً، هذا الانتخاب هو اعتراف دولي، بل كوني بمصادقية ونجاعة المسار الديمقراطي الحقوقي المتفرد في المنطقة الذي دشنته بلادنا منذ بدايات تسعينات القرن الماضي، والذي عرف مع تولى جلالة الملك نصره الله عرش أسلافه المنعمين طفرة كبرى؛

ثانياً، انتصار بلادنا في هذا الاستحقاق الأممي وانتخابه للرئاسة عن المنطقة الإفريقية هو تأكيد على صواب السياسة الملكية اتجاه قارتنا الإفريقية وعودتها إلى حضنها المؤسساتي، وهو أيضاً دليل آخر على فشل الخصوم، شافاهم الله، وتهافت ادعاءاتهم وأراجيفهم حول الأوضاع الحقوقية في بلادنا؛

ثالثاً، هذا الانتخاب هو مسؤولية، لا يساورنا شك في قدرة بلادنا على النهوض بها، وتتثل في استمرار الانفتاح والتفاعل القوي مع

الاقتصادي، كائنة فالمجال السياسي، كائنة فالمجال الاجتماعي، كائنة فالمجال الجندرية، ثم كائنة في جميع المجالات، لهذا أن هادي معركة كتسننا للقدام خصنا نتهيؤو لها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.

نحافظو عليها أننا تكون عندنا الجرأة باش نجلو جميع القضايا في مجال حقوق الإنسان، وكذلك نتعامل معها بكثير من الجرأة كما قلت ومن النزاهة ومن الشجاعة وكذلك من الموضوعية.

إذا عندنا زلقات نتعاملو معها، إذا عندنا نقط ضعف نتعاملو معها، عندنا نقط انتصار نتعاملو معها، راه معالجة نقط الضعف ديالنا، ومعالجة الانزلاقات ديالنا، ومعالجة ملفاتنا هي ستزيدنا قوة وستزيدنا حضورا أكثر.

وحقوق الإنسان لا تتجزأ، حقوق الإنسان كائنة فالمجال

محضر الجلسة رقم 149

التاريخ: الثلاثاء 19 رجب 1445 هـ (30 يناير 2024م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛

السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وإحدى وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحاً.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة مخصصة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان حول أعمال المحاكم المالية برسم 2022-2023.

السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السيدات والسادة رؤساء الغرف المحترمون،

السيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات المحترمون،

السيدة والسادة المسؤولين الملحقين لدى الرئاسة الأولى،

السيدات والسادة مدراء الأقطاب المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طبقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور، يخصص البرلمان هذه الجلسة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2022-2023.

الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

السيدة الرئيسة، تفضلي.

السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى

للحسابات برسم الفترة 2022-2023 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات في 21 نوفمبر 2023.

وقمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره بالجريدة الرسمية في 19 دجنبر 2023.

واليوم، يشرفني ويسعدني أن اتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقاً للفصل 148 من الدستور.

يأتي نشر التقرير وتقديم هذا العرض أمام البرلمان بغرفتيه في هذا الظرف بالذات، انسجاماً مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي حتى يتمكن نواب الأمة ويتمكن الرأي العام، في الوقت المناسب، من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

يعتبر هذا اللقاء مناسبة ومحطة متميزة لتفعيل مبدأ المساءلة والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها ورصد المخاطر ومكان الخلل التي قد تعترضها، وكذا اقتراح السبل الكفيلة بالرفع من أداء الأجهزة العليا والارتقاء بأعمالها، وذلك بما ينعكس إيجاباً على التدبير العمومي وعلى الاستثمار والشغل والمرافق والخدمات الموجهة للمواطن، إضافة إلى الإخبار عن الأحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم المالية وكذا على مدى تنفيذها.

يأتي هذا العرض في سياق وطني ودولي يعرف تطورات متواترة ومتسارعة وأحداثاً غير مرتقبة، حيث تأثر الاقتصاد العالمي منذ بداية 2022، من انعكاسات الصدمات الناتجة عن الصراعات الجيوسياسية وعن الضغوط التضخمية.

ارتباطاً بهذه الظرفية، دخل نمو الاقتصاد العالمي مرحلة التباطؤ بانخفاض معدل النمو في المتوسط من 6,3% سنة 2021 إلى 3,4% سنة 2022، إلا أنه في نهاية عام 2023، ظهرت بوادر انفراج للسياسة النقدية عبر تخفيف تدريجي لأسعار الفائدة، مما قد يسمح بتحسين التوقعات سواء على الصعيدين الاقتصادي والمالي.

اقتصادنا الوطني تأثر بتداعيات هذه الظرفية العالمية المتقلبة، بالإضافة إلى الانعكاسات المترتبة عن توالي سنوات الجفاف.

خلال سنة 2022، لم تتجاوز نسبة النمو 1,3%، تحت تأثير الانخفاض الحاد في القيمة المضافة الفلاحية التي تقلصت بنسبة 12,9%، وفي المقابل سجل القطاع السياحي دينامية متزايدة يؤكدتها تنامي عدد السياح بالمؤسسات المصنفة الذي ارتفع بنسبة 12% بالمقارنة فيما قبل.

وبفضل تطور الموارد، واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي، كما قلت، حيث انخفض من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,2% سنة 2022، ومن المتوقع، حسب البرمجة متعددة السنوات، كما تم تحيينها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، أن يتراجع في متم 2023 إلى 4,5%.

على صعيد حاجيات التمويل: بلغت 71,1 مليار درهم في نهاية 2022، تمت تغطيتها بالموارد الداخلية بما يناهز 65 مليار درهم وكذا بالجوء إلى الموارد الخارجية بما يعادل 6,1 مليار درهم.

وعلاقة بعجز الميزانية وحاجيات التمويل، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي مقارنة بسنة 2021، بنسبة 7,5% ليصل متم سنة 2022 إلى 951,8 مليار درهم أي ما يمثل 71,6% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 69,5% سنة 2021، ويتوزع بين الدين الداخلي بحصة 76% والدين الخارجي بنسبة 24%.

ويرى المجلس أن مواجهة التحديات القائمة على مستوى المالية العمومية، تقتضي إيجاد التوافق الأمثل بين إلزامية المحافظة على توازن المالية العمومية واستدامتها، وضرورة تعبئة التمويلات اللازمة من أجل مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المهيكلية، فضلا عن المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وقصد تحقيق مستوى نسبة عجز مستدام، يوصي المجلس بمواصلة العمل على تحسين مردودية الموارد العادية، تماشيا مع غايات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي وكذا التحكم في مستوى النفقات.

وبالموازاة، يوصي المجلس بضبط نسبة الدين حتى تتوافق تدريجيا مع الأهداف التي تم وضعها في إطار البرمجة الميزانية المتعددة السنوات (2024-2026) والتي تروم احتواء هذه النسبة في حدود 69,5% من الناتج الداخلي الخام.

وبالنظر للاحتياجات المتعددة المرتبطة بالأوراش والمشاريع الكبرى، تبدو الحاجة ملحة إلى مواصلة وتسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى التي من شأنها أن توفر هوامش مهمة لمواجهة هذه المتطلبات.

من بين أهم هذه الإصلاحات تلك المتعلقة بالنظام الضريبي والتي يمكن أن تساهم في تعبئة موارد إضافية عبر الاستغلال الأمثل للإمكانات الضريبية، وكذا إصلاح منظومة الاستثمار لدورها في تحسين نسب النمو، كما أن ورش إصلاح قطاع المقاولات والمؤسسات العمومية من شأنه أيضا أن يخفف من اعتمادها على الميزانية العامة وأن يرفع من مردوديتها ومساهمتها في الموارد العمومية.

علاوة على ما سبق يثير المجلس الانتباه مرة أخرى إلى إشكالية منظومة التقاعد، إذ على الرغم من صعوبتها وتعقيدها وتعدد الأطراف المعنية بها، فإن معالجتها تكتسي أهمية بالغة مع الأخذ بعين الاعتبار

وفي نفس السياق بلغت نسبة التضخم ببلادنا سنة 2022، 6,6%، وبدأت في التراجع منذ منتصف سنة 2023، وتستقر عند نهاية السنة في 6,1% حسب آخر التقديرات مع الاحتفاظ في مجال السياسة النقدية، على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 3% منذ مارس 2023.

وفي مواجهة الصدمات المختلفة، أبانت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، عن توفرها على عديد من مقومات الصمود، تم التعبير عنها من خلال القدرة القوية على التعامل مع الظرفية الصعبة. يتجلى ذلك من خلال الاستجابة الإنسانية السريعة والفعالة، مباشرة بعد زلزال الحوز والمساعدات المالية للأسر المتضررة وخطة التنمية الطموحة التي أعقبت الكارثة الطبيعية.

تتجلى مقومات الصمود أيضا في مؤشرات أخرى، من أبرزها انخفاض عجز الميزانية، والذي يتوقع أن يحسب بتراجع في نهاية 2023 في 4,5% من الناتج الداخلي الخام عوض 5,2% سنة 2022، على الرغم من الضغوط القوية على الإنفاق العام.

ومن بين المؤشرات، مؤشرات الصمود أيضا تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي وظهور مجالات صناعية مختلفة مرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، من بين المؤشرات أيضا الحفاظ على مستوى ملائم من احتياطي العملات الأجنبية، وكذا ولوج المغرب إلى السوق المالية الدولية بشروط مواتية، رغم إكراهات الظرفية على المستوى العالمي.

وعلى صعيد المالية العمومية، سجلت سنة 2022 ارتفاعا في الموارد العادية بنسبة 20,8% مقارنة بسنة 2021، إذ بلغت 336,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 17,3% عن توقعات قانون المالية.

ويؤشر هذا التفاوت على صعوبات التحكم في آليات التوقع في سياق متسارع ومضطرب، حيث فاقت نسبة الإنجازات مستوى التوقعات بـ 12,8% فيما يخص الموارد الضريبية، وبـ 57,3% فيما يتعلق بالموارد غير الضريبية، والتي تتضمن أساسا مبلغ 25,1 مليار درهم في إطار آليات التمويل المبتكرة و6,5 مليار درهم كحصيل من المكتب الشريف للفوسفات و4 مليار درهم من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية.

بالنسبة للنفقات الإجمالية برسم سنة 2022، ارتفعت بزيادة قدرها 15,8% بالمقارنة مع 2021 حيث بلغت 414 مليار درهم متجاوزة بنسبة 12,4% توقعات قانون المالية، وتضم ارتفاعا للنفقات العادية بنسبة 14,5% حيث وصلت إلى 320,8 مليار درهم، وزيادة في نفقات الاستثمار بنسبة 20,6% إذ بلغت 93,8 مليار درهم.

ولتلبية الحاجيات الاستثنائية والمستعجلة خلال سنة 2022، تم فتح اعتمادات إضافية برسمين الأول بقيمة 16 مليار درهم برسم نفقات المقاصة، والثاني بمبلغ 12 مليار درهم لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الملكية المغربية والصندوق المغربي للتقاعد.

مجموعة من الإجراءات التدبيرية المتعلقة به.

وإلى حدود نهاية 2023، بلغ عدد المستفيدين بالنسبة لفئة الأجراء 9,8 مليون شخص بينما وصل عدد المسجلين في التأمين الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ما مجموعه 1,9 مليون منخرط رئيسي، كما تم إلحاق المستفيدين السابقين من نظام "راميد" بالنظام الجديد وذلك اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد لاستهداف الفئات المستحقة.

فيما يخص تعميم التعويضات العائلية: خلال سنتي 2023 و2024، فقد دعا جلالة الملك نصره الله، في خطابه الموجه للبرلمان يوم 13 أكتوبر 2023، إلى تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وفق تصور شامل وبطريقة تدريجية. ويغطي هذا الدعم، الذي شرع في تفعيله في 28 دجنبر 2023، ما يقارب 60% من الأسر غير المشمولة بأنظمة الضمان الاجتماعي والمستوفية لشروط الاستحقاق بعد تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد.

وقصد توفير أسباب النجاح لاستكمال هذا الإصلاح، يرى المجلس ضرورة الحرص على استقطاب جميع الأشخاص المستهدفين، والضبط الموثق للسكان المستهدفة بالتأمين التضامني والتقييم الدقيق للقدرة الفعلية للقطاع العمومي على استقطاب جزء هام من طلبات العلاج، وتوفير القدرات، التي يحتاجها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، طبعاً مع مراعاة الأولويات.

ويؤكد المجلس على اعتماد آليات التمويل والتقييم المواكب الكفيلة بضمان استدامة واستمرارية التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتمكين المؤمن من حصة ملائمة لتغطية تكاليف العلاجات، بالإضافة إلى مواصلة تطوير وتأهيل المؤسسات الاستشفائية في القطاع العام، قصد توفير عرض العلاجات وتحسين جودة الخدمات الصحية وتشجيع أيضا الشراكات ما بين القطاع العام والخاص.

فيما يخص الورش الإصلاحي لمنظومة الاستثمار:

على المستوى الاستراتيجي: تم الشروع في تنفيذ مضامين التعاقد الوطني للاستثمار من خلال التزام جميع الأطراف المعنية، من حكومة وقطاع خاص وأيضاً قطاع بنكي لكن استكمالها يظل رهيناً بضرورة تسريع وضع استراتيجية وطنية للاستثمار قصد إضفاء الطابع الرسمي على كافة مكونات الإصلاح، والتي توجد قيم التنزيل من طرف مختلف الفاعلين المعنيين.

ويؤكد المجلس في هذا السياق على جهود التنسيق والتكامل لكل الأطراف، لا سيما بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية وصندوق محمد السادس الاستثمار، كما يدعو لوضع الآليات الكفيلة بتحسين الالتقائية والرفع من أثر تدخلات الدولة في مجال الاستثمار.

الظروف الحالية والتي تتسم بالعديد من التحديات ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، ولا سيما الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

ارتباطاً بهذه التحديات وتنزيلاً لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات، للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أود أن أقدم أمامكم حصيلة موجزة عن أهم أعماله خلال الفترة 2022-2023 والتي تغطي مختلف وظائفه التي تجمع بين المراقبة والتدقيق والتقييم وأيضاً عند الاقتضاء، المعاقبة على المخالفات، وكذا المساهمة، إلى جانب متدخلين آخرين معنيين، في تخليق الحياة العامة والحرص على تدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والمحاسبة.

أود التركيز على هذه الأنشطة من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: مدى تقدم أورش الإصلاحات الكبرى؛

المحور الثاني: أهم نتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وكذا تتبع التوصيات؛

المحور الثالث: حصيلة الأعمال القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

بخصوص المحور الأول: أستعرض أمامكم للمرة الثانية، خلاصات حول تقدم أربعة أورش إصلاح كبرى، انخرطت فيها بلادنا في السنوات الأخيرة:

- منظومة الحماية الاجتماعية؛
- منظومة الاستثمار؛
- المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- والإصلاح الجبائي.

كما سبق للمجلس أيضاً أن أنجز وقام بنشر تقرير في نونبر 2023 حول التقييم المؤسسي لورش الجهوية المتقدمة باعتبارها إصلاحاً جوهرياً يتقاطع مع تنزيل وحكامة السياسات العمومية والبرامج العمومية.

فيما يخص مجال الورش الإصلاحي المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية:

ركزت المبادرات الحكومية، إلى حد الآن، على إرساء آليات التنزيل بصفة عامة وعلى توسيع التأمين الإجباري عن المرض وتعميم التعويضات العائلية بصفة خاصة. أما بالنسبة لتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل فيوجدان في مرحلة الإعداد.

ففيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض: تم استكمال الترسنة القانونية المؤطرة لهذا التأمين بالإضافة إلى تفعيل

يوليو 2021، لتحويل المؤسسات العمومية الخمسة عشر التابعة لها إلى شركات مجهولة الاسم.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، فلم يتم بعد تحديد رؤية واضحة في هذا الإطار لا سيما من خلال إعادة تصنيفها وهيكلتها وتفعيل ذلك وفق جدول زمنية محددة.

فيما يخص الورش الإصلاحية الجبائيات:

يسجل المجلس مواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، فبعد التدابير التي جاء بها قانون المالية 2023، والتي همت بشكل أساسي الضريبة على الشركات، تضمن قانون المالية لسنة 2024 إجراءات جديدة تخص أساسا الضريبة على القيمة المضافة، وذلك وفق مقارنة تدرجية.

وفي تقييمه لمقتضيات الضريبة على القيمة المضافة، كما وردت في مشروع قانون المالية لسنة 2024، قام المجلس بإبداء مجموعة من الملاحظات تتعلق أساسا بأثر تغيير بعض الأسعار وبحيادية هذه الضريبة؛ ويسجل المجلس ضمن قانون المالية المعتمد، أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة تم بطابع أكثر توازنا.

ويؤكد المجلس على أهمية إجراء تقييم دوري لأثر التغييرات في أسعار الضريبة على القيمة المضافة، وعلى مستويات الأثمنة والقدرة الشرائية وعلى ميزانيات الأسر ووضع المقاولات، أخذا بعين الاعتبار تأثير الضريبة على القيمة المضافة على الأثمان وكذا بالنظر إلى السياق الاقتصادي الخاص الذي يأتي فيه هذا الإصلاح، والذي يعرف إجراءات تهدف إلى الحد من آثار التضخم.

ويشكل هذا التقييم الدوري لأثر التغييرات ممارسة فضلى يتعين اعتمادها، لا سيما وأن مراجعة بعض الأسعار ستتم بصفة تدرجية على مدى ثلاث سنوات. ويتعين، خلال عمليات التقييم هذه، مراعاة الوظائف الأساسية للمنظومة الضريبية والتي تتمثل في المساهمة في التكاليف العمومية وكذا في إعادة توزيع الموارد.

وبشأن الأهداف المرتبطة بمراجعة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، سجل المجلس عدم اتخاذ إجراءات ملموسة في إطار الإصلاح الجبائي الشامل الذي نص عليه القانون الإطار سالف الذكر، ويؤكد المجلس على الإسراع في بلورة وتنفيذ خارطة طريق لتنزيل هذا الإصلاح، كما يثير الانتباه إلى ضرورة التنسيق بين إصلاح جبايات الدولة وإصلاح جبايات الجماعات الترابية بالنظر للعلاقة والارتباط الوثيق بين المنظومتين.

ويعيد المجلس تأكيد توصياته السابقة المرتبطة بمواصلة الجهود لتنزيل إصلاح الضريبة على الدخل، مع تحديد جدولها الزمني، على غرار الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، والتواصل بشأن أثر التغييرات المحدثة أو المبرمجة على الميزانية وعلى مختلف فئات

فيما يتعلق بأنظمة دعم الاستثمار بالاستناد إلى الميثاق الجديد: تم إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الأساسي وبنظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية في حين أن الجزء الثاني من المراسيم التطبيقية، المتعلقة خاصة بتشجيع المقاولات المغربية على الصعيد الدولي لم يتم اعتماده بعد، رغم استنفاد أجل الستة أشهر المحدد لهذا الغرض.

أما ما يخص الجزء الثالث من النصوص التنظيمية المتعلقة بنظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فيؤكد المجلس على أهمية إصدارها في أقرب الآجال، علما أن الأجل المحدد أصلا في اثني عشر شهرا قد تم تجاوزه.

بالنسبة لتحسين مناخ الأعمال: أعلنت الحكومة في مارس 2023، اعتماد خارطة طريق استراتيجية جديدة لتطوير مناخ الأعمال للفترة 2023-2026، إثر انعقاد المناظرة الوطنية لمناخ الأعمال. وتبعا لذلك فإن تنزيل مكونات الإصلاح يستلزم المزيد من العمل لضمان الانخراط والالتقائية والتكامل والتعاضد في استعمال الوسائل، كما يستدعي وضع نظم للرصد والقيادة تخول تتبع الدقيق لتنزيل خارطة الطريق هذه.

ويوصى المجلس بتحيين مضامين القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لملاءمتها مع التطورات الاستراتيجية والمؤسسية، وتمكين هذه المراكز من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل مراحله ومن المساهمة في الرفع من نجاعته.

فيما يخص الورش الإصلاحية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية:

سجل المجلس الجهود المبذولة طرف مختلف المتدخلين، ويؤكد على ضرورة توضيح الرؤية وتحديد الأولويات بشأن المحفظة العمومية المستهدفة، سواء من حيث الحجم أو من حيث التركيبة، وذلك من أجل وضع خارطة طريق لعمليات إعادة الهيكلة، مع جدول زمنية محددة تحترم آجال تنزيل الإصلاح.

على مستوى محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري: أناط القانون الإطار مسؤولية إعادة هيكلتها بالوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

ويدعو المجلس إلى تسريع المسار المتعلق بتجميع المؤسسات في أقطاب وتأهيل وملاءمة أنظمتها القانونية، والشروع في عمليات فتح رأسمالها، طبقا للتوجهات الاستراتيجية التي سيتم اعتمادها.

كما لم يتم تحويل أي مؤسسة عمومية تابعة للوكالة إلى شركة مجهولة الاسم كما هو منصوص عليه في القانون رقم 82.20، المحدث للوكالة، مع العلم أنها ملزمة باحترام أجل خمس سنوات، ابتداء من 26

وتمكنت الجهات من اعتماد 11 برنامجا للتنمية الجهوية، حيث أنجزت 36% من المشاريع المبرمجة-معدل تنفيذ للمشاريع موضوع هذه البرامج أنجز في حدود 36% بكلفة ناهزت 47 مليار درهم، وهو ما يعادل 11% من الكلفة الإجمالية التوقعية لبرامج التنمية الجهوية الإحدى عشر، الكلفة الإجمالية التوقعية ناهزت 420,54 مليار درهم. كما أمكن تفعيل أربع جهات (من بين 12) لآليات التعاقد مع الدولة، وتم إحداث وكالات جهوية لتنفيذ البرامج.

وفي ذات السياق حرصت الدولة على تعزيز الموارد المالية المرصودة لفائدة الجهات، ناهزت هذه الموارد 47 مليار درهم خلال الفترة 2016-2022، فضلا عن تمكينها من الموارد البشرية والتي بلغت 865 موظفا بنسبة تأطير ناهزت 60%، وخلال سنة 2023 تم التأثير على برامج الجيل الثاني لبرامج التنمية الجهوية (2021-2027) الخاصة بخمس جهات بكلفة تقديرية تزيد على 108 مليار درهم.

لكن، يظل تقليص الفوارق بين الجهات وإرساء عدالة مجالية، وهي هدف من أهداف هذا الورش الاستراتيجي، يظل من أهم التحديات وهو ما يؤكد، على سبيل المثال اتساع الفوارق بين الجهات في جذب الاستثمار وخلق الثروة.

وهكذا، فبعد أن ساهمت أربع جهات، من أصل 16 جهة حسب التقسيم الترابي السابق في حوالي 50% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال سنة 2011، فإن مساهمة ثلاث جهات فقط من أصل 12 جهة الحالية، مساهمتها فاقت 58% خلال سنة 2021.

من ضمن الإكراهات، التأخير المسجل على مستوى التفعيل الحقيقي للامركز الإداري. فإذا كان هناك إجماع بين مختلف الأطراف على دوره المحوري، وهو ما تمت ترجمته من خلال إصدار الميثاق الوطني للامركز الإداري منذ سنة 2018، فإن الأهم والأجدي هو التسريع في تجسيد هذا الميثاق على أرض الواقع وتملك وترسيخ ثقافة نقل الاختصاصات من المركز، ولا سيما الاختصاصات التقديرية، إلى المستوى الترابي، يدل على ذلك المعدل الإجمالي لإجراءات الميثاق مكتملة الإنجاز الذي لم يتجاوز إلى غاية شتنبر 2023، 32%، يدل على ذلك أيضا نسبة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار والتي لم تتعد 30%.

من أهم معوقات تفعيل هذا الورش الملكي الاستراتيجي، عدم قدرة الجماعات الترابية وهيئاتها، بصفة عامة، والجهات والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، بصفة خاصة، على استقطاب الموارد البشرية ذات المؤهلات الضرورية لكسب رهان التنمية الترابية.

وفي هذا الصدد، يرى المجلس ضرورة تعزيز القدرات التديرية للجهات باعتماد مقاربة شمولية تقوم أيضا على الاستثمار الأمثل لمختلف الخبرات والكفاءات المتاحة التي تتوفر عليها باقي الفاعلين المؤسساتيين على المستوى الترابي.

الملمزمين؛ وبإجراء تقييم دوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتميزات الضريبية الممنوحة من أجل توجيه القرارات في شأن الاحتفاظ بها، في شأن حذفها، أو في شأن مراجعتها.

علاقة بالإصلاح الجبائي في جوانبه المرتبطة بالتحصيل، أشاطركم الخلاصات العامة لمهمتين تتعلقان بتحصيل الموارد الضريبية والموارد الجمركية خلال مدة 2017-2021.

فعلى الرغم من التزايد المضطرد للأداء التلقائي من طرف الملمزمين، فإن الأداءات المتأتية من خلال التسويات والمراجعات التي تهتم الموارد الضريبية تتسم بضعف التحصيل، حيث لم يتجاوز معدل تحصيلها 45% مع نهاية 2021، وبالتالي تفاقمت المبالغ الباقية استخلاصها، حيث تزايدت من 61,6 مليار درهم إلى 86 مليار درهم ما بين 2017 و2021. وترجع هذه الوضعية، حسب الحالات، إلى تأخر الإصدارات، إلى محدودية جودة الإصدارات، إلى عدم التحديد الدقيق للملمزمين أو عدم نجاعة إجراءات المتابعات.

لذا، أكد المجلس على ضرورة تعزيز وظيفة التحصيل على مستوى إدارة الجبايات، وتقليص المدة الفاصلة بين الإصدارات وتاريخ الفعل المنشئ للضريبة، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الخارجيين على تطوير وسائل تتيح تبادل المعلومات في إطار حق الإطلاع.

كما لاحظ المجلس أن الغرامات والإدانات النقدية الصادرة لفائدة إدارة الجمارك وغير المستوفاة بلغت مستويات جد ضخمة، حيث ارتفع "الباقية استخلاصه" بنسبة 41% ما بين سنتي 2017 و2022، مع نسبة تحصيل تقل عن 1%، وهو ما يستلزم إجراء دراسة وفحص دقيقين لمختلف أصنافها، أحدثت هنا على الغرامات والإدانات النقدية، وكذا وضع برنامج عمل محدد وموثق بتشاور وتنسيق مع جميع المتدخلين، من أجل تحسين نجاعة هذا التحصيل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

بعد البعد الجهوي عاملا أساسيا في نجاح كل هذه الإصلاحات الكبرى، حيث تشكل الجهوية رافعة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة والمستدامة، تعد أيضا رافعة لإرساء عدالة مجالية وتنمية الاستثمار الترابي المنتج للثروة وللشغل، تعد أيضا مجالا لتقريب الخدمات والمرافق من المواطنين.

وقد أنجز المجلس في مرحلة أولى تقييما للجوانب المؤسسية لهذا الورش بشقها المتعلق باللامركز الإداري.

فلاحظ أنه بعد مرحلة تأسيسية امتدت للفترة 2015-2018، والتي عرفت أساسا استكمال المنظومة القانونية المؤطرة للجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة، فضلا عن إصدار الميثاق الوطني للامركز الإداري، اتسمت فترة ما بعد سنة 2018 بالانخراط التدريجي للجهات في ممارسة اختصاصاتها في ضوء المستجدات القانونية ذات الصلة.

تضم المهمات المرتبطة بمجال تحسين الصار الاستثمار المواضيع التالية:

- تامين السدود؛

- تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار؛

- تدير المقالع؛

- السياحة الداخلية؛

- التنمية الرقمية؛

- برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة.

في مجال تامين السدود: وارتباطا بما واكبته المستمرة للبرامج والمشاريع العمومية المتعلقة بالماء، سبق للمجلس أن أنجز مجموعة من المهمات الرقابية بخصوص المياه المخصصة للري وتوزيع الماء الشروب والتطهير السائل وتزويد العالم القروي بماء الشرب.

ومواصلة لهذه الأعمال الرقابية، عمد المجلس إلى تقييم استراتيجية وإجراءات تامين السدود التي اعتمدها وثائق التخطيط المتعلقة بالماء، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للماء 2009-2030. والمخطط الوطني للماء 2010-2030، وكذا المخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة لموارد المياه 2011-2030.

وقد سجل المجلس عدم إنجاز بعض البرامج المضمنة في وثائق التخطيط، لا سيما تلك المتعلقة بإعادة تأهيل قنوات نقل المياه انطلاقا من السدود وتامين السدود الصغيرة، فضلا عن التأخر في بناء عدد من السدود مقارنة بالتوقعات، حيث تم تشييد 16 سداً كبيراً من أصل 30 كانت مبرمجة خلال الفترة 2010-2020.

وتعزى هذه الوضعية أساساً إلى تأخر مباشرة مسطرة نزع الملكية لتعبئة العقارات، وكذا اللجوء إلى صفقات تكميلية لتغطية الأشغال الإضافية.

وفيما يخص مشاريع التزويج بالماء الشروب انطلاقاً من السدود، ألغيت 6 مشاريع من أصل 19 مشروعاً مبرمجاً، مع تسجيل تأخير فاق سنتين بالنسبة لـ 13 مشروعاً.

هذا، بالإضافة إلى عدم بلوغ أهداف التامين الفلاحي والسياحي للسدود.

وعلى هذا الأساس، أوصى المجلس بتعزيز التنسيق بين الأطراف الرئيسية المعنية بتامين السدود، ولا سيما القطاعات المكلفة بالماء وبالفلاحة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك بهدف إنجاز المشاريع ذات الصلة داخل آجال محددة وتحقيق الجدوى الاقتصادية المتوخاة، فضلاً عن تسريع وتيرة إنجاز الدراسات التقنية والمالية المتعلقة بمشاريع الربط بين الأحواض المائية.

ويشكل الضبط الدقيق والإحاطة بإشكاليات كل مجال ترابي وبمؤهلاته وخصوصياته الطبيعية والسوسيو-ثقافية، مدخلاً أساسياً للاستجابة لحاجيات الساكنة والفاعلين الاقتصاديين.

لذا، يرى المجلس أن المبادرات التنموية على مستوى الجهات، لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تراعى هذه الجوانب وما لم تستند إلى تشخيص قائم على منظومة مندمجة للمعلومات، تتيح توفير المعطيات المناسبة والمضبوطة والمحينة في الوقت المناسب وتقاسمها مع جميع الفاعلين.

كما يقتضي بلوغ غايات هذه المبادرات على المستوى الترابي ضمان التوائها وتجانسها مع ترتيب الأولويات وتجويد آليات الاستهداف.

ويؤكد المجلس على ضرورة إرساء نظام محكم للقيادة والتتبع بصفة دورية على مختلف المراحل وكذا التقييم من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان تحسين طرق التدبير في الوقت الملائم.

ويعتبر المجلس أيضاً أهمية تبني منهج في تدبير الشأن العمومي على المستوى الترابي، يكرس العمل الجماعي وقيمه بين مختلف الفاعلين المؤسسيين ويضمن الحصيلة الجماعية.

ويواصل المجلس تتبعه لتزويد هذا الورش من خلال أربع مهمات للتقييم، تشمل:

✓ الوظيفة العمومية الترابية؛

✓ جاذبية المجالات الترابية؛

✓ تقليص الفوارق الجهوية؛

✓ وآليات التمويل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثاني يتعلق بنتائج مراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية وتبني التوصيات.

اعتباراً لتعدد وتنوع المواضيع، سواء ذات الطبيعة القطاعية أو الموضوعاتية أو تلك التي تهم تدبير الأجهزة العمومية، ارتأيت التركيز في هذا الجزء من العرض على بعض المهمات ذات الطابع الأفقي من خلال تصنيفها إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى تعنى بمجال تحسين إطار الاستثمار؛

- أما المجموعة الثانية فتهتم أساساً بتحسين الخدمات والتجهيزات العمومية والرفع من وقعها على المعيش اليومي للمواطن.

كما سأتناول، بعد عرض خلاصات هذه المهمات، جانباً يكتسي أهمية قصوى على مستوى عمل المحاكم المالية ويخص تتبع التوصيات.

السياحية المصنفة بالنسبة للسياح الوافدين. كما لعب هذا المكون دورا حيويا في إنعاش القطاع السياحي الوطني إثر الأزمة الصحية.

فخلال سنة 2022، بلغ عدد السياح الداخليين 3,5 مليون شخص على مستوى المؤسسات السياحية المصنفة. ومكنت هذه النتائج السياحة الداخلية من التمتع كأول سوق على المستوى الوطني، متجاوزة أهم الأسواق المصدرة إلى الوجهة الوطنية، كفرنسا وإسبانيا. وعلى الرغم من تنوع العرض الموجه للسياح الداخليين والتحفيز على الطلب، يلاحظ نقص في الخدمات الترفيهية والأنشطة الترفيهية، كما أن الأئمة المعتمدة تبقى غير مشجعة.

وقد سجل المجلس تأخرا في إنجاز خمس محطات سياحية من أصل ثمانية المندرجة في إطار مخطط "بلادي" وكذا في تنزيل آلية شيكات السياحة.

لذلك، أوصى المجلس بضرورة إعادة النظر في حكامه مشاريع تنمية السياحة الداخلية، من خلال تعزيز دور الأجهزة العمومية اللامركزية في تتبع إنجاز مشاريع التهيئة والإنعاش السياحي وكذا التنسيق بين الأطراف المعنية على المستوى الترابي، كما حث على توفير عروض سياحية ملائمة لتطلعات السياح الداخليين، متنوعة وموزعة على جميع الجهات السياحية الوطنية، من خلال تنشيط مشاريع "بلادي" ومشاريع تطوير السياحة القروية والسياحة المستدامة، وعلى وضع استراتيجية تواصلية ملائمة، تجعل من السياحة الداخلية قطاعا ذات أولوية، مع تحديد أهداف على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وتجاوز الطابع الموسمي للأنشطة الترويجية المخصصة للقطاع.

فيما يخص التنمية الرقمية، فإن الاستراتيجية التي تم اعتمادها لم تحقق بعد النتائج المنتظرة إذ سجل المجلس أن إنجازات مخطط "المغرب الرقمي 2020" كإطار إستراتيجي وطني للتنمية الرقمية عن الفترة 2016-2020، بقيت دون الطموحات بسبب ضعف انخراط مختلف الأطراف المعنية، سواء من القطاع العمومي أو من القطاع الخاص، مما انعكس سلبا على تطور هذا المجال، لاسيما في القطاع العام، حيث سجل تباين في تبني استراتيجيات رقمية فعلية على مستوى القطاعات الوزارية.

وتضمنت الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة عن الفترة 2018-2021، محاور متعلقة بالتحول الرقمي من بينها المخطط التوجيهي للإدارة العمومية، ومنصة التشغيل البيئي المشتركة بين الإدارات ونظام المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية، وجاهزية الخدمات الإدارية للتحويل الرقمي، وقد تبين من خلال النتائج المنجزة أن وكالة التنمية الرقمية عملت بتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى على تطوير المنصة الرقمية الخاصة بتبادل البيانات، والتي تهدف إلى ربط قواعد المعطيات لمختلف الإدارات والمؤسسات العمومية من أجل تسهيل الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات، حيث تم الشروع في استغلالها من خلال بعض

بخصوص تعبئة الملك الخاص للدولة لفائدة الاستثمار الذي تفوق مساحته الإجمالية 2,5 مليون هكتاراً، منها 55% غير محفظة، يثير المجلس الانتباه إلى استمرار النقائص البنوية التي تعترى تديره والتي تتمثل أساسا في عدم اكتمال تصفية العقارات التابعة له، حيث أن أزيد من 173 ألف هكتار غير مصفاة بالكامل، ويعزى ذلك أساسا إلى التحويلات التي تثقل بعضها والملكية على الشياخ لبعض الآخر، وكذا للاحتلال بغير سند ودون سند لبعض أراضي الدولة والذي يستلزم التصدي له بحزم.

يضاف إلى تلك الاختلالات عدم تحديد هذه العقارات بالدقة اللازمة وضعف توفير المعلومات ذات الصلة وصعوبة الولوج لها من طرف المستثمرين.

ويدعو المجلس إلى العمل على إعادة تكوين الاحتياطي العقاري بما يستجيب لحاجيات سياسات الدولة المتعلقة بالاستثمار والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، وتسريع عملية تحفيظ وتصفية أراضي الملك الخاص للدولة من أجل تسهيل حمايتها وتعبئتها لفائدة الاستثمار والعمل على تثمين هذا الصنف من العقارات، والإسراع في وضع نظام معلومات جغرافي من أجل توفير المعطيات الكافية المتعلقة بها وإتاحتها للمستثمرين.

ويؤكد المجلس على إدراج كل هذه العناصر الرئيسية ضمن استراتيجية وطنية للملك الخاص للدولة، تحدد الاحتياجات والأولويات سواء على المدين المتوسط والطويل لمختلف القطاعات الحكومية.

فيما يتعلق بتدبير المقالع، بلغ العدد الإجمالي للمقالع 2.920، منها 1.682 مقلا نشيطاً، بإنتاج يصل إلى 258 مليون طن من المواد سنة 2020.

وبالرغم من اعتماد عدة آليات لتجويد تدبير القطاع، إثر صدور القانون المتعلق بالمقالع في سنة 2015، سجل المجلس افتقار تدبير قطاع المقالع إلى مقاربة تهدف إلى تدبير أمثل ومستدام لمواردها، وتثمين المواد المستخرجة، وتعزيز الطابع المهني لمستغلي المقالع، وهذا جد مهم، فضلا عن عدم تكافؤ فرص الاستثمار في هذا القطاع، حيث لا تتوفر المراكز الجهوية للاستثمار بصفة عامة، على خرائط للوعاء العقاري العمومي، نظرا لصعوبة الولوج إلى المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة العمومية التي تشرف على تدبير هذا الوعاء.

لذا، يدعو المجلس إلى تميم الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع، ولا سيما فيما يتعلق بتثمين المواد المستخرجة، وتحديد الضوابط التقنية لاستغلال المقالع المكشوفة وصيانة محيطها وكذا الحزم في شروط إنتهاء استغلالها، ووضع منصة معلوماتية مشتركة مع مختلف الجهات المتدخلة في تدبير القطاع.

على مستوى آخر، قام المجلس بمهمة لتقييم السياحة الداخلية والتي سجلت نموا سنويا بنسبة 6,7% في عدد ليالي المبيت في المؤسسات

سنتي 2010 و2022، ما مجموعه 236 برنامجا واتفاقية تتعلقان بالتنمية الترابية المندمجة، خصصت لها تمويلات عمومية تزيد عن 225 مليار درهم، حظي جزء منها، 78 برنامجا واتفاقية إطار، حظيت التوقيع عليها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، 78 برنامجا بغلاف مالي إجمالي يفوق 180,5 مليار درهم.

ومن حيث التنفيذ المادي لهذه البرامج، مجموع هذا التنفيذ، 31% منها عرفت الانتهاء التام من كافة أشغال مشاريعها، في حين أن 50% من البرامج المندمجة لا تزال قيد التنفيذ، كما أن 19% منها تعرف تأخرا في استكمال تنفيذ مجموع مشاريعها أولم يتم بعد الشروع فيها.

المبررات تتعلق بالتأخير في تعبئة أو الإفراج عن المساهمات الملتمز بها، مساهمات مالية أو عقارية للموقعين، تتعلق الأسباب بإسناد التنفيذ المادي لمكونات البرنامج الواحد إلى أكثر من صاحب مشروع، مع ضعف آليات التنسيق، تتعلق أيضا بوضع آجال غير واقعية في بعض الحالات.

من حيث استغلال المشاريع موضوع هذه البرامج، سجل المجلس تأخر عمليات تسليم مجموعة من المرافق والمنشآت، ويعزى ذلك في أغلب الحالات إلى غياب تصور قبلي حول طرق تدبير المشاريع، مما يترتب عنه تأخير تسليمها إلى الجهة المكلفة بالاستغلال وتأجيل الشروع في العمليات التشغيلية وبالتالي التأخير في استفادة الساكنة منها.

بخصوص الإشراف على هذه البرامج، الإشراف على هذه البرامج أيضا جد مهم، سُجل ضعف على مستوى إدارتها نتيجة عدم تعيين مسؤولين عن البرامج، ونتيجة عدم وضع منظومة لرصد المخاطر وضعف آليات التتبع والمواكبة والافتحاص الداخلي المرتبطة بتنفيذ هذه البرامج، إذ أن المقاربة المعتمدة غالبا ما تقتصر على مدى تعبئة الاعتمادات المالية وصرافها من خلال نسب الالتزام والإصدار (les taux d'émission et les taux d'engagement)، وتتبعه.

على إثر هذا التقييم، يؤكد المجلس على ضرورة وضع كافة الآليات والإجراءات العملية لتجاوز هذه الاختلالات من أجل ضمان إنجاز هذا الصنف من البرامج داخل الآجال المحددة وبلوغ أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

علاقة أيضا بمجال التنمية المحلية، قامت المحاكم المالية بتقييم لشركات التنمية المحلية، عددها يبلغ 42 شركة، رأس مالها الإجمالي يناهز 5,9 مليار درهم، 99% من هذه شركات التنمية في ملكية أجهزة عمومية، مع تمركز أكثر من النصف، 23 منها، متمركزة في جتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا - القنيطرة، 23 شركة، لوحظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، لجوء متزايد لإحداث هذا الصنف من الشركات، 26 شركة، أي 62%، أحدثت منذ خمس سنوات على الأكثر، كما أن 90% من هذه الشركات تم إحداثها في غياب دراسات قبلية، وأن 10 شركات من هاذ 42، تعرف صعوبات هيكلية.

الحالات العملية، من أهمها السجل الاجتماعي الموحد، والانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهوية الشركات المسجلة في السجل التجاري ومنظومة التدبير المدرسي "مسار" وبرنامج "تيسير" للدعم المادي.

وعلى الرغم من أن وكالة التنمية الرقمية سبق أن أعدت توجهات عامة للتنمية الرقمية في أفق 2025، فإن المجلس يلاحظ أن غياب توجهات إستراتيجية وطنية شاملة ومندمجة، ينعكس هذا الغياب سلبا على تنزيل وتنفيذ مشاريع التنمية الرقمية وفق منهجية منسجمة ومتناسقة ومعتمدة من جميع الأطراف.

وتتجلى أوجه القصور أساسا في المجالات المتعلقة بتطوير الخدمات عبر الإنترنت وقابلية التشغيل البيئي وتطوير الاقتصاد الرقمي وترسيخ السيادة الوطنية الرقمية، وتجاوز الفجوة الرقمية.

بخصوص التمويل، يعتمد تمويل المشاريع في هذا المجال أساسا على الاعتمادات المبرمجة في ميزانيات الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وذلك في غياب آليات تمويل تركز على التعاضد والتكامل بين مختلف المتدخلين.

ويسجل المجلس في هذا الإطار ضعف تعبئة التمويلات عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى سبيل الإشارة، فرغم توفر صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات على موارد إجمالية بلغت في سنة 2021 أكثر من 4,4 مليار درهم، وهو نفس المبلغ برسم 2022، فإن إجمالي النفقات لم يتجاوز 424,85 مليون درهم سنة 2021، و676 مليون درهم خلال سنة 2022، أي ما يمثل على التوالي 9,6% و15,3% من الموارد الإجمالية.

ومن المعلوم أن هذا الصندوق يساهم في تمويل مجموعة من المشاريع في القطاع العمومي لتطوير وتحديث شبكة الأنترنت وتوسيع مجالاتها وكذا خارطة الطريق التحول الرقمي التي تتولى الإشراف عليها وكالة التنمية الرقمية.

ويرى المجلس أن التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لدى هذا الصندوق رهين بتحديد الأولويات وبرمجة المشاريع القطاعية المعنية وأجال تنزيلها، وكذا أيضا آليات التتبع والتقييم الدوري.

بالنسبة للتحول الرقمي في القطاع العام، يعرف تنفيذ المشاريع صعوبات على مستوى التخطيط والقيادة، كما أن البنية التحتية تتسم بقدورها وبعدهم تجانسها.

وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة للتنمية الرقمية، تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات، مع تحديد أهداف واضحة وتوظيف الإمكانيات التمويلية المتاحة.

وبخصوص تقييم برامج واتفاقيات التنمية الترابية المندمجة، أبرزت المخرجات الأساسية لهذه المهمة الموضوعاتية اعتماد ما بين

الجماعياتية برسم السنة الدراسية 2021-2022، ما مجموعه 226 مدرسة، أي بنسبة 67% من مجموع المدارس التي تمت برمجتها، والبالغ 338 مدرسة جماعياتية، منها 188 مدرسة ضمن البرنامج الاستعجالي و150 ضمن برنامج توسيع شبكة المدارس الجماعياتية.

كما ساهم هذا الصنف من المدارس في تحسين ظروف تلميذ العالم القروي حيث بلغ عدد التلاميذ في هذه المدارس برسم نفس الموسم الدراسي ما مجموعه 60.900 تلميذ، وهذا جد هام، تشكل منهم الإناث نسبة 47%؛ ويمثل هذا المجموع 3% من إجمالي تلاميذ السلك الابتدائي في المناطق القروية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الأهداف المتوخاة بقيت جزئية، بعض المؤشرات: 33% من مجموع المدارس الجماعياتية المحدثة لا تتوفر على الداخليات و40% منها لا تتوفر على سكن وظيفي، كما أن إحداث المدارس الجماعياتية لم يمكن من تحقيق هدف التخلي عن الفرعيات، حيث لم يتحقق ذلك إلا بنسبة 8%.

لذلك، من أجل ضمان نجاح أكثر لهذا النموذج، يدعو المجلس إلى وضع إطار قانوني ملائم، مع بلورة استراتيجية خاصة، لترجم الأهداف المتوخاة وتحدد طرق التنزيل.

لهذه الغاية، يتعين مراجعة الإطار المرجعي للمدارس الجماعياتية مع مراعاة مرونة الالتزام به حسب خصوصية كل أكاديمية، وكذلك ضرورة تأطير الانفتاح على المجالس الجماعية وعلى المجتمع المدني.

في مجال آخر، واعتباراً للدور الحيوي للموارد البشرية في قطاع الصحة، أنجز المجلس مهمة لتقييم التكوين الأساسي في مهن الصحة ومدى استجابته بشكل ملائم لاحتياجات النظام الصحي، ويلاحظ المجلس أنه تم الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين التابعة للقطاعات العام والخاص بنسبة 85% ما بين سنتي 2011 و2022.

وقد تم أيضاً الرفع التدريجي لعدد المقاعد المخصصة للتكوين على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة التابعة الأربعة والعشرين (24)، هناك 24 معاهد عليا، وبلغ هذا العدد 6200 مقعداً برسم السنة الدراسية 2022-2023، ويتوقع أن يصل إلى 7000 مقعداً في السنة الموالية، تماشياً مع البرنامج الحكومي لتعزيز كثافة مهنيي الصحة في أفق 2030.

وعلى فرضية استمرار التطور بنفس المنحى الحالي على مدى السنوات القادمة، يتوقع أن يصل العدد التراكمي للمتخرجين إلى 66.351 مهنياً صحياً في أفق سنة 2030. ويبقى هذا العدد المتوقع غير كاف لتحسين تغطية السكان بمهنيي الصحة.

وعلاقة بالأوضاع الصحية للسكان، تعتبر صحة الأم والطفل إحدى الرهانات الأساسية للصحة العامة، ومن المعلوم أن بلادنا انخرطت ومنذ سنة 2017، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،

يرى المجلس أن هذا النمط من التدبير، بالرغم من مجهودات السلطات العمومية من أجل إحداث ومواكبة هذه الشركات، مازال في حاجة إلى مزيد من الضبط ومازال في حاجة إلى مزيد من الترشيد، حيث لوحظ في بعض الحالات لجوء شركات التنمية المحلية إلى شركات خاصة من أجل إنجاز الأعمال المنوطة بها، مما يزيد من ارتفاع كلفة تدبير المرفق والخدمات المسندة إليه.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى التأكد من جدوى إحداث شركات التنمية المحلية من خلال إجراء دراسات مالية واقتصادية دقيقة ودراسات مقارنة مع أنماط الاستغلال الأخرى، وكذا عبر تحديد الحاجيات على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والإمكانات المتاحة.

كما يؤكد المجلس على ضرورة مواكبة الجماعات الترابية للرفع من أدائها على مستوى الجمعيات العمومية والمجالس الإدارية لهذه الشركات وأساساً على مستوى صياغة الاتفاقيات ذات الصلة وتبعتها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين:

إلى جانب تقييم الإصلاحات والمشاريع والبرامج الكبرى، تحرص المحاكم المالية أن تتضمن الأعمال الرقابية تقييم المواضيع التي تكون موضوع الاهتمام المباشر للسكان، ومن خلال حث الأجهزة المعنية على تحسين الخدمات والتجهيزات العمومية. وفي هذا الصدد أعرض نتائج - كما قلت - مجموعة ثانية من التقييمات تندرج ضمن خدمات القرب

تتم:

- المدارس الجماعياتية:

- التكوين الأساسي في مهن الصحة:

- صحة الأم والطفل؛

- المكاتب الجماعية لحفظ الصحة:

- النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات؛

- ثم الأسواق الأسبوعية.

بخصوص المدارس الجماعياتية: اعتمدت الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية، ابتداء من سنة 2009، هذا المشروع باعتباره نموذجاً جديداً من المؤسسات التعليمية للسلك الابتدائي، يوفر داخليات وخدمات الإطعام والنقل المدرسي وسكنيات للأساتذة. الهدف هو تجميع التلاميذ المنتمين لنفس الجماعة داخل مدرسة تضمن ظروفًا جيدة للتدريس وجودة التعليمات.

اهتم المجلس بالإحاطة بمدى انسجام نموذج المدارس الجماعياتية، كما تم بلورته وتنزيله، مع الحاجيات والأهداف التي أحدثت من أجلها.

لاحظ المجلس أن هذا النموذج أمكن من تسجيل مؤشرات إيجابية على مستوى تطوير البنية التحتية التعليمية، حيث بلغ عدد المدارس

تشريعي وتنظيمي واضح ومتكامل ومحين ينظم هذه المكاتب، طبيعة تدخلاتها وعلاقتها مع باقي المتدخلين.

بخصوص المهمة المنجزة حول النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات، سجل المجلس حسب المعطيات المتاحة عند متم سنة 2022، أن عدد المرتفقين الذين استخدموا شبكات النقل الحضري بواسطة الحافلات ناهز 305 مليون شخص في إطار 33 عقدا لتدبير المفوض لهذا المرفق تم إبرامها على المستوى الوطني من طرف الجماعات الترابية وهيئاتها، فيما بلغ عدد الفاعلين المفوض إليهم تدبير مرفق النقل الحضري وشبه الحضري بواسطة الحافلات على المستوى الوطني 10 شركات خاصة، هذه العشر (10) شركات تستغل 33 شبكة للنقل بطول 11.000 كلم. وقد حققت هذه الشركات الاعشر (10) خلال سنة 2021 رقم معاملات يناهز 1,74 مليار درهم، واستثمارات تصل إلى 947 مليون درهم.

وقد وضعت السلطات العمومية خلال العقد الأخير عدة آليات لدعم هذه الشركات، شملت على وجه الخصوص التعويض عن ارتفاع الأسعار التفضيلية المخصصة للمتمدرسين والتعويض عن ارتفاع أسعار الوقود بالسوق الداخلي والدعم الذي قدم للتخفيف من آثار جائحة "كوفيد-19". وقد بلغ الدعم الإجمالي المقدم لهذه الشركات عن الفترة 2018-2022 ما يقارب 1,028 مليار درهم بالإضافة إلى مساهمة مالية للدولة في الاستثمارات المنجزة في إطار العقود الجديدة لتدبير المفوض التي فاقت 1,04 مليار درهم عن نفس الفترة (2 مليار درهم).

وتبقى النتائج المرجوة والأثر المتوخى من الإعانات الممنوحة، في هذا الإطار غير دقيقة، فضلا عن كون آليات تدبير وتتبع صرف دعم النقل المدرسي والجماعي تنسم بقصور على مستوى تأطير الإجراءات المتعلقة بالتتبع والمراقبة للوقاية من المخاطر ذات الأثر المالي.

بخصوص الأسواق الأسبوعية، البالغ عددها على الصعيد الوطني 1.028، يوجد 94% منها في العالم القروي وتتمركز غالبيتها بنسبة تفوق 92% في أربع جهات (مراكش-آسفي وسوس-ماسة وفاس-مكناس وبني ملال-خنيفرة). وقد بلغت الموارد المتأتية من تدبير الأسواق الأسبوعية خلال السنة المالية 2022 ما مجموعه 384,5 مليون درهم.

خلص المجلس إلى ضرورة سد العجز المسجل على مستوى التجهيزات الأساسية المتوفرة بالأسواق الأسبوعية كمدخل أساسي للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، ذلك أن:

- 37% من هذه الأسواق لا تتوفر على الربط بشبكة لتوزيع المياه أو الربط بخزان مائي؛

- 75% من هذه الأسواق الأسبوعية غير مرتبطة بنظام التطهير السائل؛

- 29% من هذه الأسواق غير محاطة بأسوار؛

خاصة فيما يتعلق بالقضاء، في أفق سنة 2030، على الوفيات الممكن تفاديا بالنسبة للرضع حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

وفي هذا الشأن، قام المجلس بإجراء تقييم على مستوى عشر جهات بالمملكة، بهدف فحص الإطار الخاص بالمؤسسات الصحية المتعلقة بالتكفل بالنساء الحوامل على وشك الولادة وبالمواليد الجدد، بما في ذلك ثلاثة مراكز استشفائية جامعية.

وقد سجل المجلس التقدم الملموس في مجال صحة الأم والطفل، خصوصا فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات والرضع حديثي الولادة، مع تسجيل تباينات ما بين العالم القروي والوسط الحضري.

بالإضافة إلى ذلك، سجل المجلس تحسنا ملموسا في المؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل، لا سيما من حيث عدد الفحوصات ما قبل الولادة ومؤشر التوليد تحت إشراف أطر مؤهلة، في حين بقيت فحوصات ما بعد الولادة، بصفة عامة، ثابتة في مستوى محدود.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس إلى توفير الإطار والموارد اللازمة لمواصلة تحسين مؤشرات الأداء هذه.

وفي نفس السياق تعتبر مجالات حفظ الصحة والنظافة وحماية البيئة ومحاربة عوامل انتشار الأمراض من أهم خدمات القرب التي تندرج ضمن الاختصاصات الموكلة للجماعات، من خلال المكاتب الجماعية لحفظ الصحة.

في بلادنا، تتوفر 192 جماعة، من أصل 1.503 جماعة، على مكتب لحفظ الصحة، أي بنسبة تغطية لا تزيد على 13%، يعمل بها 1.340 موظفا وعونا، من بينهم 24% فقط ينتمون لفئة الأطر الطبية وشبه الطبية. ولم تتجاوز نفقات الجماعات في مجال الوقاية وحفظ الصحة نسبة 1% من مجموع نفقات تسييرها.

ومن شأن استكمال البرنامج الوطني الهادف إلى إحداث 76 مجموعة جماعات خلال الفترة 2019-2024، من شأنه أن يساهم في تدارك الخصائص المسجل في مجال تقديم خدمات حفظ الصحة على صعيد الجماعات المستفيدة، ومن الزيادة بالتالي في نسبة التغطية لتصل إلى حدود 71% على الأقل من مجموع الجماعات (هذا تحدي جد كبير).

وقد سجل المجلس بهذا الخصوص أن هذه المرافق، مرافق الصحة، تواجه العديد من الإكراهات التي تحد من أدائها، 41% من مكاتب حفظ الصحة تجد صعوبات في ممارسة معظم اختصاصاتها، 43% منها لا تمارسها قطعا، هذه المنظومة القانونية لمكاتب حفظ الصحة تنسم بالتعدد، حيث تم جرد أكثر من تسعين نصا قانونيا.

وإذا كانت السنوات الأخيرة قد عرفت إصدار عدد من المناشير والدوريات وكذا القرارات المشتركة الصادرة في علاقة بالموضوع، فإن الوضعية الراهنة للمكاتب الجماعية تبرز الحاجة إلى وضع إطار

أيضا في إعداد المخططات المديرية الإقليمية. كما تم إغلاق 44 مطرحة غير مراقب وتهيئة 22 آخر مما مكن من ارتفاع نسبة طمر النفايات إلى 63%.

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثالث لهذا العرض يتعلق بالحصيلة القضائية ومراقبة التصريح بالممتلكات ومراقبة حسابات الأحزاب السياسية.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات، أصدرت المحاكم المالية، خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، ما مجموعه 3213 قرارا وحكما تمهيديا، منها 2933 قرارا وحكما بإبراء الذمة، و280 قرارا وحكما تم بمقتضاها التصريح بعجز في الحسابات المدلى بها بمبلغ إجمالي قدره 33.250.000 درهم. كما سجلت المحاكم المالية استرجاع الأجهزة المعنية مبلغا إجمالي قدره 71.139.000 درهم على إثر توصل المحاسبين العموميين المعنيين فقط بمذكرات الملاحظات أو بالقرارات التمهيدية، أي قبل إصدار القرارات أو الأحكام النهائية بشأن هذه الحسابات، وهذا مؤشر جد إيجابي.

المخالفات في موضوع البت في الحسابات، تتعلق أساسا بحالات عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة في مجال تحصيل المداخيل، مما ترتب عنها تقادم ديون عمومية، أو ترتب عنها عدم القابلية للتحصيل أو تتعلق بعدم مراقبة صحة حسابات التصفية في مجال النفقات.

المجال القضائي الآخر، مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية: أصدرت هذه المحاكم، خلال سنة 2022 وإلى حدود متم شهر دجنبر 2023، 135 قرارا وحكما بالغررامات والإرجاع، فاق مجموعها 17,8 مليون درهم. كما أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة 22 ملفا تتعلق بأفعال قد تستوجب عقوبة جنائية، ووضعيتها الآن حسب آخر ما تم التوصل إليه من رئاسة النيابة العامة، 21 ملفا في طور البحث وملف واحد في طور التحقيق.

وقد أظهرت ممارسة اختصاص التأديب المالي أن غالبية القضايا الرائجة تم رفعها من طرف النيابة العامة لدى المجلس الأعلى للحسابات، بناء على طلب هيئات داخلية بالمحاكم المالية.

ومن الحالات الخارجية، انفردت وزارة الداخلية بكونها السلطة الوحيدة التي صدرت عنها طلبات رفع قضايا، حيث شكلت 13% من إجمالي الطلبات المرفوعة أمام النيابة العامة لدى المجالس الجهوية للحسابات.

وعموما، تتعلق أغلب المؤاخذات بالحالات ذات الصلة بعدم فرض وتحصيل المداخيل وعدم احترام قواعد تدبير الممتلكات وكذا حالات عدم التقيد بقواعد تنفيذ النفقات وبالنصوص المتعلقة بالصفقات العمومية.

- كما يقتصر وجود المرافق الصحية على 32% فقط من مجموع الأسواق الأسبوعية.

وفي هذا الصدد، سجل المجلس ضرورة مقارنة هيكل الأسواق الأسبوعية في إطار منظور إصلاحي متكامل يغطي بشكل متوازن ودامج أسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه وكذا المجازر، دون المساس بهويتها المحلية، وإعادة تأهيل بنياتها التحتية، وتحسين أساليب تدبيرها، فضلا عن أهمية النهوض بالاقتصاد التضامني والاجتماعي وصون التراث اللامادي الذي تخزنه هذه الأسواق.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

بعد هذا التقديم لأهم نتائج وتوصيات المهمات الأساسية المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية، أود أن أشاطركم بعض المعطيات التي تخص تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات والتي شملت المهمات الرقابية المنجزة برسم 2019 و2020، وبلغت 6.524 توصية.

بالنسبة للتوصيات الصادرة عن غرف المجلس الأعلى للحسابات، والبالغ عددها 389 توصية، لم تتجاوز نسبة تنفيذ التوصيات المنجزة كليا 16% بينما بلغت نسبة التوصيات المنجزة جزئيا 49%، فيما لم يتم الشروع في تنفيذ 35% من التوصيات الصادرة عن الغرف القطاعية للمجلس الأعلى للحسابات.

فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، والبالغ عددها 6.135 توصية (رؤساء الغرف ورؤساء المجالس الجهوية، حاضرون معنا وهم يتابعون هته الجلسة الموقرة)، وصلت نسبة التوصيات المنفذة لحسن الحظ إلى 52% مقابل 32% منجزة جزئيا و16% لم يتم الشروع فيها.

من بين أسباب التوصيات غير المنجزة، كون تنفيذ بعضها يتم بشكل تدريجي حسب الوسائل المالية المتاحة، أو يتطلب عدة مراحل للتنفيذ، كما يقترن تنفيذ بعض التوصيات بالحاجة إلى الإصدار التدريجي للنصوص القانونية ذات الصلة، أو تغيير الإطار القانوني بغرض تحديد نطاق تدخل الجهاز المعني بين مختلف الفاعلين.

كما عزت بعض الأجهزة تأخر تنفيذ بعض التوصيات إلى ارتباطها باكتمال إنجاز دراسات، فضلا عن محدودية الموارد المالية وصعوبة توفير الوعاء العقاري (وهذا تحدي نجده في كثير من الإشكاليات)، وكذا النقص على مستوى الموارد البشرية المؤهلة.

ويسجل المجلس الأثر الملموس لتنفيذ جانب من التوصيات، حيث مكنت التوصيات المنجزة من تحقيق أثر إيجابي على تدبير بعض من المرافق المحلية. على سبيل المثال فقط، انطلاقا من التوصيات التي أسفرت عنها مهمة التقييم حول تدبير النفايات المنزلية تم تسجيل تقدم في مسار تعديل القانون المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها وتقدم

وكشفت هذه العملية الدراسية أن البيانات الواردة في هذه التصاريح لا تتيح إمكانية البت بشكل موثوق في هذه الحالات، وذلك بالنظر إلى وجود نقائص على مستوى تعبئة التصريحات بالامتلاكات، لاسيما نتيجة عدم وضوح المصطلحات والمفاهيم المستعملة في النموذج الجاري به العمل حاليا، ويقوم المجلس بإعداد تقرير شامل لتقييم حصيلة ممارسة المحاكم المالية لاختصاصاتها في ميدان التصريح الإجباري بالامتلاكات منذ دخول المنظومة حيز التنفيذ في 2010، ضمن فيه أهم مستنتاجاته.

في مجال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص النفقات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وبصرف الدعم السنوي الإضافي، قام المجلس بحصر وضعية إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى نهاية دجنبر 2023 والمتعلقة بالدعم السنوي أو بالاستحقاقات الانتخابية برسم 2021، حيث تكفل 20 حزبا ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها بما مجموعه 37,07 مليون درهم. بينما تم حصر المبالغ الواجب إرجاعها، وإلى غاية آخر دجنبر 2023، فيما قدره 28,27 مليون درهم، همت 17 حزبا ومنظمتان نقابيتان.

بخصوص صرف الدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث، تم صرف هذا الدعم السنوي الإضافي برسم سنة 2022 لفائدة سبعة (7) أحزاب سياسية بمبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم. ونظرا لقصر المدة الفاصلة بين تاريخ صرف الدعم السنوي الإضافي (صرف ما بين شهري شتنبر ونونبر 2022) و متم شهر دجنبر من سنة 2022، فقد تعذر على الأحزاب المستفيدة استعماله خلال هذه الفترة الوجيزة. للإشارة، حزبان قاما بإرجاع إجمالي الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ 2,76 مليون درهم.

بعد فحص مستندات الإثبات المتعلقة بصرف هذا الدعم الإضافي وأخذا بعين الاعتبار تعقيبات الأحزاب المستفيدة على الملاحظات الموجهة إليها بشأن تبرير صرفه، وقف المجلس، بالإضافة إلى نتائج الفحص، على عدة ملاحظات وصعوبات مرتبطة أساسا بتطبيق النصوص التنظيمية ذات الصلة، وسيتم نشر هذا الفحص قريبا ضمن التقرير حول تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي لسنة 2022.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

تغطي التوجهات الاستراتيجية للمحاكم المالية كافة أعمالها انطلاقا من مجالات البرمجة ومناهج العمل والمعايير وإعداد التقارير، وتسهيل مقرئيتها وتوظيفها وجودة التوصيات والقرارات والأحكام وكذا تتبع تنفيذها، وإرساء سياسة عقابية ملائمة، مروراً بتأهيل الموارد البشرية والرفع من خبراتها، وإرساء الأسس الأولية من أجل الانخراط في التحول الرقمي.

وارتباطا باختصاص التصريح الإجباري بالامتلاكات، تلقت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2022 إلى متم دجنبر 2023، والتي تزامنت مع فترة تجديد تصاريح الملمزين، ما مجموعه 104.733 تصريحاً.

وفيما يتعلق بتتبع إيداع التصريحات بالامتلاكات، بلغ عدد الملمزين المخلين بواجب التصريح، 4.563 ملزما من فئة الموظفين والأعوان العموميين، بالنسبة لفئة منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية، بلغ عدد الملمزين المخلين 3.711، وقد مكنت إجراءات تبليغ الإنذارات المتخذة من طرف المحاكم المالية بتعاون في إطار اتفاقيات ملزمة مع مؤسسات وطنية فعالة، مكنت من تسوية وضعية 80% منهم.

وتجدر الإشارة إلى أن 34 موظفا مخرجا بواجب التصريح، لم يسوا وضعتهم بعد، على الرغم من إخبار السلطات الحكومية المعنية بالأمر وعلى الرغم من انصرام الأجل القانونية لتسوية وضعيتهم بعد توصلهم بالإنذارات.

وأخذا بعين الاعتبار خطورة العقوبة التأديبية المترتبة عن الإخلال بواجب التصريح بالامتلاكات والمتمثلة في العزل من الوظيفة أو فسخ العقدة، قام المجلس ضمن مسعى إضافي أخير بتاريخ 28 دجنبر 2023، بمراسلة السلطات الحكومية المعنية قصد حث الملمزين المخلين التابعين لها على تسوية وضعيتهم، وكذا إخبار السيد رئيس الحكومة بهذه الوضعية.

بخصوص مآل الإنذارات التي تم إرسالها للسلطات الحكومية المختصة بهدف تبليغها لموظفيها وأعوانها المعنيين بالأمر، لاحظ المجلس استمرار بعض أوجه القصور التي سبق له إثارتها في تقاريره السابقة السنوية، والمتمثلة أساسا في عدم تحيين معطيات الملمزين في القوائم المحملة بالمنصة الإلكترونية، الموضوعة منذ 2019، المخصصة للتصريح الإجباري بالامتلاكات، فضلا عن مجموعة من النقائص على مستوى إعداد السلطات للقوائم، لاسيما إدراج أسماء أشخاص بالقائمة عن طريق الخطأ أو تحميل بيانات خاطئة بشأن بعض الملمزين، علاوة على الملاحظات التي تم تضمينها أيضا في تقارير المجلس الأعلى السابقة فيما يخص عدم الدقة في تحديد المهام، والسلط الموجبة للتصريح، مما أفضى إلى عدم تحديد المهام بالنسبة لـ 64% من المدرجين بقوائم الملمزين بالتصريح لدى المجلس وعدم شمولية قوائم الملمزين من خلال إغفال العديد من الأشخاص والذين تتوفر فيهم معايير الإدراج فيها، وتباين معايير الإدراج ما بين أجهزة زإدارات متماثلة، تابعة لنفس القطاع الحكومي.

وقد شرع المجلس خلال سنتي 2022 و2023 في فحص عينة من التصريحات المودعة لديه، قصد مراقبتها في شكلها الحالي للتأكد من مدى توفرها على المعطيات التي قد تمكنه من رصد حالات عدم الانسجام بين تطور امتلاكات الملمزم ومداخيله.

وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات.

وبالتالي، يتعين علينا جميعاً أن نستلهم من التوجهات السامية لجلالته التدابير العملية الكفيلة بالارتقاء بمنظومة تدبير الشأن العام، لاسيما في الجوانب الأخلاقية، باعتبار هذه الجوانب من أهم مقومات تدبير عمومي فعال وذا وقع على الصالح العام.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خدمة بلدنا من أجل تحقيق ما يطمح إليه كافة مواطنيه من الرقي والتقدم والعيش الكريم، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، المحترمة.

شكرا للسادة البرلمانيين.

شكرا للسادة القضاة ورؤساء الغرف.

شكرا لكم جميعاً.

ورفعت الجلسة.

وفي ممارسته لكل هذه المحاور، يسعى المجلس إلى تطوير مناهج العمل وإعادة النظر فيها بما يتلاءم والتحول التي يعرفها السياق الوطني والدولي ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة وانتظارات الأطراف ذات العلاقة.

ونعتبر اليوم بالمجلس الأعلى للحسابات أننا بصدد التأسيس لمرحلة جديدة، تستدعي إعادة النظر في نظام مسؤولية المدبرين العموميين ومراجعة مقارنة المساءلة أمامه، انسجاماً مع التحولات العميقة التي يشهدها التدبير العمومي وتشهدها المالية العمومية والمتمثلة أساساً في اعتماد التدبير القائم على النتائج، المتمثلة أيضاً في اعتماد المحاسبة الخاصة في علاقة مع أصول الدولة، المتمثلة أيضاً في ممارسة التصديق على حسابات الدولة وفي اعتماد التحول الرقمي.

ومن الأكد أن مظاهر الاختلالات التي تطل التدبير العمومي لا تقتزن فقط بمخالفة القوانين، بل قد ترتبط أحياناً بسلوكات مشينة وغير مسؤولة، تستلزم التصدي لها بالحزم والصرامة اللازمين وفي الوقت المناسب، اعتباراً للأضرار الناجمة والناشئة عنها.

وفي هذا السياق، نستحضر جميعاً دعوة جلاله الملك نصره الله وأيده وتأكيداته وبصورة متواترة على تغليب المصلحة العامة للوطن